



دين مصر العام

محمد حسين هيكل

ترجمه عن الفرنسية : أحمد محمد حسين هيكل

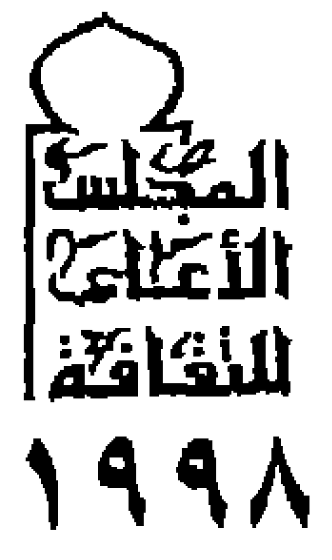
المشروع القومي للترجمة

محمد حسين هيكل

دَيْنُ مِصرَ العام

ترجمه عن الفرنسية

أحمد محمد حسين هيكل



١٩٩٨

LA DETTE PUBLIQUE EGYPTIENNE

PAR

Mohamed Hussein Haekal

DOCTEUR EN DROIT

PARIS

LIBRAIRIE NOUVELLE DE DROIT ET DE JURISPRUDENCE

ARTHUR ROUSSEAU

EDITEUR

14, rue Soufflot, et rue Toullier, 13

1912

تمهيد

بقلم

أحمد محمد حسين هيكل

المحامي

[إن معرفة الماضى هى التى
تطوع لنا تصور المستقبل وتوجيه جهودنا
أثناءه إلى الغاية الجديرة بالانسانية ،
فالماضى والحاضر والمستقبل وحدة لا
سبيل إلى انفصامها]

محمد حسين هيكل

عرف الناس الدكتور محمد حسين هيكل مفكرا وأديبا ومؤرخا وصحفيا وسياسيا ، لكن أغلبهم لم يعرفوه دارسا وأستاذا للقانون والاقتصاد فى الجامعة المصرية القديمة . واذا كان الناس قد عرفوه واطلعوا على الكثير من مؤلفاته التى ذاعت واشتهرت ، فانهم لم يتح لهم الاطلاع على مؤلفه الأول الذى سبق كل أعماله الأخرى ، وهو كتابه عن "دين مصر العام" ، رغم أن هذا الكتاب يتصدر قائمة مؤلفاته منذ زمن بعيد .

ولا غرابة فى ذلك ، فقد كان دين مصر العام موضوعا للرسالة التى وضعها باللغة الفرنسية وتقدم بها للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة السوربون بباريس فى سنة ١٩١٢ ، بعد أن قضى بها ما يقرب من ثلاث سنوات دارسا وباحثا ومفكرا فيما يشهد من مظاهر الحضارة الأوروبية الحديثة . ذلك أن هذه السنوات كانت بالنسبة له أكثر من مجرد مرحلة للدراسة الأكاديمية ، رغم أن هذه الدراسة كانت هى السبب الأساسى الذى سافر من أجله .

ويتحدث الدكتور هيكل عن أهمية هذه المرحلة فى حياته قائلا [1] :

"وكان وصولنا باريس يوم ١٣ من يوليو سنة ١٩٠٩ ، عشية عيد الحرية .

وكانت بشائر العيد تنتظم مدينة النور ، وتضفى عليها حلة من ساطع البهاء والرواء . فلما كان الغد – ١٤ من يوليو – انقلبت الشوارع مراقص عامة ، وجعل الناس يقبل بعضهم بعضا رجالا ونساء ، ابتهاجا بيوم الحرية وسقوط الاستبداد فى سنة ١٧٨٩ ، أى قبل ذلك بمائة وعشرين سنة ؛ فكان لهذا المنظر أثر أبلغ الأثر فى نفسى ؛ لأننى رأيت حرية الأفراد وحرية الوطن مجسمتين أمام عينىّ على نحو لم آلفه فى وطنى قط .. " ومرت الأيام بعد ذلك وأنا أرى فى مدينة النور ألوانا من الحياة تفسح أمام النظر آفاق التفكير ، وتزيد الانسان ايمانا بحرية العقيدة والرأى ، وبأن التعصب ذميم ، وأن أول واجب على الانسان أن يديم البحث عن الحقيقة ، وألا يكتفى بما يظن أنه وصل اليه منها ، بل يجعل دأبه تقليب هذا الذى وصل اليه ، فينفى عنه ما يعلق به من زيف، ويرى من خلاله آفاقا جديدة لهذه الحقيقة العظمى تتراءى لنا من وراء الحجب "

ثم يقول فى موضع آخر :

" انتهت السنة الدراسية ، وآن لى أن أختار موضوع رسالتى للدكتوراه . ولما كان التشريع للعمل والعمال من أهم ما تناوله الجانب الاقتصادى من دراساتنا للدكتوراه ، فقد رأيت أن يكون موضوع الرسالة تشريع العمل والعمال فى مصر. وحسبت أننى اذا عدت إلى القاهرة وجدت فى هذا التشريع ما يكفى لرسالة أتناول فيها الموضوع ، وأقترح ما أراه لمصلحة الصناعة والعمال فى مصر . وعدت إلى أرض الوطن ، ممتلئا أملا أن أجد فى بحث هذا الموضوع ما يتيح لى أن ألقى ضوءا جديدا على جانب من حياتنا الاقتصادية والاجتماعية يفيد مجموعنا المصرى أجزل الفائدة . وما كان أشد عجبى ، حين تحدثت إلى رجال القانون من محامين وأساتذة فى الحقوق، اذ رأيت تشريع العمل والعمال بمصر فى ذلك العهد لا يتجاوز بعض مواد خاصة بتشغيل النساء والأطفال فى محالج القطن ! أما فيما وراء ذلك فالمادة فقيرة لا تصلح

---

[1] محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية – الجزء الأول ، طبعة دار المعارف ص ٣٦

موضوع رسالة للدكتوراه بحال من الأحوال . ولم أجد بدا من العدول عن هذا الموضوع ، وان كان هذا الفقر فى التشريع للعمل والعمال قد فتح عينى على ما نحن بحاجة اليه فى حياتنا العامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ."

" قرب موعد عودتى إلى باريس لأكتب رسالة الدكتوراه . واذ رأيت موضوع التشريع المصرى للعمل والعمال مجدبا لا يصلح موضوعا لرسالة ، فقد اخترت موضوعا لرسالتى "(دين مصر العام) ، وعرضت الأمر على أستاذى فى الاقتصاد ، الأستاذ "لارنود" ، فوافق على الموضوع الجديد وشجعنى عليه . ومن يومئذ جعلت أقرأ كل ما كتب عن مصر الحديثة من عهد محمد على رأس الأسرة العلوية ، وأعيد النظر فيما سبقت لى قراءته . قرأت ما كتب بالانجليزية وبالفرنسية ، وقرأت الوثائق الرسمية فى الكتاب الأصفر الفرنسى ، والكتاب الأزرق الانجليزى . وراجعت بعض الكتب العربية كتاريخ الجبرتى وتاريخ ابن اياس . وراجعت الوثائق الرسمية التركية والمصرية فى قاموس الادارة وبعض سجلاته . ولم أترك كتابا استطعت الاستفادة منه لموضوع رسالتى الا قرأته . وكنت أقرأ هذه الكتب والوثائق جميعا بشوق وشغف ، وأقتطف منها ما يفيدنى بدقة وعناية . وكنت لذلك أشتغل منذ السابعة صباحا بغرفتى ، فاذا كانت التاسعة ذهبت إلى مكتبة كلية الحقوق أو المكتبة الأهلية فى باريس . وكنت أتناول وجبة الغداء على مقربة من أى هاتين المكتبتين ، ثم أعود لأتم ما أطالع وما أقتطف حتى المساء . وبعد أن أتناول طعام العشاء وأقضى سويعة فى مقهى ، أتناول قهوة وأستمع إلى الموسيقى ، أعود إلى مسكنى فأراجع ما اقتطفته وأنقده ، وأؤلف بين المؤتلف منه وأظهر اختلاف المختلف . فقد كانت الحوادث والوثائق تؤول عند كل مؤلف حسب هواه السياسى فى الموقف الذى كتب فيه ، وكان تاريخ مصر لذلك مضطربا أشد الاضطراب ؛ يكتبه الفرنسى على نحو ، والانجليزى على نحو ، والمصرى على نحو . أما وقد درسنا نحن هذا التاريخ على الصورة التى أرادت السياسة البريطانية أن تضعها ، فكان لزاما على أن أتقصى الحقيقة ما استطعت ، وأن أرسم أمام ذهنى صورة لهذا الوطن فى القرن الذى ولدت فيه أستطيع من خلالها أن أتبين الحق من أمره ، وأن أترسم الطريق الذى سار فيه حكامه الأجانب عنه ، وأبناؤه الخاضعون لاستبداد هؤلاء الحكام ، وما اقترفه هؤلاء وأولئك من خير وشر . وقد أعاننى على ذلك حب عميق لهذا الوطن ، وحرص على الحقيقة العلمية المجردة من

الأهواء والشهوات ، يضاف إلى ذلك زهو شاب يريد أن يجيد كل الاجادة وأن يتقن غاية الاتقان .

" كان لهذه المطالعات أثر كبير فى اتجاه تفكيرى فى سياسة بلادى . لقد ازددت احاطة بالعوامل التى أدت بها إلى الوضع الذى هى فيه ، وتقديرا لما يجب على أبناءها عمله لخيرها ، كما قدرت أن للسياسة الدولية أثرها الكبير فى حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وزادنى علما بهذا الأمر اطلاعى على كتب لجبرييل هانوتو ولغيره من الساسة الفرنسيين عن اتجاه السياسة فى أوروبا ، سواء أكان هذا الاتجاه استعماريا أم كان فى علاقة دول أوربا بعضها ببعض . على أن ذلك كله كان يصطبغ فى تفكيرى بمنطق سنى يومئذ ، وكان منطقا أثر العقل فيه أكبر من أثر العاطفة ، ولكنه كان على كل حال تفكير شاب لما يمارس الحياة ولما يقف على تصاريفها الا من خلال ما قرأ . فأما ما رأى من حوادث الحياة ، فقليل بالقياس إلى هذا الخضم الضخم الذى تضطرب فيه السياسة العالمية ، وتتأثر به الدول كبيرها وصغيرها على السواء ."

* * * *

ليس لى بعد هذا الاقتباس الطويل الذى قصدت أن يكون هو جوهر هذا التمهيد أن أعود للحديث عما كان لاعداد هذا الكتاب من أهمية فى تشكيل فكر الدكتور هيكل وفى حياته العملية من بعد . ولكنى أود مع ذلك أن أشير بوجه خاص إلى الارتباط الوثيق بينه وبين ترجمته للخديوى اسماعيل ثم للخديوى توفيق ، وهما الترجمتان المنشورتان فى كتابه "تراجم مصرية وغربية" .

ويأتى هذا الكتاب ليشكل الضلع الثالث – أو الأول ان شئت – فى مثلث الأعمال الرئيسية التى قام بها الدكتور هيكل خلال اقامته بباريس فى ذلك الوقت . أما الضلع الأول فهو روايته الشهيرة "زينب" التى افتتح بها طريق الرواية فى الأدب العربى الحديث ، والضلع الثانى هو كتابه "مذكرات الشباب" الذى يضم قسمه الأكبر يومياته فى باريس التى تناول فيها من المشاهدات والقضايا الكثير مما كان يشغل بال المثقف المصرى فى ذلك العهد والتى لا زال الكثير منها يشغله إلى اليوم . وقد ظلت "مذكرات الشباب" مخطوطة هى الأخرى حتى عهد قريب إلى أن أتيح لها أن تنشر فى كتاب أصدره المجلس الأعلى للثقافة فى ديسمبر ١٩٩٦ وحظى باستقبال عظيم من

القراء والنقاد على السواء . وقد شجعنى هذا الاستقبال على المضى فيما كنت قد شرعت فيه منذ زمن طويل ، ثم حالت الظروف بينى وبين الاستمرار فيه ، من نقل هذا الكتاب إلى اللغة العربية عن أصله بالفرنسية لتكتمل بذلك أضلاع المثلث الذى أشرت اليه .

وإذا كان لنا أن نصنف هذا الكتاب فى جانب من الجوانب التى عنى بها الدكتور هيكل فى كتاباته ، وهى كثيرة ومتنوعة ، فربما يكون الأقرب إلى الدقة أن نقول أنه يتناول الديون المصرية من الناحية التاريخية/السياسية . ولا يخفى ما كان لهذه الديون من أثر فى حياة مصر إذ كانت هى التى فتحت الباب أمام التدخل الأوروبى ثم الاحتلال الانجليزى لمصر . واذا كان للديون مثل هذا الأثر الخطير فى حياة مصر وتاريخها فان دراستها ، والتعمق فى هذه الدراسة ، تصبح أمرا ضروريا . ويقول الدكتور هيكل فى تقديمه لرسالته فى سنة ١٩١٢ "أنه مما يؤسف له ألا يكون هناك مؤلف واحد تناول المسألة المصرية من وجهة النظر المصرية وبالحيدة اللازمة" . ولعل هذا المؤلف قد جاء فى زمانه ليسد جانبا من هذا النقص الشديد .

ورب سائل يتساءل ، رغم ما تقدم ، لماذا يصدر هذا الكتاب اليوم بالعربية بعد أن مضى على تأليفه هذا الزمن الطويل ومضى على وفاة صاحبه أكثر من أربعين عاما ؟ . والجواب على هذا التساؤل أن الدراسة التاريخية لا موعد لها ، لاسيما اذا كانت تتناول أمرا له مثل هذه الخطورة فى تاريخ مصر الحديث . ولئن كان نقل هذا الكتاب إلى العربية كان يجب أن يتم منذ زمن طويل ، فان تصحيح الأمر اليوم هو بمثابة الرجوع إلى الحق ، والرجوع إلى الحق فضيلة مهما طال الزمن .

أضف إلى هذا أن مسألة الديون المصرية ، وما ارتبط بها من عوامل وآثار سياسية مهمة ، قد لا تكون من الوضوح فى أذهان الشباب اليوم بالقدر الذى يسمح بتفسير الكثير من الظواهر التى أعاقت التنمية فى مصر عن أن تسير سيرها الطبيعى ، منذ أواخر القرن الماضى ، على النحو الذى كان يريده أبناؤها المخلصين لها . لنأخذ مثالا على ذلك المحاكم المختلطة التى اعتدنا على اعتبارها رمزا كريها للسيطرة الأجنبية . فاذا علمنا أنها جاءت فى سنة ١٨٧٥ لتحل محل المحاكم القنصلية ، ولتقلص من اختصاصها فى شئون الأجانب وامتيازاتهم ، لأدركنا أنها كانت – فى حينها – خطوة إلى الأمام وإن ظلت مظهرا خطيرا للسيطرة الأجنبية .

ولعل ما أحدثه التدخل الأجنبى بسبب الديون فى مرحلة من مراحل تاريخنا الاقتصادى يمكن أن يشكل ، رغم الاختلاف الشديد فى الظروف الداخلية والدولية ، تجربة نستطيع أن نستخلص منها اليوم دروسا تجنبنا الزلل فى الوقت الذى تنفتح فيه أسواقنا المالية على العالم ، بل تندمج فيه ، بشكل لم يسبق له مثيل . فالدافع إلى التدخل دائما هو السيطرة ، وكانت تتخذ الشكل العسكرى فى الماضى ، ولكنها أصبحت تتخذ فى عالم اليوم – وفى عالم الغد – الشكل الاقتصادى والمالى الذى تتصدره بالدرجة الأولى رؤوس الأموال العـــابرة للقارات والمحيطات والتى تتخذ من العالم كله ميدانا لنشاطها .وهى ترمى إلى السيطرة على الأسواق والتحكم فى المعاملات لاسيما فى البلدان التى لا يقوى الاقتصاد فيها على توجيهها أو مجابهتها . وهذه المعاملات تجلب معها تغيرا فى أنماط السلوك ، وربما فى الهوية نفسها ، بما يتعين علينا لمواجهته والاستفادة منه على نحو سليم أن نتسلح بكل الأدوات الممكنة وفى مقدمتها معرفة دقيقة بماضينا لأن " معرفة الماضى – كما يقول الدكتور هيكل – هى وسيلتنا لتشخيص الحاضر ولتنظيم المستقبل ، كما أن معرفة الطبيب ماضى مريضه خير وسائل التشخيص والعلاج "[1] .

وأرجو أن يساهم نقل هذا الكتاب إلى اللغة العربية فى هذه المهمة السامية .

أحمد محمد حسين هيكل

المحامي

٢٥ مارس ١٩٩٧

---

[1] محمد حسين هيكل ، الصديق أبوبكر ،ص١١

دين مصر العام

مقدمـة

إن وضع مصر الدولى اليوم وضع معقد من الناحية القانونية . فلا هى بإقليم مستقل ، ولا هى مستعمرة ، ولا هى بلد خاضع للحماية . وهى ، من جهة أخرى ، لاتتمتع بأى كيان سياسى يمكن تعريفه تعريفا محددا فى القانون الدولى . "فهى دولة تابعة اسميا لتركيا ، ولكنها فى حوزة إنجلترا من الناحية الفعلية ، وتخضع لنظام حماية بحكم الأمر الواقع" [1] . فماذا يمكن أن يطلق على مثل هذا الوضع المعقد ؟ . إن من الصعوبة بمكان ايجاد وصف محدد لهذا الوضع الذى يرجع الى سنة ١٨٨٢ ، أى العام الذى دخل فيه الانجليز الى مصر ، بحجة اعادة النظام اليها ، كما كانوا يقولون ، ولمساندة سلطة الخديوى . ومنذ ذلك الحين ، ورغم استتباب النظام بها ، وعلى خلاف جميع الاتفاقات الدولية ، فإن الإنجليزلايزالون باقين فى مصر رغم أنف الجميع . وكانت مصر ، قبل الاحتلال الإنجليزى ، بلدا تابعا لتركيا لكن استقلالها الادارى تطور منذ عهد محمد على الذى تحقق هذا الاستقلال على يديه. أما قبل ذلك فكانت ولاية عثمانية تابعة لتركيا فى كل شيء ،لا أكثر ولا أقل .

وبعد قدوم محمد على تحقق لمصر استقلال ادارى داخلى مشروط بأن تدفع الجزية إلى الباب العالى. أما بالنسبة إلى شئونها الخارجية فقد ظلت تابعة تبعية كاملة . فهل كان يعتبر إبرام قرض شأنا من الشئون الخارجية ؟ لم يتعرض الفرمان الصادر لمحمد على لهذا الموضوع ، الأمر الذى يجعلنا نتردد للوهلة الأولى فى الاجابة على هذا السؤال . وقد جاء فى الفرمان : "أنه لما كان بابنا العالى ملتزما بالتعرف على نحو دقيق على الإيرادات السنوية لمصر ، وطريقة جباية العشور والضرائب الأخرى فيها ، ولما لم يكن من سبيل الى ذلك الا بقيام المراقبة اللازمة فى الولاية المذكورة ، فإننا سنتخذ لهذا الغرض التدابير التى سنبلغكم بها بموجب مرسوم امبراطوري" . ولا يمكن أن نقول ، فى ضوء هذه العبارات ، أنه كان من حق الباشا الاقتراض . وقد

---

[1] موريل ، مجلة القانون الدولي العام ، ١٩٠٧ ، ص ٤١١

صدق الواقع العملى هذا الرأى ، إذ كان لابد لمصر فى كل مرة تلجأ فيها الى الإقتراض أن تحصل على موافقة السلطان ، واستمر الأمر على هذاالنحوحتى حصل اسماعيل على هذا الحق من قبل سيده المعظم . فماذا كانت مصر تفعل حين تحتاج الى المال – وكانت محتاجة اليه قطعا – لتحقيق طموحات محمد على ؟ . كان الباشا يلجأ إلى الإقراض الاجبارى . يذكر الجبرتى فى "تاريخ مصر" المثال التالى الذى حدث فى سنة ١٨٠٨ ، أى قبل اتفاقية لندن بكثير : "طلب الباشا الى التجار ألفى كيس على سبيل القرض . وقسم هذا العدد على الأشراف وتجار البن وأسواق الصابون وأسواق التفاح وغيرها. كانت السلع تحتجز والجند يمنعون اخراج أى شىء من المخازن ما لم يكن ذلك بقصد إعطائه لهم ، على الرغم من أنه لم يكن يزيد على جانب فقط مما طلب إليهم تقديمه . وكان المال يطلب بعد ذلك ممن يظن فيهم الثراء . كان الجباة يفاجئونهم فى بيوتهم وبأيديهم الأوامر . وكان الذين لا يدفعون يساقون الى السجن ويبقون فيه حتى يتم الدفع . وقد تملك الشعب رعب شديد . كانت هذه المبالغ تفرض كذلك على تجار أفلسوا ، بعد أن كانوا أغنياء ، نتيجة للاضطرابات الأخيرة . فلم يكن بوسع هؤلاء أن يدفعوا شيئا بطبيعة الحال ،ولكنهم كانوا يساقون مع ذلك إلى السجن . وفضلا عن الأشراف والتجار ، فان الجباة كانوا ينقلبون الى القرى ويفرضون عليها مالا تطيق مما كان يؤدى الى الخراب . وقد هرب كثيرون نتيجة لهذه الأوضاع الشنيعة ، وظلت كثير من البيوت خاوية تماما" . وهناك ما يدعو للاعتقاد بأن هذه الأساليب نفسها كانت تتبع كلما بدت الحاجة إلى المال.

لم يكن دخل مصر يومئذ يتجاوز المليون ، ولم يكن أمام الباشا وطموحاته العريضة من خيار إلا ذلك ، بل ربما رأى ذلك ضروريا لخير البلاد . أفلم يكن العمل على أن تكون مصر مستقلة قوية ، وأن تنتشر فى ربوعها فى زمن قصير حضارة أوروبية من كل وجوهها، يساوى أن يتعرض أهلها للقهر بضع سنوات . وبالفعل وصل الباشا الكبير بمصر فى فترة وجيزة الى قمة عظمتها ، وكانت مصر تبدو جديدة تماما أمام العالم ، مصر الفاتحة المضيافة . كان هذا بعثا جديدا ، وبدا الأمركما لو أن شيئاً راكداً لا تراه العين تدفق فجأة فى عروق هذا البلد العريق الذى ينهض ليبهر العالم من جديد . بدأت حركة دافقة مليئة بالحيوية تهز كيان مصر وكان محورها هو محمد على . كانت كل خلية فى كيان مصر تعمل وتنمو . كانت الفكرة المسيطرة على

حاكمها الجديدهى أن يستزرع فيها الحضارة الأوروبية . وكان النجاح مضمونا وساهم كثير من الأوروبيين فى هذا العمل الانسانى المتحضر . لكن هذا الحلم الجميل لم يطل مع الأسف . فأوروبا لا تحتمل رؤية مثل هذا المشهد الرائع فى بلد غير أوروبى ، فتآلفت وسحقت مصر ومحمد على فى معركة نفارين ، وسحقتهما مرة أخرى باتفاقية لندن . على أن نقمة محمد على على أوروبا لم تغير من الفكرة التى سيطرت عليه ، فظل صديقا دائما للحضارة الأوروبية .

دارت هذه الفكرة نفسها بذهن ابنه سعيد باشا الذى كان أقل تفتحا بكثير من ذهن أبيه . لكنها دارت فيه بغير تعقل وبغير تنظيم وبفهم وتطبيق سيئين . لقد اجتذب الأوروبيين بكل الوسائل الممكنة وفتح لهم ذراعيه وقدم لهم تنازلات ضخمة . وقام بفضل مساعدتهم ، التى لم تخل من المصلحة الذاتية ، بعقد القرض الأول الذى أصبح نقطة البداية فى خراب مصر وبؤسها .

تملكت هذه الفكرة ذاتها ، بقوة أكبر ، من خلفه إسماعيل باشانفسه . وكانت تقترن بها فكرة أخرى ، فقد كان يحلم بالحصول على استقلال مصر كاملا . لكن مثال جده كان أمام ناظريه ، وكان يعرف أن من المستحيل تحقيق ذلك بالقوة المسلحة ، لذا صمم على الحصول على هذه الحقوق الواحد تلو الآخر حتى يصل إلى الاستقلال فى النهاية . وقد كلفتـــه هذه التنازلات كثيرا ، وكانت تشكل عبئا يضاف إلى عبء الإدارة . ووجـد طريق الاقتراض مفتوحا أمامه فسارع إليه وظل يعدو فيه إلى النهاية . وحتى يتمكن من سداد القروض كان لابد أن يلجأ الى الضرائب . ولعل مما تجدر الإشارة إليه هنا تلك الكلمة التى وجهها كولبير إلى لاموانيون عند خروجهما من اجتماع لمجلس وزراء لويس الرابع عشر ، بعد أن أعلن لاموانيون رأيه محبذا نظام القروض على نظام الضرائب ، قال : " لقدانتصرت ، وأنت تعتقد أنك فعلت ما فيه الخير . أتظن أننى لم أكن أعلم مثلك أن الملك يمكنه أن يجد المال الذى يريد أن يقترضه ؟ لكنى كنت أتجنب التصريح بذلك . هاهو باب الاقتراض بات مفتوحا ، فما هو السبيل اذن إلى إيقاف نفقات الملك عند حد . ماذا بعد القروض ؟ ستكون هناك ضرائب لسدادها . واذا لم يكن للقروض حد فان الضرائب لن يكون لها حد كذلك" . وبالفعل فإنه لم يكن لها حد . يذكر الدوق دى سان سيمون فى مذكراته : "كانت ضريبة الرؤوس تزيد ضعفين أو ثلاثة أضعاف بصورة تحكمية حسب رغبة

المسئولين عن الولايات ، وكان يفرض على السلع والحبوب بجميع أنواعها رسوم تفوق قيمتها بأربع مرات : ضريبة مساعدة ، وضرائب أخرى متنوعة على جميع السلع . كانت هذه الضرائب تسحق الجميع من أشراف ومرابين ، نبلاء ورجال كنيسة ، ولا يكتفى الملك مع ذلك بما يأتيه منها ، مع أنه كان يمتص دماء رعاياه دون تمييز ويعتصرهم الى أقصى حد مستطاع" . والشبه قريب جدا بين هذا الذى يقصه رجال القرن السابع عشر ، وبين ما كان يحدث فى مصر فى عهد إسماعيل . عندما نشرت لجنة التحقيق المشكلة فى سنة ١٨٧٨ تقريرها كشفت فيه عن كم الضرائب المفروضة ووسائل الضغط التى كانت تتبع فى جبايتها . فالممولون لم يكن لديهم أدنى فكرة عما سيطلب منهم دفعه فى عام محدد . "إن معرفة القانون الذى تفرض بمقتضاه ضريبة معينة كان آخر ما يعنى الموظف المكلف بجبايتها بمعرفته ، بل وكذلك الممول الملزم بدفعها . فشيخ البلد ينفذ أوامر المدير ، والمدير ينفذ أوامر المفتش العام الذى يعمل هو الآخر بناء على أوامر عليا . وهذه الأوامر العليا هي القانون الذى يمتثل له الموظفون الحكوميون حتى لو كان شفهيا ، كما أنه مما لا يخطر ببال الممولين الاعتراض على قيامه أو الاحتجاج على فحواه . لقد ذكر لنا المفتش العام للوجه القبلى أن الفلاح لا يستطيع أن يشكو من الضرائب فهو يعلم أننا نعمل بناء على أوامر عليا ، والحكومة نفسها هى التى تطالب بها ، فإلى من تريدونه أن يشكو ؟" [١] .

ويضرب لنا مؤلف "التاريخ المالى لمصر" فى هذا الشأن مثلا يثير الدهشة لدى حديثه عن إسماعيل باشا صديق المشهور بالمفتش ، ناظر مالية اسماعيل . فعندما كانت تظهر الحاجة إلى المال كان هذا الوزير ينتقل بشخصه إلى عواصم المديريات ويجمع المشايخ وكبار الملاك ويشرح لهم بطريقته احتياجات الخزانة والحرج الذى يواجهه نائب الملك ، ويناشدهم فى وطنيتهم وولائهم ، ثم يحادثهم ويلاطفهم ، وفى أثناء ذلك يحدد قيمة المساهمة "الطوعية" المطلوبة من كل منهم ؛ والويل لمن كان يتأخر فى التنفيذ عندما يحين وقت التحصيل . لقد كان موظفو الضرائب بغير رحمة . أما الفلاحون الذين لم يكن لديهم نقود فقد كان يحجز على كل ما لديهم من أرض أو محصول أو محراث أو ماشية ، بل وحتى على أى مصاغ متواضع يكون لدى زوجاتهم ، أما الممتنعون منهم فان العصا كانت كفيلة بهم . ويذكر اللورد كرومر ،

---

[١] تقرير لجنة التحقيق ، أنظر الوثائق الرسمية الفرنسية (شئون مصر) ، سنة ١٨٨٠

فى حديثه عن الأموال التى حصلت لسداد قيمة كوبون سنة ١٨٧٨ "أن التنوع الكبير فى قطع العملة ، ووضع الكثير منها فى شكل عقود لأغراض الزينة لشاهد على الضغط الذى كان يمارس لجباية الضرائب" [١] . وكان طبيعيا أن يؤدى هذا البطش إلى الفوضى . فالتركيب الاجتماعى لمصر فى ذلك الوقت كان أشد ما يكون تباينا . فمن جهة كان رئيس الدولة متمسكا، من باب التباهى ، بالحضارة الغربية ، ورؤساء المصالح جهلاء باطشون ، والموظفون أشبه بالآلات لا يعملون إلا على ارضاء نزوات رؤسائهم ، ومن جهة أخرى إتسم الشعب بالحلم والطاعة والعمل الدؤوب . الفارق كبير إذن بين بطش الرؤساء وحلم الشعب ، وبين دأب هؤلاء وخمول أولئك ، لكن الحركة كانت مع ذلك تسير . كان على الشعب أن يتحمل ما يأمر به رؤساؤه حتى يمكن تلبية نزوات رئيس الدولة . واستطال هذا الوضع زمنا . وما دامت السلطة المطلقة بيد الحكومة ، فمن الطبيعي أن تتمسك بها . "فما من قوة تقيد نفسها بنفسها ، بل إن جهدها كله يتجه إلى زيادة هذه السلطة لا إلى تضييقها . فلنحد منها اذن بواسطة قوة أخرى . فالملكية لا تكبح جماح نفسها بنفسها أبدا ، ولكن الأمة هى التى تستطيع كبح جماحها" [٢] . ومن سوء حظ مصر أن الأمة كانت شديدة السلبية . فلم يكن يثيرها أن يطلب منها كل ذلك . فالمصرى حينئذ كان يتحمل فى صمت كل ما كان يفرض عليه ، ويصعب أن نتصور مدى الصبر الذى كان يحتاج اليه ذلك . فقد كان كبار القوم يتحملون ما يتعرضون له من مهانة لارضاء نزوات المدير بالصبرنفسه الذى يبديه أشد الناس غباء . ويقول اللورد كرومر إن إسماعيل صديق ، المفتش ، كان يتباهى بأنه استطاع أن يستخلص من مصر خمسة عشر مليون جنيه إنجليزى فى سنة واحدة ، وكان ذلك قبل سنة ١٨٧٦ أى قبل أن يصل إجمالى دخلها إلى سبعة ملايين جنيه . وقد وضع اللورد كرومر للقنصل الإنجليزى ، اللورد فيفيو ، قائمة تضم سبعة وثلاثين ضريبة صغيرة ، أى من الضرائب الجائرة ، ثم يبدى هو نفسه الشك فى أن تكون هذه القائمة كاملة على هذا النحو. فلم يكن هناك من شيء كامل إلا الفوضى . ولم يكن للضرائب أى أساس سليم . وكانت تحصل عندما تحتاج إليها الخزانة ، وما أكثر ما كانت تحتاج إليها . وينبغى فى هذا الصدد الرجوع إلى تقرير

---

[١] كرومر ، مصر الحديثة ، ص ٣٠

[٢] تين ، "مقالات في التاريخ والنقد" ، ص ٢١٥

لجنة التحقيق لنرى كيف كان يتم تقدير الضرائب . فالقروض لم يكن لها حدود ، وبالتالى فان الضرائب هى الأخرى لم يكن لها حدود كذلك .

كانت القروض كثيرة للغاية ، وكانت تتم بأسعار فائدة غير معقولة . ويتضمن التقرير الذى وضعه المستر كيف فى سنة ١٨٧٦ معلومات كثيرة فى هذا الشأن . وكان الأسوأ من ذلك سعر الفائدة للديون السائرة . فقد كان من المعتاد أن يصل هذا السعر إلى ١٥٪ . وكان سعر خصم سندات الخزانة يتراوح عادة بين ١٢٪ و١٤٪ وكان يبلغ أحيانا ٢٠٪ و ٢٣٪ . كانت هذه الأموال كلها توضع تحت تصرف الحكومة ، وكان نائب الملك يغترف منها لشراء الأراضى لنفسه فأصبح خلال عشر سنوات مالكا لخمس الأراضى الزراعية فى مصر . لكن شراء الأراضى لم يكن يتطلب مثل هذه المبالغ الضخمة اذا أخذنا فى الاعتبار الثمن الذى كان يدفع لشرائها ، هذا بخلاف ما كان يتم الحصول عليه بطريق المصادرة . لم يكن لنزوات اسماعيل حدود تقف عندها وكان لابد من تلبيتها جميعا . كانت الفكرة المسيطرة عليه هى نقل الحضارة الأوروبية الى مصر . لقد سافر من قبل الى أوروبا ورأى فيها الكثير ، وشاهد قوة مجتمعاتها ، وكان يريد أن يستزرع ذلك كله فى أرض مصر . وهو فى الوقت نفسه ملك شرقى ذو خيال واسع محب للملذات ، لذا جلب فى القصور التى شيدها كل ما يمكن تصوره من أسباب اللذة . لكنه من جهة أخرى أقام منشآت كبرى ، مثل مد السكك الحديدية والموانىء وتشجيع الصناعة . ودفع فى سبيل ذلك مبالغ خيالية . "هكذا تكلفت أشغال ميناء الاسكندرية أكثر من مليونين ونصف المليون جنيه إنجليزى ، بينما لم تكن تزيد قيمتهـــا الحقيقيـــة ، وفقا لتقدير معتدل للغاية ، عن ٤٠٠ ٠٠٠ ١ جنيه" [1] . لم يكن لاسراف نائب الملك مثيل . وكان عدد كبير من الأوروبيين يهرولون لتقديم مشروعات غريبة ، وكان اسماعيل فى لا مبالاته يتركهم يكدسون الثروات بسرعة بالغة . لقد وصل الأمر إلى حد الزعم بأنه ينبغى استقدام صينيين ليفلحوا الأرض !! . كان المستر كيف حين ضرب هذا المثل جادا جدية تلفت النظر . ووجد إسماعيل الفكرة باهظة الكلفة ، ولكنه قال أنه لو قدم الصينيون من تلقاء أنفسهم فإنه سيقدم لهم العمل . لقد قدم له ألف مشروع آخر ، وكان ما يقبله من بينها يحقق لأصحابه الثراء بقدر ما يحقق لمصر الخراب .

---

[1] كرومر ، المرجع السابق ، ص ٤٠

وفى سنة ١٨٧٥ وقع فى مصر حدثان مشهودان : الإصلاح القضائى ، وبيع أسهم نائب الملك فى قناة السويس إلى إنجلترا . فبدلا من المحاكم القنصلية ، تشكلت فى ظل الإصلاح القضائى المحاكم المختلطة للنظر فى الشئون المدنية وبعض الشئون الجنائية . وكانت هذه المحاكم مكونة من أعضاء أجانب ومصريين ، وتطبق قانونا مصريا صدّقت عليه القوى الموقعة على اتفاقية الإصلاح القضائى المذكورة ، كما كانت تختص بالنظر ، بدلا من المحاكم المصرية ، فى كل ما يدخل فى نطاق هذا القانون مما يثور بين مصريين وأجانب من منازعات .

وفى سنة ١٨٧٦ بدأ التدخل الأوروبى فى شئون مصر بسبب أوضاعها المالية الحرجة. كانت قروضها وديونها السائرة قد تضخمت إلى حد لم تعد قادرة معه على الوفاء بها . ولجأ الدائنون إلى دولهم ، وأجبرت حكوماتهم الخديوى ، بشكل غير رسمى ، ليس فقط على تسوية الأمور ، ولكن كذلك على القبول بمراقبة أجانب لتصرفاته وتصرفات حكومته .

فهل كان من حق تلك الحكومات أن تفعل ذلك ؟ .

عندما دعيت الحكومة الإنجليزية لحماية الدائنين الانجليز ، رد اللورد بالمرستون على ذلك بأنه لا يوجد أى التزام قانونى على حكومته بحماية مصالحهم ، وأن له حرية القيام بالمساعى الدبلوماسية التى يراها ، وأنه لن يسترشد فى ذلك إلا باعتبارات الملاءمة التى تمليها السياسة الخارجية . "فاذا كان بعض الإنجليز قد سلّموا رؤوس أموالهم الى دولة أجنبية فان ذلك كان بدافع تحقيق الربح . ولابد أنهم أخذوا فى الاعتبار المخاطر الحتمية التى يمكن أن يتعرضوا لها فى حالة اعسار مدينهم . فاذا لم يكونوا قد فعلوا ذلك فعليهم أن يتحملوا المصير الذى ينتهى اليه كل مضارب أخطأ فى تقديراته". فهل يمكن أن تصل المساعى الدبلوماسية المشار اليها الى حد الافتئات على الاستقلال الذاتى لبلد من البلاد ؟ . الجواب قطعا بالنفى . وقد كتب المسيو دى فريسينيه ، الذى تولى وزارة الخارجية الفرنسية عدة مرات ، عن القروض المصرية ، وبعد أن استعرضها جميعا قال : "إن الاستعراض السابق للقروض يبين الهوة السحيقة التى كان أصحاب رؤوس الأموال يلقون فيها مدخراتهم . واذا كانوا يستحقون الرثاء فعلا ، فلابد أن نلاحظ أيضا أن المخاطر المقترنة بتوظيف الأموال على هذا النحو كانت بادية تماما أمامهم ، وكان يمكن أن توضح لهم الطريق الذى

يسيرون فيه . ولو أنهم لم يأخذوا على عاتقهم مثل هذه المخاطر الكبيرة – عن قصد – بغية تحقيق أرباح لا حد لها لكانوا موضع تعاطف أكبر"[١] .

لماذا إذن سمحت القوى الأوروبية لنفسها بالإفتئات على الإستقلال الذاتي لمصر ؟ . لعل رأى المسيو كريتيان يمكن أن يوضح ذلك إلى حد ما ، فهو يقول : "من المرجح أن مثل هذا الانتهاك لمبادىء الإستقلال الإدارى الذاتى لهذه الدول ما كان ليحدث لو لم يكن مستوى حضارتها مختلفا بمثل هذا القدر الكبير عن المستوى الذى بلغة أعضاء المجتمع الدولى الآخرون" . لكن هذا التفسير غير كاف . ويعتقد المسيو مورا والمسيو رينو أن القوى الدولية تعامل البلدان الإسلامية بطريقة خاصة . ويستشهد على ذلك بالطريقة التى تعامل بها تلك القوى كل من تركيا ومصر . وتبدو لى هذه الفكرة أقل سلامة من فكرة المسيو كريتيان . والسبب الأساسى فى اعتقادى لا يكمن فى اختلاف الدين أو الحضارة . ويقدم لنا المسيو دى مارتنز تفسيرا آخر . فهو يرى "أن التدخل لم يكن له هدف سوى استغلال موارد مصر لصالح الدائنين الأوروبيين . فالدين يأتى أولا ثم تأخذ البلاد ما يتبقى بعد ذلك . كان ذلك هو المبدأ الذى قامت عليه كل الترتيبات التى اخترعتها القدرات المالية للسادة كيف وجوشين وجووبير وويلسن وغيرهم" [٢] . ويفسر كتاب آخرون تدخل هذه القوى فى الشئون الادارية لبعض البلاد بضعف هذه الأخيرة ، ويسوق كتاب آخرون أسبابا غير هذه وتلك . ويوجد فى نظرى جانب من الصحة فى جميع هذه التفسيرات ، وان كان أكبرها نصيبا من الصحة فكرة مسيو دى مارتنز ، ويضاف إليها ، بالنسبة لمصر بوجه خاص ، أسباب سياسية غير مجرد إستغلال موارد البلاد. ذلك أن إنجلترا ، التى كان رئيس حكومتها أول من كتب فى فقه عدم التدخل ، كانت أول من سلك طريق التدخل فى مصر . فقد كان شراؤها لأسهم قناة السويس فى سنة ١٨٧٥ ، وكانت كلمة نابليون ، التى تتذكرها انجلترا دائما ، "أن مصر أهم بلد فى العالم" ، يدعوانها إلى التفكير فى طرق مواصلاتها إلى الهند . وكانت فرنسا تؤيد السياسة الانجليزية ، على الرغم من أنها كانت تبدو وكأنها هى التى تتخذ المبادرات فى كل الأمور ، وكان غرضها هو المحافظة علي مصالح الدائنين الفرنسيين .

---

[١] دي فريسينيه ، المسألة المصرية ، ص ١٥٤

[٢] دي مارتنز ، "المسألة المصرية والقانون الدولي" ، مجلة القانون الدولي ، سنة ١٨٨٢ ، ص ٣٧١

وتمثل تصرفات هاتين القوتين انتهاكا ، ليس فقط للاستقلال الذاتى لمصر ، بل كذلك لمبادئ القانون الدولى . ومع ذلك فهناك سبب قانونى يرتكز عليه هذاالإنتهاك . فقد كانت محاكم الاصلاح مختصة بالنظر فى القضايا التى تثور بين الحكومة المصرية ودائنيها الأجانب. وكان على الدول الموقعة على اتفاقية الإصلاح القضائى هذه أن تسهر على تطبيق نصوصها. وربما رجحت هذه الحجة التى كانت ستبدو معقولة لو أنها سيقت فى بداية التدخل . لكن فكرة التدخل راودت انجلترا من قبل أن يجرى أى تفكير فى الاصلاح القضائى . وعلى الرغم من أن هذا الأصلاح كان قدبدأ فى الظهور فإن التمسك بهذه الحجة لم يبدأ إلا فى سنة ١٨٧٨ .

كتب المسيو بول لوروا – بوليو فى مجلة "الايكونوميست فرانسيه" فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٧٨ (ص١٦٢) قائلا : "على الحكومات الغربية أن تبذل جهودها لحمل نائب الملك على احترام أحكام المحاكم المختلطة التى ساهمت فى تأسيسها، وعلى الوفاء بالتزاماته تجاه الرأسماليين الأوروبيين . وهذا أمر بديهي" . ربما كان هذا صحيحا ولكن أوانه كان قد فات .

ويصر بعض المؤلفين على تبرير هذا التدخل بما حققه من نتائج طيبة بالنسبة إلى مصر، أى أن الغاية فى نظرهم تبرر الوسيلة . وإننى أتردد فى قبول هذه الفكرة ، ليس فقط لاختلاف نظرتى لما يعتبرونه "نتائج طيبة" ، بل كذلك لأن التدخل لم يكن يستهدف أبدا صالح المصريين. وفيما عدا بعض الشفقة التى كان يثيرها بؤس الفلاحين فى النفوس ، فان الأوساط الرسمية ظلت تصم آذانها من هذه الناحية . ورغم أن انجلترا كانت تتباهى بما تقوم به من أعمال التمدين فى كل مكان ، فقد هددت اسماعيل مرارا لاجباره على خدمة الديون حتى فى الأوقات التى كانت الخزانة المصرية فيها خاوية تماما ، والتى كان فيها من الانجليز من يكتب التقارير عن القسوة التى يتعرض لها الفلاحون . ولكن "الديون أولا، والبلاد لها ما يبقى بعد ذلك". ولم يكن يبقى شىء ، أو أقل القليل من ذلك المال الذى تم استخلاصه بالكرباج والبطش. لذا فان تلك "النتائج الطيبة " تثير كثيرا من الريبة عندى . صحيح أن كثيرين من الكتاب الانجليز أمثال ملنر وكرومر ودايسي وكولفن وكثيرين غيرهم كتبوا المجلدات للاشادة بالتحضر الذى أتت به إنجلترا إلى مصر ، وأنه لا يمكن إنكار التقدم الذى تحقق أثناء فترة الإحتلال الإنجليزى فى المجالين المالى والزراعى ، ولكن لا يجوز أن ننسى كذلك أن إنجلترا

قدمت الى مصر فى وقت كان المصريون يريدون فيه أن يمسكوا بأيديهم زمام التحديث في بلادهم ، أى أنهم كانوا يريدون أن يستبدلوا الطغيان المطلق الذى كان يمارسه نواب الملك بحكومة دستورية . هذا فضلا عن أن النفع الحقيقى لهذه "النتائج الطيبة" قد عاد على الأجانب أكثر منه على مصر . واذا ما اقتصرنا على بحث الإصلاح الاقتصادى – وهو الذى يتباهى الإنجليز به لأنه هو الأمر الوحيد الذى يستطيعون أن يتحدثوا عنه – لوجدنا أنه فرض على مصر أن تقتصر على إنتاج بعض المواد الأولية الزراعية التى تنتجها بكثافة . وهذا دور لا إستقرار فيه . فمنذ بدأت أمريكا فى اصلاح أراضيها واستغلال ثروتها الزراعية ، اضطرت البلدان الزراعية مثل مصر والهند إلى الدخول فى منافسة تكاد تكون مدمرة بالنسبة لهما . ولا يكفى أن تبدو فى السوق المالية لبلد من البلدان بعض المظاهر الطيبة للحكم على الثراء الاقتصادى لهذا البلد ؛ وتصدق هذه الملاحظة بوجه خاص على بلد مثل مصر حيث السوق المالية سوق دولية ، وليست سوقا وطنية ، وبشكل يكاد يكون كاملا . ولا ينبغى ، من جهة أخرى ، أن نخطىء الحكم من خلال ما يبدو من ملاءة الحكومة المصرية . فلو أنه كان عليها أن تفى باحتياجات ميزانية جدية تأخذ فى حسبانها نفقات الدفاع الوطنى وجميع المصالح الوطنية الأخرى ، فلا أظن أنه كان يمكن لأحد أن يخاطر بالقول بأن حالة مصر مطمئنة . واذا عقدنا مقارنة بسيطة ، وبغير أية مبالغة ، بين حال مصر اليوم وبين ما كان ينبغى أن تكون عليه على ضوء وضعها فى سنة ١٨٨٠ ، أو بالأحرى فى سنة ١٨٧٦ قبل أى تدخل أوروبى ، لو كانت بها حكومة مخلصة حقا ، فمما لا شك فيه أننا سنجد أن وضعها الراهن يدعو للرثاء . فلو أنه أتيح لمصر أن تكون محايدة ، على نحو ما كان يطالب به قبل سنة ١٨٨٠ وبعد سنة ١٨٨٢ لكان بوسعها أن تحقق الاصلاح بطريقة تتلاءم على نحو أفضل و تطورها التاريخي. ولكن من سوء حظ مصر ، وكثير من البلدان الشرقية ، أنه يراد لها أن تتبع نموذجا للحضارة لا صلة لها به . وما دام هذا النهج الجديد مجهولا بالنسبة اليها فإنها تضل طريقها فيه . ربما كان بوسع المصريين أن يوفقوا بين هذه الحضارة الجديدة وبين حضارتهم لو أنهم استزرعوها تدريجيا ، وتبعا لتطورهم الخاص . أما وهم يجدون أن من شبه المستحيل التفاهم مع أولئك الذين يفرضون عليهم هذا السلوك

الجديد ، فانهم يشعرون بالفزع الذى يفقدون معه الوعى بحراكهم الاجتماعى . وهذا هو حال مصر اليوم . والسبب فى هذا الحال هو التدخل المفرط من جانب أوروبا .

فالكيان الإجتماعى غير المتجانس القائم فى مصر اليوم يضطرها للكفاح من أجل البقاء. ومفهوم الوجود الجماعى لا يكاد يكون له وجود بالنسبة إلى الغالبية العظمى من أبناء الشعب المصرى . فالوظيفة الفعلية لهذا البلد ، شأنه فى ذلك شأن العديد من المستعمرات الأوروبية ، هى أن يكون سوقا للتجارة الأوروبية ، وأن يلبى احتياجات الصناعات الأوروبية من المواد الأولية ، وأن يوفر العمل المربح للأوروبيين المغتربين الذين يتكالبون على هذه الأرض الغنية التى تفيض خيراتها على غير أبنائها . وهذه المهمة التى تؤديها مصر بامتياز تدعو جميع الأوروبيين الذين لهم علاقة بها إلى الزعم بأنها تقدمت على طريق الاصلاح وأنها قطعت أشواطا كبيرة فى سبيل التقدم منذ أن أمسكت أوروبا بزمام الادارة فيها. ربما يكون للأوروبى العذر فى أن يقول ذلك . لكن المؤرخ الذى يدرس حالة خلايا النسيج الاجتماعى المصرى ، أو رجل الاقتصاد الذى يدرس الثروة الوطنية ، لا مناص لهما من الاعتراف بأن هذا البلد التعس وصل الى حالة من التفكك يصعب معها أن يكون له وجوده الذاتى الخاص به .

وقد ازداد الوضع تدهورا بعد عام ١٨٧٦ ، وهو العام الذى أنشأ فيه إسماعيل صندوق الدين . فقد لجأت الحكومة المصرية ، التى لم يعد لها أن تعقد القروض ، إلى المرابين للحصول على النقود ، الأمر الذى أدى إلى زيادة ديونها السائرة الى حد غير معقول . فقد زادت هذه الديون فى عامين بمقدار خمسة ملايين جنيه وازداد بذلك وضع البلاد حرجا . وتجاوز التدخل الأوروبى الحد الذى كان قد بلغه بحيث لم تعد الشئون المالية للبلاد هى وحدها بأيدى الأجانب ، بل أصبحت ادارتها كذلك بأيديهم . وتجمعت حينئذ كل الامتيازات والتنازلات التى حصل عليها إسماعيل من السلطان فى أيد أجنبية تعمل ضده . يقول المسيو رينو إنه "فى عام ١٨٧٩ كانت مصر ملكا للجميع فيما عدا تركيا . وآتت سياسة اسماعيل ثمارها حيث كانت تعتمد على استغلال التعارض بين أوروبا والباب العالى لانتزاع التنازلات من جانب السلطان بما يحقق لمصر استقلالا شبه كامل . وكان هذا أسلوبا لا يخيب ، لكنه كثير المخاطر ، وكان

محمد على قد جرّبه من قبل وكلفه الكثير" . وبالفعل لـم تتـوان أوروبـا ، حيـن ضـاقت باسماعيل إلى حد ما ، عن طلب عزله ، وأصبح المجال أمامها منذ ذلك الوقت مفتوحا تصول فيه وتجول كما تشاء . وكان الخديوى الجديد أشد الناس سلبية فى العالم . وقد أثار هذا التدخل المصريين ، لكن إنجلترا التى كانت ممثلة لأوروبا فى سنة ١٨٨٢ لم تجد حرجا فى ادخال قواتها المسلحة إلى بلد أجنبـى دون سـبب قـانونى وفـى اخضـاع الثائرين من أبنائه ، واعتقلـت رؤسـاءهم وأعـادت النظـام واستقرت فـى مصـر بحجـة حماية أمن الخديوى . وسار الأمر على هذا النحو ووعدت إنجلترا بالانسـحاب ولكنهـا لم تنسحب على الرغم من الاحتجاجات الفرنسية التى استمرت عشرين عاما .

كان من أثر الإحتلال الإنجليزى إبعاد القـوى الأخـرى عـن التدخـل فـى شـئون مصر . وبعد فترة وجيزة من الإحتـلال اضطـرت فرنســا إلـى إيقـاف ، أو بـالأحرى إلغاء ، الدور الذى كانت تقوم به قبل سنة ١٨٨٢ . وتمثل هذا الـدور فـى العمـل لـدى الحكومة المصرية ، بالتضامن مع إنجلترا ، على حماية المصـالح الأجنبيـة فـى مصـر بالطرق الرسمية وغير الرسمية . ويظهر ذلـك الـدور فـى قيـام فرنسـى بشـغل وظيفـة المراقب العام التابعة للحكومة المصرية . وفى سنة ١٩٠٤، وضع الاتفاق الـودى بيـن فرنسا وانجلترا حـدا لمضايقـات كـل منهمـا للأخـرى . واحتفظـت إنجلـترا بفضـل هـذا الإتفاق بوضعها الواقعى القائم فى مصر منذ سنة ١٨٨٢ .

ومنذ بداية الاحتلال ،انتهجت انجلترا سياسة استعمارية منتظمة . وكان الهـدف الذى حددته لنفسها منذ وقت مبكر فى أعقاب احتلالهـا مصـر هـو إعـادة التـوازن الـى الحالة المالية للبلاد وتحسين مواردها الاقتصادية على النحو الذى يجرى العمل بـه فـى المستعمرات . لذا فعندما تفاقم الوضع بعد أحداث سنة ١٨٨٢ ، وكان لابد مـن تعديـل النظام المالى الذى وضعته أوروبا فى سنة ١٨٨٠ ، ساندت إنجلترا الأفكار الرامية إلى تحسين وضـع مصر المادى . وطلبت إخضـاع الأجانب الذين استقروا فيها لعدد لا بأس به من الضرائب التـى كـانوا معفـون منهـا مـن قبـل ، ونجحـت فـى ذلـك . وأرادت – ولكنها لم تنجح هذه المرة – تخفيض سعر الفائدة على الدين العـام ، واقـترحت ضمـان قـرض تصـدره مصـر يكـون مـن شـأنه تحسـين حالتهـا الماليـة. وكـان مـن المقـرر أن

يخصص من هذا القرض الجديد مليون جنيه لمنشآت الرى بقصد زيادة الطاقة الإنتاجية لهذا البلد الزراعى . وابتداء من سنة ١٨٨٥ ،وهوالعام الذى صدر فيه هذا القرض المضمون ، خصصت مبالغ كبيرة للغرض نفسه ، أى الرى ، الأمر الذى يبين حرص إنجلترا على أن تستخرج من أرض مصر الخصبة كل ما تستطيع إنتاجه من مواد أولية . صحيح أنه كان من شأن هذه السياسة أن تحول دون استمرار الانطلاق نحو الصناعة الذى كان آخذا فى النمو منذ عهد إسماعيل ، ودون التوسع فى التعليم وفى غيره من الاصلاحات الاجتماعية ، وأنه كان من شأنه كذلك أن يميز الأجانب ويسمح لهم بالاثراء السريع على حساب مصر والمصريين ، ولكنها كانت ستؤدى إلى استقرار الحالة المالية لمصر ، الأمر الذى سرعان ما ظهر أثره فى أسعار سندات الدين المصرى فى السوق . فابتداء من سنة ١٨٨٩ بلغت قيمة سندات الديون أسعارها الاسمية وتجاوزتها ، وزادت جميعا عن السعر المحدد لاهلاكها . على أنه لا يمكن أن ينسب كل هذا التقدم الى انجلترا ، اذ أن صندوق الدين ، وهو جهاز دولى ، كان قد بذل الكثير لتحقيق هذه النتائج . وكان للشعب المصرى ، ذلك الشعب الذى يتميز بالعمل الدؤوب المنتج ، نصيب كبير فى هذه الحركة أيضا . ومن المؤكد أنه كان يمكن بلوغ هذه النتائج نفسها لو أن الرقابة الأوروبية كانت قد استمرت . على أن ذلك كله لا يمنع من أن نعترف لانجلترا بتنظيمها للشئون المالية وللرى ، وأن نلقى عليها فى الوقت نفسه باللوم لتطرفها فى سياستها الاستعمارية . ولا ينبغى أن ننسى كذلك أن انجلترا ، لو أنها أوفت بما وعدت به ، ووافقت على ما طلبته فرنسا من ترك مصر وشأنها ، فان الرقابة التى كان يمارسها هذان البلدان لم تكن لتحول بينها وبين المضى فى طريق التقدم الذى بدأ فى ظل حكم إسماعيل والذى وضع نظامه ، على حساب مصلحة مصر ، بواسطة الثنائى الإنجليزى - الفرنسى الذى قام فى سنة ١٨٧٦ . وكانت أسعار سندات الدين المصرى ستحتفظ كذلك بمستواها فى السوق .

وعلى أية حال ،فإن مسألة الجلاء لم تعد مطروحة اليوم فى أوروبا ، وعلى مصر أن تحلها على النحو الذى تراه . والسياسة الانجليزية ، على الرغم من الأخطاء

التى ترتكبها منذ ألغيت فى سنة ١٩٠٤ الرقابة التى يمارسها صندوق الدين ، تميل إلى تهدئة الدائنين ، والعمل على أن تتجه أسعار سندات الدين إلى الارتفاع فى السوق .

ويجدر بى أن أذكر هنا ، قبل أن أشرع فى دراسة الدين المصرى ، أنه مما يؤسف له ألا يكون هناك مؤلف واحد تناول المسألة المصرية من وجهة النظر المصرية وبالحيدة اللازمة. فالمؤلفون الانجليز جميعا ،باستثناء المستر كاى الذى وضع كتابه فى العام الأول للاحتلال الانجليزى [1] ، يكتبون للاشادة بالأعمال الكبرى التى حققها الانجليز فى مصر . ويتحدث معظم المؤلفين الفرنسيين عن دور فرنسا فى المسألة المصرية . على أننى وجدت مع ذلك فى الوثائق الرسمية روايات ووقائع تتحدث عن نفسها . وسأحاول الآن أن أستعرض تاريخ الدين المصرى .

.. ..

[1] كاى ، "إتلاف المصريين" Spoiling the Egyptians .

الفصل الأول

سعيـد

"عاشت مصر بغير ديون طيلة عهد محمد على وخليفتيه المباشرين إبراهيم وعباس".

عين سعيد نائبا للملك فى مصر عند وفاة عباس فى سنة ١٨٥٤ . "وباعتلائه العرش تنفس الفلاحون الصعداء كما لو كانوا يفيقون من كابوس طويل"[١] ، فقد كان أفضل من سلفه الرهيب عباس فى كل شيء . توقع الناس إجراء إصلاحات كبيرة وظنوا أنهم سيدخلون بذلك عصرا جديدا . ولو أن سعيدا كان لديه من النشاط والذكاء ما يتطلبه الحكم لحقق على الأرجح الآمال التى ولّدها اعتلاؤه العرش عند الناس . ولكن ، مع الأسف ، فان هذا بالذات هو ما كان ينقصه . كان يفتقر الى كل ما يتطلبه فن الحكم من قدرات ، بل كان عاجزا فيه تماما[٢] . ويشير المستر سينيور الى محادثة دارت بينه وبين المستر والنى ، القنصل العام لبريطانيا العظمى فى القاهرة ، فى سنة ١٨٥٥ ، حيث يقول : "إن سعيد باشا يفتقر الى أية جدية ويتسم بالسطحية ويعتقد أنه يعرف كل شيء ، وقد أفسده الثناء الذى يسمعه من الأجانب المحيطين به. أنهم يقولون له ، وهو يصدقهم فيما يقولون ،أنه عبقرى على المستوى العالمى . وهو لا يبرم أمرا، ولا يفعل إلا القليل ، وأخشى أن يكون بصدد إعداد كارثة كبرى لنا عما قريب"[٣] .

كان نوبار باشا يقول وهو يتحدث عن شئون مصر "أعتقد أن الانهيار حدث فى عهد سعيد . كان هو أول من سلك طريق الإستدانة . فالمتاعب المالية والتدخل

---

[١] التاريخ المالي لمصر ، ص ٢

[٢] كرومر ، "مصر الحديثة" ، ص ١٦

[٣] كرومر ، المرجع السابق ، ص ١٦

الأوروبى المخرب فى شئون البلاد ، ترجع فى الواقع الى سنة ١٨٥٤ ، وهى السنة التى منح فيها سعيد امتياز حفر قناة السويس إلى المسيو دى ليسبس"[1] .

بهذه الصفات ، وهذه العيوب ، اعتلى سعيد العرش وفى ذهنه فكرة رفيعة عن نفسه ، تحركه همة كان يمكن أن تكون نافعة للبلاد لو لم تشلها أفكار محمد على عن استزراع الحضارة الأوروبية فى مصر ، ولو لم يعتبر الأوروبيون ، الذين جذبتهم هذه الفكرة، مصر غنيمة لهم .

وبعد قليل من توليه العرش عرض عليه المسيو دى ليسبس فكرة إنشاء قناة السويس البحرية . وتردد نائب الملك فى البداية إدراكا منه للمعارضة التى كانت انجلترا ستبديها لأى مشروع من هذا النوع . ولكنه وافق أخيرا وحرر أول عقد امتياز فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤. وحرر عقدا آخر ، هو الذى شكلت بمقتضاه شركة قناة السويس ، فى ٦ يناير سنة ١٨٥٦ ، أى بعد أكثر قليلا من عام واحد . وتضمن هذا العقد امتيازات حقيقية منحها سعيد "لصديقه" مسيو دى ليسبس . ونصت المادة الثالثة عشرة من هذا العقد الثانى على ما يلى :

"تمنح الحكومة المصرية إلى الشركة صاحبة الامتياز ، وطوال مدته ، امكانية استخراج جميع المواد اللازمة لأعمال بناء وصيانة المنشآت والأبنية الخاصة بالمشروع من المناجم والمحاجر المملوكة للدومين العام ، دون أن تدفع عنها أية رسوم أو ضرائب أو تعويضات . كما تعفى الشركة من جميع الرسوم الجمركية ، ورسوم الدخول وغيرها من الرسوم المفروضة لادخال أية آلات أو مواد تستقدمها الشركة من الخارج وتحتاج إليها أقسامها المختلفة خلال فترة الإنشاء أو الإستغلال" .
وتنص الفقرة الثانية من المادة الثانية على مايلى : 'فى جميع الأحوال يكون أربعة أخماس العمال القائمين بهذه الأشغال (إنشاء القناة) من المصريين" .

---

[1] كوشريس ، "الوضع الدولي لمصر والسودان" ، ص ٦٧

على أن هذه التنازلات ، التى نبعت من نفس سخية سخاء مبالغا فيه ومن عقل شديد الليبرالية ، سرعان ما ترتبت عليها فى الواقع نتائج سيئة . ولو التزم سعيد قدرا من الحيطة لكان بوسعه التنبؤ بها . أفلا يعنى تمكين الشركة من استخراج كل ما تريده من المناجم والمحاجر المملوكة للدولة دون أن تدفع عن ذلك أيةً رسوم أو ضرائب أو تعويضات تخليا من الحكومة عن حقها الطبيعى فى تحصيل الرسوم والضرائب ، بل وكذلك فى ضياع رأس المال نفسه والعائد الذى يحققه ! صحيح أنه كان من حق الحكومة الحصول على ١٥٪ من أرباح الشركة ، لكن يبدو لى أن من الطبيعى ، والقناة تخترق أرضا مصرية ، أن يكون للدولة الحق فى جزء من الأرباح، فضلا عن حقها الطبيعى فى الإنتفاع بطريقة مفيدة من الدومين العام الذى يعتبر رأس مالها المملوك لها . لذا، فإن هذا الامتياز الأول كان فيه غبن شديد لمصر ولحقوقها . ولا تفسير لذلك إلا كرم سعيد باشا المفرط ، البالغ حد البله ، وللسلبية الشديدة أيضا من جانب الشعب المصرى . وليس من الصعب أن نتبين ما لمثل هذا الامتياز من أثر على إيرادات الدولة المصرية .

ولعل من اليسير كذلك أن نتبين أثر الامتياز الثانى الذى يعطى للشركة الحق فى أن تدخل إلى مصر أية آلات أو مواد تستحضرها من الخارج أثناء فترة الانشاء أو الإستغلال . ففضلا عن الخسارة الناتجة عن نقص إيرادات الجمارك لهذا السبب ، فانه يفتح الباب أمام التهريب . ويشهد بذلك الرسائل التى كان يوجهها القنصل الإنجليزى بعد ذلك الى حكومته[1] . وليس فى الامكان هنا تقديم أرقام عن ايرادات الجمارك ، اذ لم يكن لمصر ميزانية قبل سنة ١٨٨٠ .

وفيما يتعلق بتشغيل العمال المصريين فى حفر القناة ، فلعله كان من الممكن أن نعتبر ذلك قيدا فرضه نائب الملك على حرية الشركة لو أن عمل هؤلاء العمال كان يتم فى ظروف طبيعية ، وأنهم كانوا يحصلون على الأجر الضئيل المقرر لهم وهو

---

[1] أنظر سيمور كاي ، "تدليل المصريين" ، ص ١٢

٧٥ر٠ فرنكا للرجل البالغ و٢٥ر٠ للطفل . ولكن ، وللأسف ، فإن الأمر لم يكن كذلك ، إذ أن نظام السخرة كان مطبقا تطبيقا صارما [١] .

من المفهوم تماما إذن أن تتناقص إيرادات الخزانة بشكل ملحوظ . وكان سعيد أكثر اسرافا من الباشوات الثلاثة الذين سبقوه ، سواء كان ذلك من أجل متعته الشخصية أو لبعض الأعمال العامة . وكانت فى معيته جماعة تشكل جيشا صغيرا ، وكان على استعداد للتعهد بأية مصروفات تطلب منه . ومن أجل الحصول على المال "كان ناظر المالية قد حصل على دفعات مقدمة من حسابات جارية مفتوحة لدى بعض بنوك القاهرة والاسكندرية ، وكان يسددها بسندات أسمية غير قابلة للتحويل . وربما نفدت نقود الحكومة لو أنها استمرت فى هذا المحيط الضيق . لذا أقنع بعض الدائنين ناظر المالية باصدار أذون لحاملها ذات تاريخ استحقاق محدد. وقد لقيت هذه السندات الجديدة اقبالا كبيرا" . وهكذا ظهر الى الوجود دين مصر العام .

كانت توجد فى السوق ، بالإضافة إلى سندات الخزانة ، سندات للمرتبات [٢] . ذلك أن الموظفين الذين لم يكونوا يحصلون على رواتبهم لعدم توافر النقود ، كانوا يسددون فواتير مورديهم بالسحب على وزارة المالية فى حدود المتأخر لهم من مرتبات . وكان معظم هؤلاء الموردين من الأجانب فكان لابد للمالية فى النهاية أن

---

[١] يقول دايسي : "لم يحدث أن طبق نظام السخرة بمثل الشدة التي طبق بها في حالة قناة السويس . فبموجب نصوص عقد الامتياز لم تحصل مصر على أى فائدة ، مباشرة أو غير مباشرة ، من انشاء القناة . وربما تصور أصحاب الامتياز أن سعيدا كان سيدفع مقابلا للعمل الذي تعهد بتقديمه . ولو كان الأمر كذلك فلابد أنهم كانوا يجهلون كيفية سير الأمور في مصر في ذلك الوقت . كان مدير كل اقليم يتلقى أمرا باحضار عدد معين من العمال . وكانت هذه الأوامر تبلغ الى العمد والمشايخ فكان يرسل من كل قرية عددا من الفلاحين البؤساء الى خليج السويس ، تحت مراقبة الجند ، حيث كانوا يضطرون الى العمل تحت تهديد المفتشين المسلحين بالكرابيج . وحددت الشركة عدد العمال اللازمين بخمسة وعشرين ألفا ، كانوا يعملون دون الحصول على أى أجر . وكانت الأغذية التي تعطى لهم رديئة للغاية . وبسبب سوء التغذية ، والملابس المهترئة ، وحر النهار وبرد الليل ، والاجهاد في العمل والبؤس ، كان هؤلاء العمال يموتون كقطعان الأغنام . وكان لابد من استقدام فلاحين آخرين ليحلوا محل الذين أصابهم المرض أو قضى عليهم الموت" .
وعلينا ألا ننسى أن المستر دايسي انجليزي هو نفسه وأنه ، كما يقول عنه اللورد بالمرستون "بحكم التناقض السياسي فانه كان يعارض كل توسع في نفوذ فرنسا في مصر" ، وهناك قدر كبير من الصحة فيما يقول .
انظر دايسي ، **تاريخ الخديوية** ، ص ٣٥

[٢] **تاريخ مصر المالي** ، ص ٦

مرتبات . وكان معظم هؤلاء الموردين من الأجانب فكان لابد للمالية فى النهاية أن تسدد مطالباتهم عندما يتقدمون إليها . وكل ما كانت تجنيه من ذلك هو التأخير والإبطاء . وقد بلغ هذا الوضع درجة من التنظيم إلى حد أن أصبح لسندات المرتبات سوقا خاصة بها وسعرا للخصم .

كان نائب الملك بحاجة دائما إلى المال ، وكان يبحث عنه فى كل مكان . ونص الاتفاق المالى الأول بينه وبين شركة قناة السويس ، اتفاق سنة ١٨٦٠ ، الذى اكتتب بموجبه فى ١٧٧ ٦٤٢ سهما من أسهمها ، على دفع قيمتها بسندات على الخزانة . وعندما نفدت موارده النقدية المباشرة ، "انقض على صندوق الأيتام وإيداعات تركات القصر"(١) .

على أنه ينبغى الاعتراف مع ذلك بأن سعيدا أجرى عددا من الاصلاحات النافعة . فقد "ألغى عقوبات الإكراه البدنى ، وحد من بطش المديرين ونظم جباية الضرائب والتجنيد" (٢) .

وقد أصاب المرض سعيدا فى سنة ١٨٦٢ وكان لابد أن يسافر الى أوروبا . لكن كان من الضرورى تسوية وضعه المالى قبل ذلك . وشرع فى التفاوض على قرض من أوروبا . وكان الهدف المعلن لهذا القرض هو انهاء الديون السائرة لمصر . وفاز بالصفقة بنك ساكس مييننجن ، وكلف وكلاؤه فى لندن ، بيت جوشين وفروهلينج بالإصدار . وكانت السندات تحمل فى صدرها عبارة "صدر باذن جلالة السلطان" .

كان على المصرف المتعاقد أن يقدم مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ جنيه . وتصدر الحكومة مقابل هذا المبلغ سندات بـ ٨٠٠ ٢٩٢ ٣ جنيها ، كما تتعهد بأن تدفع ثلاثين قسطا سنويا لخدمتها قيمة كل منها ٠٠٠ ٢٦٤ جنيه ، وجملتهـــا فى ثلاثين عاما

---

(١) المرجع السابق

(٢) كوشريس ، المرجع سالف الذكر ، ص ٣٩

٠٠٠ ٩٢٠ ٧ جنيه ، أى أن الفائدة على المبلغ المتحصل فعلا تصـل إلـى ١٠٪ سنويا أو ٨٪ على القيمة الاسمية للقرض [١] .

وفى سنة ١٨٦٣ أبرم اتفاق مالى آخر بين نائب الملك وشركة قناة السويس سدد فيه التزاماته بسندات على الخزانة أيضا . وتنص المـادة الأولـى مـن هذا الاتفـاق على ما يلـى : "تحتفظ الشركة بحقها فـى التصـرف بكل حريـة فـى سندات الخزانـة المصرية التى سلمت إليها بموجب اتفاق السادس من أغسطس سنة ١٨٦٠ ، مع حقهـا فى تعديل فئاتها وفى التنازل عنها للغير على النحو الذى تراه " .

وفى هذا العام نفسه، ١٨٦٣ ، توفى سعيد وخلفه إسماعيل .

---

[١] أنظر "التاريخ المالي لمصر" ، ص ١٠ ، ويقول المسيو أرمانجون في كتابه "**الوضـع الاقتصادي والمالي لمصـر**" أن الدين العام بلغ ٣٠٠ ٢٩٢ ٣ جنيه . ويمثل هذا المبلغ القيمة الاسمية لسندات ٧٪ التي أصـدرت على شريحتين الأولى بنسبة ٥ر٨٤٪ والثانية بنسبة ٥ر٨٢٪ – ص ٣٨

الفصل الثاني

إسماعيل حتى سنة ١٨٧٦

خلف إسماعيل سعيدا فى سنة ١٨٦٣ ، وكان على نقيض سلفه تماما . فقد كان سعيد مثقفا ولكنه ضعيف خامل ، فخلفه رجل لم يتوفر له من الثقافة ما يتطلبه المنصب الذى دعى لأن يشغله ، ولكنه كان ممتلئا نشاطا وحزما .

ولم يصبح إسماعيل وليا للعهد إلا قبل شهور من وفاة سعيد . فقد توفى شقيقه أحمد قبل قليل من وفاة عمه نائب الملك . وكان إسماعيل حتى ذلك الوقت مجرد عضو فى الأسرة لا يعنيه من الأمر إلا انشغاله بأملاكه الخاصة . فقد كان مالكا ثريا يفلح الأرض بالطرق الحديثة مستخدما الآلات ، ويحقق منها بالتالى الربح الوفير [١] . وقد تعددت أسفاره الى أوروبا حيث أتيح له أن يشهد القوة الاجتماعية للحضارة الأوروبية ، وان غابت عنه قوتها المعنوية . من هنا أدرك مدى الفائدة التى يمكن أن يجنيها من تعاطف أوروبا معه [٢] ، "لقد اعتلى العرش فى وقت بدت فيه امكانات تنمية ثروة مصر وكأنها لا تقف عند حد" [٣] . ففى سنة ١٨٦٢ بلغت الإيرادات ٠٠٠ ٩٢٩ ٤ جنيه مصرى والمصروفات ٠٠٠ ٣٣٠ ٤ جنيه مصرى . وفى سنة ١٨٦٣ زادت الأمور تحسنا . فقد أدى استمرار حرب الإنفصال الأمريكية إلى استمرار ارتفاع أسعار القطن المصرى . هذا فضلا عن أن الدين المجمع لم يكن يبلغ أربعة ملايين جنيه انجليزى ، وأن الرخاء كان سائدا ، والشعب هادىء وشديد الدأب فى عمله" [٤] . ولم يكن لاسماعيل والأمر كذلك أن يشكو من أى شىء .

كان أول ما قام به هو نشر الوثائق عن حالة مصر كما تركها سعيد . وتفيد هذه الوثائق أن: "الدين بلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٦٧ فرنكا أو ما يعادل ٠٠٠ ٦٨٠ ١٤ جنيه إسترلينى بما فى ذلك مبلغ ٠٠٠ ٨٢١ ٨٨ فرنك التى اكتتب بها نائب الملك الراحل فى ٦٤٢ ١٧٧ سهما من أسهم شركة قناة السويس" . ولم يكن هذا المبلغ دينا معدوما.

---

(١) بلنت ، "التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى لمصر" ، ص ١٥

(٢) دايسى ، المرجع سالف الذكر ، ص ٥٦

(٣) ميلنر ، "انجلترا فى مصر" ، ص ٢٦٣

(٤) أرمانجون ، "الوضع الاقتصادى والمالى لمصر" ، ص ٨

فقد أوضح ناظر المالية عندما فكر فى إعلان أقساط الدين المصرى ، عشية اقدامه على عقد قرض فى يونيو ١٨٦٥ ، "أنه اذا لم يكن قد أدرج التعويض الذى قرره الامبراطور نابليون الثالث للشركة والبالغ ٨٤ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك فى هذه الأقساط فان ذلك يرجع الى أنه أدرج فيها الدفعات الخاصة بالـ ٨٨ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك التى تمثل قيمة الأسهم المشتراة (١٧٧ ٦٤٢ سهما) ، وهو مبلغ يتجاوز التعويض المذكور بكثير "[١] .

لذلك ، ووفقا لوثائق إسماعيل نفسها ، والتى لم يقصد فيها قطعا إلى التقليل من تعهدات سلفه، يتعين أن نعتبر أن الدين المصرى ، المجمع منه وغير المجمع ، قد بلغ وقت وفاة سعيد ٢٧٩ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك أو ١١ ١٦٠ ٠٠٠ جنيه استرلينى .

كان على مصر أن تتحمل فى السنوات التى تلت اعتلاء إسماعيل العرش ، فضلا عن عبء هذا الدين ، بعض النفقات الاستثنائية مثل تعويض شركة قناة السويس ، ونقص الإيرادات لعدة سنوات ، وعبء المرابين الأوروبيين . لكن نائب الملك نفسه كان عبئا أكبر من هذا كله ، وها هى حكومته تلهث وراء القروض ، الواحد تلو الآخر ، ليصل بها ذلك فى سنة ١٨٧٦ ، أى بعد ثلاثة عشر عاما ، إلى الإفلاس الذى تبعه التدخل الأوروبى بأشكاله المختلفة، والذى انتهى بسقوط اسماعيل فى سنة ١٨٧٩ .

ونحن اذ نتتبع تاريخ هذه الديون المختلفة انما نتتبع فى الحقيقة تاريخ مصر . يذكر المسيو ب. أرمانجون أنه "يمكن القول أن تاريخ مصر المعاصرة هو تاريخها المالى . وتصدق هذه الملاحظة بوجه خاص عند بحثنا لعهد اسماعيل باشا" [١] .

ولعل من المفيد قبل أن نمضى فى استعراض هذا التاريخ أن نتوقف قليلا عند اسماعيل نفسه .

يتفق المؤرخون الذين يتناولون تاريخ مصر على أن اسماعيل كان ذو شخصية جذابة، صلب الارادة ، سخيا لا يحسب للغد حسابا . ويزداد معظمهم تشددا تجاهه ، اذ "يقللون من جدارته ولا يشعرون بأى شفقة نحوه" [٢] . أما المؤرخون الآخرون

---

[١] التاريخ المالى لمصر

[١] المجلة السياسية والبرلمانية ، سنة ١٩١٠ ، ص ٢٣٧.

[٢] أنظر ملنر وبلنت ، المرجع سالف الذكر . وانظر كذلك تقرير لجنة التحقيق العليا .

فمشاعرهم تجاهه أكثر رقة ويشعرون بالأسى لمصير هذا الخديوى العظيم حفيد محمد على [٣] .

وملنر هو أشد المؤرخين الأولين قسوة عليه . فبعد أن رسم له صورة شخصية [٤] وتناول فترة سجنه وبؤسه فى الآستانة بعبارات مؤثرة ، يخلص مع ذلك الى أنه لا يستحق أية شفقة . ويرى بلنت هذا الرأى نفسه ، كما أن لجنة التحقيق العليا كانت ترى هذا الرأى كذلك[٥] .

وبفضل نشاط إسماعيل وطاعة شعبه له ، وبشىء من العقل والتبصر ، أصبح رئيسا لدولة من أكثر دول الشرق رخاء ، ولكنه اغتر بالثناء وأفلت منه الزمام ليفضى به ذلك فى النهاية إلى المأساة . فنزواته كلها لابد أن تلبى ، وإذا ما وصلت صرخة الفلاحين إلى أسماعه فانه كان يصم آذانه عنها . كانت أحلامه رائعة ، عادت إلى ذاكرته كل أحلام جده ، وكان يريد أن يكون هو الخليفة الحقيقى لمحمد على . فكر مثله فى التخلص من نير تركيا ، ولكنه كان يعلم أن القوة المسلحة لن تحقق النتائج المرجوة بسبب موقف أوروبا . لذا سعى لتحقيق ذلك على نحو آخر . فمنذ اعتلى العرش أغدق على حكام تركيا الهبات ، فلم تمض بضعة أسابيع حتى زار السلطان عبد العزيز مصر . "وحصل فؤاد باشا ، الذى كان يصحب سيده السلطان بصفته الصدر الأعظم ، على ٦٠ ٠٠٠ جنيه استرلينى نظير الخدمات التى كان يؤديها ، أو التى يمكن أن يؤديها ، لاقامة علاقات طيبة بين جلالة السلطان ونائب الملك" [١] .

---

[٣] أنظر دايسي وكوشريس ، المرجع سالف الذكر.

[٤] ملنر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ ، وفيما يلى الصورة الشخصية التي رسمها ملنر لإسماعيل : "**يعتبر إسماعيل** بذاته ، سواء فى التاريخ أو في الأوهام ، نموذجا ممتازا للرجل المسرف المبدد . فما من مسرف غير مبال استطاع أن يبدد بمثل هذا الاصرار موارد بهذا القدر من الضخامة . لقد اعتلى العرش فى وقت بدت فيه امكانات تنمية ثروة مصر وكأنها لا تقف عند حد . كانت الأراضى كلها ملكا له يتصرف فيها كما يحلو له ، وكان العالم كله مستعدا لأن يرسل اليه الأموال لاستثمارها . جمع اسماعيل فى شخصه كل الصفات ، الطيبة منها والسيئة ، التى يمكن أن تجعل منه مسرفا مثاليا . فهو فاسق وشهوانى وطموح ومحب للمظاهر وعديم المبادىء ، كما أنه كان شغوفا بالمشروعات الهائلة لتحقيق التقدم المادى لبلاده . فبالاضافة الى الملايين التى أنفقها فى حفلات الاستقبال والترف والملذات أنفق الكثير كذلك لتنفيذ مشروع كبير للتنمية الزراعية ، لكنه بدأه بغير استعداد كاف وبتكلفة باهظة"

[٥] ورد فى تقرير لجنة التحقيق ما يلى : "لم يكن القانون سوى تعبيرا عن ارادة رئيس الدولة" ، وأيضا "لا يمكن أن ننكر أن رئيس الدولة يتمتع بسلطات لا حدود لها" . وانتهت اللجنة فى تقريرها الى أن مصر فى حالة اعسار . أنظر بلنت ، المرجع السابق ، ص ٢٢

[١] دايسى ، المرجع السابق ، ص ٥٨

ولم يكن إسماعيل يشعر تجاه شركة قناة السويس بنفس شعور سلفه. فمنذ بداية عهده وجد أن مطالبة البلاد بالوفاء بكل ما كان سعيد قد وعد به يعد أمرا شديد الوطأة . لذا، بدأ الصراع بينه وبين الشركة ، وانتهى الأمر بعرض الموضوع على التحكيم من قبل الامبراطور نابليون الثالث . وقضى الحكم على الحكومة المصرية بتعويض قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٨٤ فرنك أو ما يعادل ٠٠٠ ٣٦٠ ٣ جنيه استرلينى . وأنفقت الحكومة بالإضافة إلى مبلغ التعويض مبالغ كبيرة لنشر الحكم وخلافه .

ومنذ البداية أصاب الماشية وباء أعاق تحصيل الضريبة العقارية . وكان هذا الوباء هو السبب الأول الذى دعا إسماعيل للاقتراض بدءا من سنة ١٨٦٤ . وقد ورد بند فى حساب مصروفات ميزانية هذا العام يعادل حوالى ٠٠٠ ٢٥ كيس (أى ما يزيد قليلا على ثلاثة ملايين فرنك) بشأن "خسائر القمح والماشية والزبد المستورد بواسطة الحكومة" . كذلك كان نائب الملك من هواة شراء الأراضى ، وهى هواية كانت تلازمه من قبل أن يتولى العرش ، ولكنها تزايدت يوما بعد يوم . وقد تضخمت الذمة المالية "للدوائر" الخاصة بأعضاء أسرة نائب الملك ، والتى كانت فى الأصل متواضعة للغاية ، الى حد أنها أصبحت تضم بدءا من سنة ١٨٦٥ ما يقرب من الخمس من أجود أراضى مصر الوسطى والدلتا [١] .

ولما كانت مصر فى رخاء اقتصادى فى ذلك الوقت ، فكر إسماعيل فى ابرام قرض يواجه به كل مصروفاته . ولم تكن فكرة اصدار قرض داخلى من الأفكار التى يمكن أن ترد الى ذهنه فى ذلك الوقت . فلم يكن المصريون يعرفون القيم المنقولة بعد ، ولم يكن اليونانيون وغيرهم من المرابين المستوطنين يغريهم الإقراض بفائدة ٧٪ أو حتى ٩٪ . فلم يكن هناك اذن سوى أوروبا للقيام بذلك . لذا وبعد موافقة السلطان عبد العزيز شرع فى المحادثات التى استمرت ثلاثة أشهر ، ووقع عقد القرض فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ ، وتكفل بهذا القرض البيت المالى فروهلنج وجوشين .

وأصدر القرض فى لندن بنسبة ٩٣٪ . وكانت قيمته الاسمية ٠٠٠ ٨٠٤ ٥ جنيه استرلينى بفائدة ٧٪ ،على أن يتم إهلاكه على مدى خمسة عشر عاما بالقرعة

---

[١] أنظر : التاريخ المالى لمصر ، المرجع سالف الذكر

التى تجرى كل ستة أشهر فى الخامس عشر من فبراير ومن أغسطس من كل عام ، على أن تدفع قيمة الكوبونات فى الأول من أبريل والأول من أكتوبر . وبلغت قيمة الأعباء السنوية لخدمة هذا الدين من فوائد واهلاكات ٠٢٥ ٦٢٠ جنيه استرلينى . وخصصت ضمانا لذلك ايرادات مديريات الشرقية والدقهلية والبحيرة . وبلغ ما حصلت عليه الحكومة من هذا القرض ٠٦٣ ٨٦٤ ٤ جنيه استرلينى .

يذكر ملنر "أن هذا القرض كان محدودا نسبيا وأصدره مصرف يتمتع بالثقة والسمعة الطيبة . صحيح أن شروطه كانت قاسية ، ولكنها لم تكن مبهظة" .

وفى سنة ١٨٦٥ عقد قرض جديد . وكان المبرر المعلن له هو استبدال الديون السائرة للحكومة . فالفوائد الباهظة التى كانت تدفعها الدولة للمرابين كانت ستؤدى بالخزانة العامة إلى الإفلاس ، وكان الأفضل قطعا أن يكون هناك قرض عادى بدلا من الديون الصغيرة العديدة التى يصعب سدادها . وكان من بين الأسباب التى أدت الى كثرة هذه الديون السائرة ما سمى بأذونات القرية . ذلك أن أسعار القطن انخفضت انخفاضا كبيرا بعد انتهاء حرب الانفصال الأمريكية . وكانت تلك ضربة قاسية أصابت الملاك المصريين ، ولم يعد من الممكن معها الحصول منهم على شيء . بل ان الحكومة وجدت أن الوضع بلغ من الصعوبة حدا اضطرت معه الى التدخل بين المدينين والدائنين تفاديا للافلاس . ذلك أن الملاك ، اعتمادا على الأسعار المرتفعة للقطن ، كانوا قد أبرموا قروضا لم يعد بمقدورهم سدادها . ونتجت عن ذلك شكاوى وملاحقات اضطرت معها الحكومة إلى التدخل للتوسط بين الطرفين ، فأصدرت أذونات أطلق عليها أذونات القرية ، دفعت بموجبها إلى الدائنين ديونهم ، وخففت بها العبء عن المدينين الذين كان يتعين عليهم سداد قيمتها للحكومة على أقساط مؤجلة .

وكلف نوبار باشا ، بعد أن عين ناظرا للأشغال العمومية ، بإجراء المحادثات الخاصة بهذا القرض . وبعد أن اتفق مع السادة أوبنهايم وشركاه على مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ جنيه انجليزي، وجد الخديوى سعر الفائدة مرتفعا للغاية فلم ينفذ العقد . ولم تتم تسوية الأمر بشكل نهائى إلا فى ٥ يناير سنة ١٨٦٦ .

لكن إسماعيل لم يكن ليطيق البقاء بغير مال الى أن يتم هذا الترتيب الجديد ، لاسيما وأنه لم يكن واثقا من إتمامه . لذا كان لابد من اللجوء الى قرض آخر . لكن

رؤى هذه المرة أن يكون القرض شخصيا للخديوى . وبذلك أبرم أول قرض من قروض الدائـرة السنية . ولم يكن السادة أوبنهايم وشركاه قد يئسوا بعد اخفاقهم أول مرة ، بل رغبوا فى المشاركة فى هذا القرض الجديد . وقد تقدم لهذا الغرض كذلك بنك الأنجلو-اجيبشيان . وبعد اختلافات واتفاقات عديدة رأى المتنافسان أن من الخير أن يشتركا معا فى عقد هذا القرض لكن السادة أوبنهايم وشركاه انسحبوا فى اللحظات الأخيرة وأبرم بنك الأنجلو-اجيبشيان الصفقة وحده . وتعهد البنك بأن يدفع فعلا ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه استرلينى مقابل سندات بـ ٣ ٣٨٧ ٣٠٠ جنيه استرلينى بفائدة ٧٪ . وكانت نسبة الاصدار قد حددت بـ ٩٢٪ .

ولم يتقبل السادة أوبنهايم هذا الفشل بارتياح . وكان إسماعيل يعرف ذلك . ولما كان الاقتراض لا يمثل فى نظره أمرا ذا بال ، رأى أن من اللياقة التفاهم معهم .

وفى ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ،تم الترتيب التالى : يحصل السادة أوبنهايم وشركاه على سندات الـ ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه انجليزى مقابل دفعهم مبلغا مقطوعا قدره ٢ ٦٤٠ ٠٠٠ جنيه . ولما كان هذا القرض خاصا بالسكك الحديدية ، فان هذا المبلغ كان سيدفع نصفه فقط نقدا والنصف الآخر فى شكل توريدات للسكك الحديدية . وحصل المصرف على عمولة عن هذه التوريدات قدرها ٥٪ . وبلغت نسبة السندات المصدرة من هذا القرض ٨٧٪ . وكانت شروطه أفضل من شروط قرض الأنجلو ، وذلك لأسباب عديدة .

وطرحت سندات كل من القرضين في السوق ، إلا أن الجمهور استقبل سندات قرض الدائرة السنية أسوأ استقبال . وأراد بنك الأنجلو-اجيبشيان ارغام الدائرة على استعادة السندات التى لم يتم الاكتتاب فيها ،فاحتج بأن الخديوى أخطأ لاصداره قرضين في وقت واحد بشروط مختلفة . وأصبح الوضع حرجا الى حد تطلب تدخل رجل آخر من رجال المال ، هو المسيو سيرنوشي، لاخراج الدائرة من هذا الحرج . لذا تنازل الخديوى عن السندات غير المكتتب فيها الى المسيو سيرنوشى مقابل ٧٢٪ من قيمتها بالإضافة إلى نسبة ٢ر٥٪ عمولة . وبهذا التحايل باهظ الكلفة تمت تسوية هذه المسألة المتعلقة بأول سندات للدائرة وذلك فى سنة ١٨٦٧ .

ويبدو لى ، إزاء هذه التصرفات الجنونية من جانب اسماعيل والحيل المعقدة التى نصبها له الممولون الأوروبيون ، أن من الصعب أن نحدد مقدار مسئوليته عن

هذا الوضع . فهل كان بوسعه أن يفهم أنه يحفر لنفسه حفرة سحيقة لا قرار لها ؟ لا أعتقد ذلك . لقد كانت لديه أفكارا يريد لها أن تتحول الى واقع ، بل ربما بلغ به الخيال حد الجنون . كان يظن ، وهو نائب الملك الذى يتطلع لأن يصبح ملكا ، أنه يضع يده على كنز لا يفنى وعلى بلد لا حدود لثروته . وحتى يكون ملكا حقيقيا ، على النحو الذى يراه هو ، لابد له أن يكون سيدا لبلده أو بالأحرى مالكا له . فمنذ اعتلائه العرش سعى إلى إمتلاك أكبر قدر من الأراضى ، وشجعته حاشيته على ذلك ، فاشترى فى سنة ١٨٦٦ أملاك شقيقه مصطفى فاضل باشا وعمه حليم باشا. وفضلا عن رغبته فى امتلاك أراضيهما ، فانه كان يهدف إلى غرض آخر . كان يريد التخلص من هذين الشخصين اللذين كان يمكن أن يسيئا إليه وهو نائب للملك ، لاسيما وأنه كان يتفاوض فى ذلك الوقت مع الأستانة لتكون وراثة العرش من بعده لأكبر أبنائه الذكور . وقد كلفه شراء أراضى الأميرين والتفاوض على وراثة العرش الكثير ، مما اضطره الى إبرام قرض سنة ١٨٦٦ بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ جنيه بفائدة ٧٪ وحدد موعد سداده فى عام ١٨٧٤ . ولم يكن هذا المبلغ فى حد ذاته مبلغا ضخما ، ولكن اذا ذكرنا أنه جاء بعد ثلاثة قروض أخرى : قرض ١٨٦٤ ، وقرض ١٨٦٥ ، وقرض السكك الحديدية ، فان ذلك يسمح لنا بأن نتصور مدى اسراف اسماعيل . على أية حال فان العبء الذى كانت تتحمله مصر حتى هذا التاريخ كان لا يزال معقولا .

وتلى فرمان وراثة العرش علنا على الجمهور بمجرد وصوله مصحوبا بالمراسم المعتادة . ووجد الدائنون فيه ضمانا جديدا لهم . فخلفاء اسماعيل سيكونون من أبنائه وستكون مصر وكأنها ملكهم الخاص ، ولن يفكر أى منهم فى التخلى عن ارتباطات التزم بها جده . وكان لذلك أثر طيب على سوق سندات الدين المصرى ، وهو أثر استمر حوالى ستة أشهر . وعندما كانت الأموال المستخدمة فى تجارة القطن تعود فى أوائل شهر مايو الى الاسكندرية لاستخدامها فى تجارة الأوراق المالية ، كان هناك أنواع عديدة من السندات فى السوق بما جعل الناس يترددون فى استثمار أموالهم فيها . كان الخيار واسعا بالفعل . كانت هناك أذونات Malich وأذونات القرية ، وأذونات الدائرة ، هذا بخلاف سندات القروض . ولما لم تلق الأذونات اقبالا من المشترين ، وكانت الخزانة دائما فى حاجة الى المزيد من المال على الرغم مما كانت تبتلعه من أموال كثيرة ، اتجه التفكير على الفور الى الاقتراض .

فكر إسماعيل فى اللجوء إلى قرض وطنى . لكن الشعب المصرى كان يخشى أشد الخشية أن يضع أمواله طواعية فى أيدى إسماعيل . لذا ، كان لابد من تغيير طبيعة القرض بتحويله من قرض وطنى إلى قرض داخلي . لكن مصيره لم يكن أقل سوءا ، مما اضطر الخديوى الى اللجوء الى الاقتراض الخارجى ، واضطره كذلك الى أن يقبل أن يكون سعر الفائدة هذه المرة ٩٪ . وكان مقدار هذا القرض ٠٠٠ ٨٠٠ ٢ جنيه .

ما الذى يعنيه ذلك إذن ؟ هل ستتكاثر القروض عاما بعد عام بلا نهاية ؟ لقد عقدت أربعة قروض فى أربع سنوات بخلاف الديون السائرة التى كانت تتزايد كل يوم ، والخزانة مع ذلك لا تبدو راضية . طرأت هذه الأفكار على ذهن إسماعيل وناظر ماليته ، اسماعيل صديق . لقد بلغت الديون السائرة وحدها ، حسب تقدير ناظر المالية ، تسعة ملايين جنيه . كان لابد إذن من توحيد هذه القروض . وكانت تلك هى الحجة التى أبديت لعقد قرض جديد هو ذلك الذى أبرم فى سنة ١٨٦٨ .

ولم تكن لهذه الحجة أية قيمة فى نظر المستر " كيف ". فهو يعتقد أن هذا القرض ، شأنه شأن قرض سنة ١٨٦٤ ، فرضته على الحكومة احتياجات قناة السويس – ومن السهل تبرير هذا الرأى ، الا أنه لابد أن نذكر أن النفقات التى تطلبتها القناة من الحكومة تمت فى سنة ١٨٦٩ وليس فى سنة ١٨٦٨ . فما لم تكن الحكومة قد أبرمت هذا القرض تحسبا لافتتاح القناة حتى لا تجد نفسها خاوية الوفاض فى هذا الوقت ، فان حجة المسيو كيف تكون بغير سند . أما أنا فأرى أن الحكومة المصرية لم تكن قادرة على أن تحسب لغد حسابا ، وأنها أبرمت هذا القرض بسبب حاجتها الى المال فحسب . أما الهدف من الحصول على هذا المال فلم تكن تعنى بالسؤال عنه ، ولو أنها سألته لما عنيت بالاجابة عنه . هذا طابع كل مسرف ، ولا شك فى أنها كانت كذلك . فالأسباب التى تتذرع بها الحكومة لعقد هذه القروض أسباب واهية عادة فعلى سبيل المثال تذرع ناظر المالية لعقد هذا القرض بسبب هو توحيد الديون ، بينما يرى المستر كيف أن السبب الحقيقى هو افتتاح قناة السويس . وعلى الرغم من أن قيمة هذا القرض كانت ٠٠٠ ٨٩٠ ١١ جنيه استرلينى ، الا أن الحكومة لم تحصل منه الا على ٣٣٤ ١٩٣ ٧ جنيه استرلينى ولم يتم مع ذلك توحيد الديون المشار اليه ،

وبقيت مسألة نفقات افتتاح القناة التي لم تسدد الا من هذا القرض نفسه على ما سنرى .

والواقع أن الحكومة كانت تلجأ إلى المرابين لإقراضها ديونها السائرة بسعر فائدة فاحش . وكان الدائنون في هذه الديون يتقدمون كل يوم الى الخزانة التي كانت ملزمة بأن تسدد لهم ديونهم . وعندما كان يشتد الحاحهم ، ولم يكن بالامكان الاقتراض من مراب صغير آخر لسداد دين مراب صغير مثله ، لم يكن هناك بد من اللجوء الى القروض الكبيرة للتخلص من هؤلاء المرابين ولو بصفة مؤقتة ، وللحصول على بعض الأموال السائلة في نفس الوقت .

كانت الأموال التي تستدينها الحكومة المصرية من صغار المرابين أو من البيوتات المالية الكبيرة تنفق في أوجه الترف التي يستمتع بها نائب الملك . ومع أنها كانت باهظة الكلفة في حد ذاتها ، فقد كانت تدفع فيها مع ذلك أثمان مضاعفة . كما أن فكرة استزراع الحضارة الأوروبية في مصر كانت باهظة الثمن هي الأخرى . فكم من القصور شيدت ، وكم من المسارح أقيمت ، والطرق شقت بأسعار جنونية . وما من شك في أن ذلك كله أثمر أحيانا أمورا طيبة ، ولكنها كانت تضيع وسط المعاناة التي كان ينوء بها كاهل الشعب في ذلك الوقت.

كان السادة أوبنهايم هم الذين فازوا بقرض سنة ١٨٦٨ . وكانت القيمة الاسمية لأصل هذا القرض هي ٠٠٠ ٨٩٠ ١١ جنيه وسعر فائدته ٧٪ . وكان المتحصل منه فعلا هو ٣٣٤ ١٩٣ ٧ جنيه ، على أن يتم إهلاكه خلال ثلاثين عاما . وكان الضمان في هذه الحالة ايرادات الجمارك ورسوم المرور ورسوم الأهوسة وايجارات الأراضي الزراعية ، والملح ومصايد الأسماك والملاحات .. التي كان يحصّل منها جميعا حوالي مليون جنيه .

ولما كانت الحكومة المصرية تتصور أنها ستوحد ديونها، أو على الأقل أنها ستقوم بإنهاء ديونها السائرة عن طريق اقتراض مبلغ كبير ، وأنها لجأت في شأن عقد هذا القرض إلى أخذ رأي مجلس شورى النواب ، فقد نص هذا العقد على قبول جميع الأذونات المتداولة أيا كان تاريخ استحقاقها سدادا لقيمة السندات الجديدة ، وذلك بقيمتها الاسمية كاملة بالنسبة إلى السندات التي تستحق خلال سبعة أشهر وبخصم ٩٪ من هذه القيمة بالنسبة إلى جميع السندات الأخرى .

كان الوقت قد حان فعلا لتخفيض الديون السائرة بقدر الإمكان ، ذلك أن عبئها كان ثقيلا وأنها كانت تستنفد جانبا كبيرا من إيرادات الخزانة ، بالرغم من أن عبء القرض الجديد كان ثقيلا هو الآخر كما تدل الأرقام على ذلك بوضوح .

ونص عقد قرض سنة ١٨٦٨ على امتناع الحكومة عن إبرام أية قروض جديدة لمدة خمس سنوات .

وشهد العالم فى سنة ١٨٦٩ إنجاز العمل فى القناة التى تربط بين البحرين . وكان المسيو دى ليسبس والخديوى اسماعيل حريصين ، لأسباب مختلفة ، على دعوة أكبر عدد ممكن من الشخصيات لحضور افتتاحها . وأقيمت الحفلات الباهرة ، ومن المؤكد أن المدعوين الذين كانوا يحضرون من بلادهم الى مصر ويقيمون فيها ويشهدون الافتتاح ثم يعودون الى بلادهم بغير مقابل وعلى حساب الحكومة المصرية ، لم يروا من قبل مثل هذا الكرم ، بل مثل هذا البذخ . وما إن انتهت حفلات الافتتاح وأطفئت الأضواء حتى طرقت ضربات الفاقة أبواب مصر والخزانة المصرية . وخلال هذا العام نفسه ، ١٨٦٩ ، جرى اللجوء ، من أجل اقتراض الأموال إلى وسائل ليس من شأنها إلا أن تؤدى إلى الخراب . لم يجرؤ أحد على طلب الأموال من أوروبا التى كانت لا تزال مبهورة بهذه الحفلات الرائعة ، ولم يكن بد والأمر كذلك من البقاء داخل حدود مصر . ويجدر بنا أن نشير إلى أن الأسلوب الذى اتبع حينئذ ، والذى وصفته لجنة التحقيق وأشار إليه عدد من الكتاب ، أقصد أسلوب "بيع الأجل بثمن عاجل" كان يتم على النحو الآتى : تبيع الحكومة ، التى كانت بحاجة إلى المال ، إلى أحد البيوت الشرقية ، كمية من الحبوب ، لم تكن حاضرة تحت يدها ، على أن تسلمها له خلال فترة معينة ، بينما تحصل هى على الثمن مقدما . وحين يحل موعد التسليم كانت الحكومة تسلم ما لديها من حبوب تجمعها عينا سدادا للضرائب . ولكن ذلك كان يمثل قدرا محدودا مما كان يتعين عليها تسليمه ، فكانت تشترى الباقى بأسعار أغلى بكثير من السعر الذى باعت به مقدما . وكانت الحكومة تسدد ثمن ما تشتريه بأذون على الخزانة بلغت فائدتها ١٨٪ و ٢٠٪ أو يزيد . يقول اللورد كرومر

"إن من المتعذر تحديد سعر الفائدة الفعلى الذى دفعته الحكومة فى النهاية مقابل النقود التى حصلت عليها مقدما . ولابد أن هذا السعر كان مرتفعا جدا" [1] .

ففيم إذن استخدم قرض سنة ١٨٦٨ ؟ لقد عاد ما كان قد انقضى من الديون السائرة إلى الظهور مرة أخرى على إثر العمل بهذه الطريقة . ويعنى ذلك أن الاثنى عشر مليونا ، مع شدة وطأتها ، لم تفد إلا فى افتتاح القناة . لكن تكاليف هذا الافتتاح لم تزد فى نظر المستر كيف عن أربعة ملايين ، فأين ذهب الباقى ؟ لم يكن أحد يعرف الإجابة بما فى ذلك إسماعيل نفسه.

كان الخديوى يشعر منذ زمن طويل بثقل العبء الذى يحمله . كان يتفاوض مع رجال البنوك من أجل إنشاء بنك مصرى . وقد كلفت هذه الفكرة إسماعيل الكثير هى الأخرى ولكنها لم تتحقق .

لم يكن هنـــــاك من سبيل للاقتراض بشروط معقولة نسبيا إلا باللجوء إلى أوروبا . ولكن عقد قرض سنة ١٨٦٨ لم يكن يسمح لإسماعيل بالاقتراض قبل مضى خمس سنوات .

وفضلا عن ذلك فان السلطان ، الذى انزعج لكثرة قروض إسماعيل ، أصدر فرمانا بمنعه من التعاقد على أى قرض بغير تصريح من الباب العالى . لقد كان جلالته يغنى بمصلحة الولايات التابعة له ، وكانت مصر من بينها ، وقد راعه مركزها المالى بالرغم من أن جانبا كبيرا من الأموال المقترضة كان يدفع الى خزينة الآستانة . لكن طيبة قلب السلطان، على الرغم من أنها كانت بغير حدود تجاه لإسماعيل ، لاتحتمل أن تتعرض مصر لمثل هذه المعاناة . وقد جاء فى هذا الفرمان ما نصه : "لما كان من شأن القروض الخارجية أن ترتهن ايرادات البلاد لسنوات طويلة ، فاننا لا يمكن أن نقبل استقطاع أية مبالغ من إيرادات مصر وتخصيصها لخدمة القروض دون أن تعرض الأسباب التفصيلية التى تدعو اليها على حكومتنا الإمبراطورية ، ودون أن نصدر من جانبنا تصريحا مسبقا بها" .

كان إسماعيل بحاجة الى المال . فماذا يفعل إزاء هذا الوضع ؟ كان الاقتراض الشخصى هو الوسيلة الوحيدة المتبقية أمامه ، فلجأ اليها فعلا ، وأبرم فى سنة ١٨٧٠

---

[1] أنظر تقرير لجنة التحقيق فى المرجع سالف الذكر للورد كرومر ، ص ٤١

قرضا للدائرة بلغت قيمته الاسمية ٨٦٠ ١٤٢ ٧ جنيه استرلينى بفائدة ٧٪ يسدد خلال عشرين عاما، وبلغ القسط السنوى اللازم لخدمته ٩٦٠ ٨٦٦ جنيه . وقد حصّل من هذا القرض فعلا ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ جنيه . وقيل تفسيرا له أنه سيخصص لاقامة مصانع للسكر وسكك حديد زراعية . ويرى المستر" كيف "أن هذه المصانع وهذه السكك الحديدية ، على الرغم من أنه كان يمكن أن تحقق عائدا بسيطا يزيد عن تكلفة الإنتاج ،فإنها تمت بغير خطة سليمة . ولم يكن ذلك بالأمر الغريب ، فقد بدئ فى هذا المشروع ، كما يقول ملنر ، دون اعداد كاف وبتكلفة باهظة.

تضخم الدين المصرى إلى غير حد مما جعل إسماعيل يشعر بقلق شديد . فبالاضافة إلى القروض التى تمت فى أوروبا ، بلغت الديون السائرة ١٨ مليون جنيه استرلينى . ولو كان اسماعيل قد تولى تسوية الأمور وحده لما كانت قد تفاقمت الى هذا الحد المفزع . ولكنه كان محاطا بحاشية من المنافقين ، يحرصون على مصالحهم الشخصية أولا وقبل كل شىء . فقد كان الموظف يلتحق بخدمة الحكومة بمرتب أربعين جنيها شهريا ، ولكنه لا يلبث أن يصبح مليونيرا ثريا فى بضع سنين . لقد أصبح إسماعيل صديق ، ناظر مالية إسماعيل العزيز ، أكثر رجال مصر ثراء بعد سيده . كما أن عديدا من الأوروبيين الذين كانوا يجيئون من بلادهم فقراء لم يلبثوا ، وقد التحقوا بحاشية الخديوى ، أن أثروا وبدأوا يتباهون بثرائهم . فكل من كان فى معية إسماعيل كان يثرى على حسابه وعلى حساب مصر .

لابد أن تنتهى هذه الديون إذن وأن تنهض مصر من هذا الوضع الحرج . لقد لاحظ السلطان نفسه ذلك اذ قال إن القروض الأجنبية ترتهن إيرادات البلاد لسنوات طويلة قادمة ، فما الذى يمكن تخيله من أساليب لكيلا يكون الأمر موضع ملاحظة أحد ؟ .

تفتق الذهن عن فكرة قيام ملاك الأراضى بسداد جميع هذه الديون مقابل اعفاء أراضيهم من نصف الضريبة العقارية إلى الأبد . وكانت تلك هى فكرة قانون المقابلة .

واليك تلك الفكرة المركبة التى إعتقدت الحكومة أن العمل بها سيسمح بانهاء جميع ديون مصر . فهذه الديون تبلغ فى مجموعها ستة أضعاف الضريبة العقارية التى تحصلها الخزانة سنويا . فاذا دفع الممولون ضريبة مضاعفة لمدة ست سنوات ، وانقضت بذلك الديون، ستتمكن الحكومة من انقاص هذه الضريبة بصفة نهائية ، ما

دام أنها لن تتحمل عبء هذه الديون بعد ذلك وأنها لن تكون لذلك بحاجة الى المال اللازم لسدادها . هذه هى الفكرة الأساسية لهذا القانون . وهو قانون طويل ويتناول ، فضلا عن تنظيم المقابلة ، ترتيبات أخرى تتعلق بتنظيم الملكية العقارية .

وربما بدت هذه الفكرة جيدة لو أنها كانت صادرة عن حكومة تدرك معنى الشرف . ولكن موظفى الحكومة المصرية حينئذ كانوا جماعة من محدثى النعمة ، مما لم يكن معه شك فى أن الأموال التى ستحصل لن تلبث أن تبدد . ويذكر المستر كيف أن قانون المقابلة ربما كان هو المثل الصارخ على عدم التزام الحيطة من جانب الحكومة وتضحيتها بالمستقبل فى سبيل الحاضر . وهو على حق فى هذا . فالحكومة لم تكن تفكر قط فى المستقبل . وقوله هذا أكثر صحة مما ذكره اللورد كرومر ، وما ذكرته معه لجنة التحقيق ، من أن "الحكومة المصرية لم يكن لديها يوما نية الإلتزام فعلا بروح قانون المقابلة" . على أنه لا مبالغة فى ذلك. فالحكومة لم تكن تعرف ماذا تفعل . كل ما كانت تعرفه أن من شأن هذا الاجراء أن يوفر لها ما تريده من أموال الآن ، أما الغد فقد رأت أن من الحكمة أن تترك أمره لغد ! .

وإذا كان لنا أن نبحث بتعمق قيمة قانون المقابلة هذا ، فسوف نصل إلى الأخذ بالرأى الذى انتهت اليه لجنة التحقيق . فقد ذكرت اللجنة فى تقريرها أنه "أيا كانت قيمة الأسباب العامة التى تساند أو تعارض تحديد فئة الضريبة العقارية بصورة أبدية ، فما من شك فى أن تطبيق هذا الإجراء لا يلائم مصر فى ظروفها الحالية . فالبلد زراعى بطبيعته ، وتشكل الضريبة العقارية المورد الأساسى فيه . وفى مثل هذا البلد فإنه مما يتعارض تماما مع المبادىء المالية السليمة أن تقوم الحكومة ، من أجل مواجهة صعوبات مؤقتة ، بالتضحية بالمستقبل ، ليس فقط بتحديدها للضريبة العقارية بقيمة ضئيلة ، ولكن بالتعهد كذلك بعدم زيادتها لفترة غير محددة .

إلى أى مدى حقق تنفيذ قانون المقابلة أغراضه ؟

صدر الأمر إلى ناظر المالية بتنفيذ هذا القانون فى أغسطس سنة ١٨٧١ ، وبحلول نهاية شهر ديسمبر قدرت حصيلة الصندوق الخاص بالمقابلة بمبلغ خمسة ملايين جنيه ، "وكان قد سددالقسم الأكبر من هذا المبلغ بمعرفة كبار ملاك الأراضى والباشوات" الذين كانوا يريدون أن تكون ملكيتهم للأراضى التى تقع فى حيازتهم ملكية خالصة تماما . وسارعت الحكومة إلى انهاء الديون السائرة فانقضى فعلا جزء كبير

منها . ولم يسع ناظر المالية ، من فرط نشوته ، الا أن ينشر في الجريدة الرسمية اعلانا يجدد فيه التزام الحكومة بالوفاء بجميع الديون السائرة من حصيلة المقابلة . وكما سبق أن ذكرنا فان تصرفات حكومة من هذا النوع ، يوجد اسماعيل على رأسها ، لم تكن لتؤدى ، مع الأسف ، إلا إلى الفوضى ، لأن هذه التصرفات لم تكن تسير أبدا في الاتجاه السليم . فبعد بضعة شهور إنحرف إستخدام حصيلة المقابلة عن غرضها الأصلي وهو إنهاء الدين ، وبدأ صندوق المقابلة في إصدار أذونات المقابلة وطرحها في الأسواق إلى حد أنه في الفترة من أكتوبر ١٨٧١ حتى يونيو ١٨٧٢ كان جانب الخصوم المستحقة على الحكومة قد بلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٢ جنيها .

نسيت الحكومة في مثل هذا الوقت القصير الغرض الذى صدر من أجله هذا القانون الجديد الذى أضاف عبئا جديدا على الناس . ولم يفكر أحدهم في سؤال الحكومة عما تفعله بحصيلة المقابلة . ولعله يجدر بنا أن نشير الى ما ذكرته لجنة التحقيق من "أن آخر ما يفكر فيه الموظف المكلف بتحصيل ضريبة ما ، بل والممول الذى يجبر على دفعها ، هو معرفة القانون الذى فرضت هذه الضريبة بمقتضاه" . وقد تحولت المقابلة ، التي كانت في البداية أقرب إلى القرض منها إلى الضريبة ، فأصبحت بعد عام واحد فقط ضريبة كغيرها من الضرائب ، وكانت جبايتها تتم بموجب أوامر عليا وليس بمقتضى قانون انشائها . وكانت المبالغ التي تحصل منها، شأنها شأن غيرها من المبالغ ، تذهب كلها في هذه الهوة السحيقة التي لا قاع لها والتي يطلق عليها الخزانة المصرية .

بعد أن أخفقت محاولة إنهاء الدين عن طريق المقابلة ، واقتربت نهاية المدة التي حظر عقد قرض سنة ١٨٦٨ على الحكومة خلالها إبرام أية قروض جديدة ، وبعد أن نجح الخديوى – بتكلفة باهظة بغير شك – في اقتناص فرمان من الباب العالي يسمح له بالاقتراض على نحو ما يريد ، بدأ التفكير من جديد في عملية مماثلة لتلك التي تمت في سنة ١٨٦٨ ؛ أي في توحيد الديون . لكن الوضع هذه المرة كان أشد خطورة بكثير والخزينة خاوية تماما . كانت الحكومة تترنح في محاولتها الوفاء بالتزاماتها ، وقد سبق لها أن لجأت في سنة ١٨٦٩ إلى بيع الآجل من الحبوب بثمن عاجل للحصول على المال على نحو ما رأينا . لذا لجأت في سنة ١٨٧٢ إلى عملية مماثلة لتوفير المال اللازم لها فأصدرت أذونات كان يتم بيعها في السوق بنسبة خصم

١٢ أو ١٤٪ ، ثم تعيد الحكومة شراءها بنسبة خصم ٨٪ فقد . واستمر هذا الوضع طوال الفترة التى تفاوضت فيها الحكومة على قرض جديد متذرعة فيه بالحجة نفسها وهى توحيد الديون للخروج من الأزمة .

وبعد قليل من التردد الذى لم يجد شيئا أبرمت الحكومة مع السادة أوبنهايم قرضا كبيرا بلغت قيمته الاسمية ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٢ جنيه استرلينى يسدد على ثلاثين سنة وبفائدة ٧٪ . وكانت شروط هذا القرض شديدة الوطأة ، يقدم المقرضون بموجبها مبلغا مقطوعا قيمته الاسمية ٠٠٠ ٠٠٠ ١٦ جنيه بنسبة إصدار ٧٥٪ أى أن ٠٠٠ ٠٠٠ ١٢ جنيها فقط هى التى حصلت منه فعلا . ولما كان الغرض الأساسى من القرض هو التخلص من الديون السائرة ، كان للمقرضين الخيار فى أن يدفعوا من هذا المبلغ تسعة ملايين بموجب أذونات على الخزانة وكمبيالات المقابلة بسعر خصم ٧٪ . ويقول المستر كيف فى حديثه عن هذا القرض أن الخزانة كانت تقبل هذه السندات ، التى كان يحصل عليها المكتتبون فى هذا القرض بتخفيض كبير يصل أحيانا الى ٦٥٪ ، بنسبة خصم قدرها ٩٣٪ ، الأمر الذى أدى الى تزايد أرباح الوكلاء فى ابرام هذا القرض . ويصبح من السهل فى ضوء ذلك التنبؤ بمصير الستة عشر مليونا الأخرى التى ظلت قابلة للسحب . ولم يغفل المتعاقدون "احتمال أن يتجاوز الاكتتاب العام مبلغ الـ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٦ جنيه ،حيث تكون الزيادة للحكومة مقابل حصول المتعاقدين معها على عمولة قدرها ٣٪ من القيمة الاسمية للزيادة" . وكانت النسبة المقررة للسحب من المبلغ المتبقى هى ٧٥٪ أيضا . وبلغ القسط السنوى لخدمة هذا الدين ٦٧١ ٥٦٥ ٢ جنيه ، وقدم ضمانا له إيرادات السكك الحديدية بالوجه البحرى ، وعائدات الضريبة على الرؤوس والضرائب غير المباشرة ، فضلا عن مليون جنيه تستقطع من حصيلة المقابلة . ويدل هذا الضمان الأخير على الطابع الاحتمالى ، بل الوهمى ، لهذه الضمانات . ذلك أنه كان من المقرر أن ينتهى العمل بالمقابلة خلال بضع سنوات . غير أنه ذكر ردا على ذلك أنه متى أفرج عن القيم الأخرى التى تضمن حاليا قروضا أخرى فإنها ستخصص لضمان هذا القرض بدلا من المقابلة . وتعهدت الحكومة فى البند الأخير بالامتناع عن إصدار أى قرض عام آخر قبل ١٥ يوليو سنة ١٨٧٥ ، وأنه ابتداء من هذا التاريخ وحتى ١٥ يوليو سنة ١٨٧٨ لا يجوز لها إصدار قروض تزيد قيمتها الفعلية عن عشرة ملايين جنيه .

لكن الإقبال على الاكتتاب فى هذا القرض كان محدودا نسبيا . فوفقا لما ذكره المستر " كيف "بلغ مجموع ما حصلت عليه الحكومة منه ٠٧٧ ٧٤٠ ٢٠ جنيه . وما كان يمكن للحكومة بذلك ، حتى ولو كانت شديدة الحيطة – وهى لم تكن كذلك بل كانت أبعد ما تكون عنها – انهاء الديون السائرة التى بلغت فى ذلك الوقت ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٨ جنيه . لذا فإن هذا القرض ، على الرغم من شدة وطأته على الحكومة ، لم يحسّن الوضع على أى نحو يذكر . فقد استغرق سنويا مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ جنيه ، واستمرت الحكومة فى اللجوء لأساليب كان يفرضها عليها المرابون فى القاهرة والإسكندرية ولم يكن من شأنها إلا أن تؤدى إلى الخراب . وازاء ضخامة الأقساط السنوية اللازمة لخدمة الديون المختلفة ، لم يكن من الغريب أن نرى الحكومة تبحث عن المال فى جميع الإتجاهات . وفى سنة ١٨٧٤ أصدرت الحكومة سندات بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ جنيه بضمان "الرزنامة" [1] ، الأمر الذى كان بمثابة دين دائم لا تلزم الحكومة بسداده أبدا ما دامت تسدد عنه قسطا سنويا بنسبة ٩٪."وبلغ ما تم الاكتتاب فيه ٢١٠ ٣٣٧ ٣ جنيه ، وما حصلت عليه الخزانة ٠٠٠ ٨٧٨ ١ جنيه منها ٣٢٠ ٢٩ سددت بأذونات خزانة والباقى نقدا . ولم يدفع من كوبونات هذه السندات سوى كوبون واحد لبعض المكتتبين دون غيرهم" . كان هذا علاجا مؤقتا فقط ، اذ أن الحالة ظلت على ما هى عليه من السوء . وبدأت الحكومة تبحث عن الأموال من جديد . ولما كانت هناك ارتباطات على الايرادات كلها ، وكان اللجوء للاقتراض متعذرا ، وكانت جميع دوائر الخديوى مرهونة ، فكر اسماعيل ، وهو المسرف الذى لا يكترث لشىء ، على نحو ما يفكر كل مسرف غير مبال ، فى أن يبيع أملاكه الشخصية . كانت المحادثات جارية لبيع أسهمه فى قناة السويس . ورغم أن هذه المحادثات بدأت فى باريس ، الا أن انجلترا هى التى فازت بالصفقة . ويلقى حديث اللورد ديربى الى المسيو جافارد ، القائم بالأعمال الفرنسى فى لندن قبل ابرام الصفقة ، كثيرا من الضوء على الوضع الراهن والمستقبل فى مصر ، وعلى موقف هاتين القوتين منها . فقد قال له : "لابد لكم من الاعتراف بأننا نحن أول

---

[1] الرزنامة أشبه بصندوق للمعاشات كانت تستثمرأمواله فى مشروعات صناعية وتجارية(المترجم)

المعنيين بالقناة لأن السفن التى ترفع علمنا تستخدمها أكثر من السفن التى ترفع علم أى بلد آخر ، وأصبح الابقاء على هذا الممر بالنسبة لنا مسألة جوهرية ، لذا فاننى سأشعر بارتياح شديد حين نتمكن من حمل المساهمين على التخلى عن أسهمهم فى الشركة ليحل محلها نوع من التجمع تمثل فيه جميع القوى البحرية . وسنبذل قصارى جهودنا فى جميع الأحوال لكيلا تحتكر أيد أجنبية أمرا تتوقف عليه مصالحنا . ان الضمان الذى تشكله سيطرة الباب العالى لم يعد كافيا اليوم ، فاذا ما فقدنا الضمان الذى تمثله لنا مشاركتنا للخديوى فاننا سنكون تحت رحمة المسيو دى ليسبس بصورة كاملة رغم أننى أكن له كل تقدير . فالشركة والمساهمون الفرنسيون يمتلكون بالفعل ١١٠ مليونا من المائتين التى يتكون منها رأس المال ، وهذا كاف" . وبعد ابرام الصفقة كتب المسيو مازادى فى مجلة La Revue des Deux Mondes قائلا : "ان العمل كله عمل سياسى وهذا هو ما يسبغ عليه خطورته . وحتى لو لم يشكل فى حد ذاته امتلاكا فعليا لأراض مصرية ، فانه أول خطوة فى هذا الطريق . فإنجلترا لم يعد بمقدورها أن تتخلى عن العميل الذى تتعامل معه ، فهى ستراقبه ، وستقدم إليه مختلف أشكال المساعدة ، وستطالبه بطبيعة الحال بضمانات أخرى كذلك" .

حصل إسماعيل من بيع أسهمه فى قناة السويس على أربعة ملايين جنيه استرلينى . وماذا كان يمكن لمثل هذا المبلغ أن يصنع وهو فى مثل هذا الوضع الحرج أشد الحرج . كان يتلمس منذ فترة طويلة الطريق الذى يحصل منه على المال ، وفى كل مرة يحصل عليه فيها كان يتطلع إلى المزيد منه .

وها هو اليوم يواجه موقفا بالغ الصعوبة فى تاريخه ، يتجمع فيه ماضيه كله فوق رأسه بطريقة تكاد تفتك به ، وها هى القروض تبدو أمامه أشباحا مخيفة يصرخ كل منها دون كلل فى وجهه مطالبا بقيمة الفوائد وقيمة أقساط الاهلاك . ولما لم يجد إسماعيل المال اللازم لتلبية احتياجاته لجأ إلى الأساليب التى جرّت عليه الخراب . فالى جانب كبار الدائنين وقف صغار المرابين الواحد تلو الآخركالغراب الذى ينتظر سقوط الأسد لينقض عليه ، فبعد سنى عظمته الباهرة سيبدأ اسماعيل التكفير عن ماضيه ، وهو تكفير بالغ الصعوبة كان لابد أن يفضى الى سقوطه نهائيا .

هل حان الوقت للحكم على هذا الرجل ؟ لو أن إسماعيل مات يومئذ لوجد كثيرا من المؤرخين يشيدون به . ويثنى المستر كيف – الذى جاء إلى مصر بعد

بضعة أشهر وأصبح هو النذير بالتدخل الأوروبي وبنكبته الأخيرة – على اسماعيل ثناء شديدا . فهذا الخديوى المستنير ، صديق الحضارة الغربية ، الذى يهوى الاصلاحات والذى أدخل الكثير منها الى مصر ، انما هو نمط يختلف تماما عن الملك الشرقى الذى يتصوره الأوروبيون طاغية يبطش بطشا مطلقا ويمضى حياته بين الملذات والتكاسل . وتنظر مجلة L' Economiste Francais إلى إسماعيل على نحو مماثل . ومع ذلك فإن إسماعيل كان خلال هذه الأعوام الثلاثة عشر ، فى نظر من يعرف الشرقيين معرفة أفضل ، "مثال المبدد المسرف المحب للبذخ" والذى لا يكترث لشيء ولا يدرك أنه يعد لنفسه مصيرا فظيعا . فمنذ سنة ١٨٦٩ لفت السلطان نفسه نظر إسماعيل الى مدى إسرافه، مع أن السلطان كان نموذجا تاما للملك الشرقى .

لكن الأمر الذى جعل اسماعيل يبدو فى مظهر يدعو للتعاطف معه هو أنه رغم نواياه الحسنة ورغم ذكائه كان يدلل آلاف الأشخاص الذين وثق بهم والذين كانوا يبدون – باعتبارهم أوروبيين – فى مظهر متفوق ربما أفاد منه الخديوى أو انتفعت به بلاده . وكان بعض هؤلاء من المنافقين، وبعضهم الآخر من المحتالين . وكان من سوء حظ نائب الملك ، بطيبته وثقته فيمن حوله ، أنه ترك هؤلاء وأولئك يوجهونه ، وتحمل وحده ، بحكم كبريائه الذى وصل إلى حد الغرور ، المسئولية عن تصرفات مستشارى السوء الذين أحاطوا به ، ودفع وحده الثمن بعد أن خانه هذا العدد الكبير من الأفاقين .

لقد أدى به غروره وحاشيته الى أن يتحمل شروطا قاسية حتى فى القروض العامة التى عقدها على نحو ما أوضحنا من قبل . وها هو اسماعيل ينتقل الآن إلى مرحلة التكفير عن أخطائه ، مرحلة جاءت هى نفسها وليدة هذه الأخطاء .

بيان بحالة القروض المجمعة فى سنة ١٨٧٦

تاريخ القرض	قيمته بالجنيه الانجليزي	سعر الفائدة	تاريخ السداد	مقدار الدين فى سنة ١٨٧٦ بالجنيه الانجليزي
١٨٦٢	٣ ٢٩٢ ٨٠٠	٧٪	١٨٩٢	٢ ٥١٧ ٠٠٠
١٨٦٤	٥ ٧٠٤ ٢٠٠	٧٪	١٨٧٩	٢ ١٣٢ ٠٠٠
١٨٦٥	٣ ٣٨٧ ٣٠٠	٧٪	١٨٨١	١ ٤٥٧ ٣١٢
١٨٦٦	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٪	١٨٧٤	--
١٨٦٧	٢ ٠٨٠ ٠٠٠	٩٪	١٨٨١	١ ١٥٧ ٥٠٠
١٨٦٨	١١ ٨٩٠ ٠٠٠	٧٪	١٨٩٨	١٠ ٧٢٢ ٥٢٠
١٨٧٠	٧ ١٤٢ ٨٦٠	٧٪	١٨٩٠	٦ ٠٣٢ ٦٢٠
١٨٧٣	٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٪	١٩٠٣	٣١ ٣١٣ ٦٥٩
	٦٨ ٤٩٧ ١٦٠			٥٥ ٣٣٢ ٦١١

هذا بخلاف الديون السائرة للدولة و"للدوائر" والتى بلغت ٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه استرلينى .

الفصل الثالث

١٨٧٦

بعد ثلاثة عشر عاما من الانفاق الجنونى والبذخ غير المعقول ، كان من المحتم أن يواجه إسماعيل إفلاسا لا مفر منه . لكن رجلا كإسماعيل لا يدركه اليأس بسرعة ، ولابد له من الكفاح حتى النهاية . كانت فرنسا لا تزال تعانى من الضربة الشديدة التى أصابتها فى سنة ١٨٧٠ مما اضطر اسماعيل الى البحث عن مصدر آخر للأموال . وقبل شهور من بيع أسهم قناة السويس لانجلترا ، مر ولى عهدها بمصر فى طريقه الى الهند . وخلال فترة اقامته فى مصر أبلغه اسماعيل ، بواسطة السير بارتل فرير ، برغبته فى أن يكون له مستشار انجليزى للشئون المالية . ورد ولى العهد بأن مثل هذا الأمر من اختصاص القنصل الانجليزى الذى يمثل حكومته . وتلقت وزارة الخارجية البريطانية ، بعد مغادرة الأمير ، رسالة فى هذا الشأن. وظلت هذه الرسالة دون رد لفترة طويلة . لكن انجلترا ، بعد أن اشترت أسهم قناة السويس ، بدأت تفكر فى أمر مصر ، فتذكرت حينئذ أمر تلك الرسالة التى مضت عليها عدة شهور ، واتخذتها ذريعة لايفاد بعثة تحقيق الى مصر ، وهى التى عرفت باسم بعثة "كيف" Cave.

بعثت إنجلترا بالمستر ستيفن كيف الذى كلف ، كما قيل فى ذلك الوقت ، بالتحقيق فى شئون مصر المالية لمعرفة ما اذا كان من الملائم ارسال المستشار الإنجليزى الذى طلبه الخديوي[1] . ومن السذاجة بمكان الاقتناع بمثل هذا الهدف المعلن . على أنه من الواضح أن اسماعيل كان يهدف بذلك الى كسب تعاطف انجلترا ليتمكن من الحصول على قروض جديدة ، والتغلب بذلك على الصعوبات التى يواجهها.

وبدأ المستر كيف تحقيقه ولكن المستندات لم تسعفه . وقد وجدت لجنة التحقيق العليا ، التى أنشئت بعد ذلك بعامين ، "أن من العقبات الرئيسية التى تواجه من يشرع

---

[1] دايسى ، المرجع سالف الذكر ، ص ١٣٣

فى دراسة المسائل المالية ، عدم وجود ميزانية .... وكان مرخصا لعدد من الادارات أن تستقطع بعض مصروفاتها من صافى الايرادات التى تحققها" . ويعترف المستر كيف نفسه بالصعوبة التى واجهها فى بحوثه بسبب "الصياغة الغامضة وغير الصحيحة لوثائق الحكومة المصرية" .

وبعد انتهاء التحقيق رفع تقريرا عنه إلى الوزارة الانجليزية . ولكن دزرائيلى امتنع عن نشر هذا التقرير بحجة أن نشره سيزيد موقف الخديوى حرجا . ومن السهل أن نفهم مدى تأثير مثل هذا التصريح على الرأى العام . الا أنه اتضح بعد نشر التقرير أنه كان يدعو إلى الإطمئنان بأكثر مما كان معتقدا من قبل . على أن ذلك لم يمنع الرأى العام من أن يتذكر تصريح رئيس الحكومة الإنجليزية ومن إبراز ما يتضمنه التقرير من فقرات تثير القلق ، دون غيرها .

ويشعر قارئ هذا التقرير بأنه يتسم بشىء من السطحية . والحق أن الكشف عن الوضع الحقيقى للحديوى لم يكن بالأمر السهل ، ولابد أن هذه اللجنة الأولى التى أوفدت للتحقيق واجهت عقبات يصعب التغلب عليها ، الأمر الذى يضطرنا للقبول بالتقرير كما هو ، وبالقليل الذى يكشف عنه ، ويتعاطف التقريربوجه عام مع الخديوى . فهو يعدد المنافع التى حققها لمصر ، والتقدم الذى أحرزته فى عهده ، ويصفه بالنشاط والذكاء ، ولكنه مخدوع الى حد ما فى الآخرين .

ويلاحظ التقرير فى الوقت نفسه أن مالية مصر مثقلة بالديون . كما أن التقدم الذى أحرز لم يحل دون بقاء حالتها المالية حرجة للغاية . فالنفقات ، مهما كانت ضخامتها ، لا تؤدى فى حد ذاتها الى مثل هذه الأزمة الراهنة ، التى تعزى بشكل يكاد يكون كاملا الى الشروط الباهظة للقروض التى تم التعاقد عليها تحت ضغط احتياجات ملحة ، والتى اقتضتها فى بعض الأحيان أسباب لا دخل للخديوى فيها . "وستتعرض موارد مصر لخفض اجبارى عندما يتوقف العمل بقانون المقابلة . أما الضريبة العقارية فانها ستحظى ، على العكس ، بدفعة جديدة بحكم التوسع فى الرقعة الزراعية" . وبعد أن أحصى التقرير قروض إسماعيل ، أوضح "أنه ليس هناك غير

وسيلة واحدة للحد من مخاطرها ؛ألا وهى اعادة شراء قروض سنتى ١٨٦٨ و ١٨٧٣ ، وكذلك سندات الديون السائرة . وستتم هذه العملية بواسطة قرض جديد يتم التعاقد عليه بفائدة معتدلة . وهو يقترح ، لتوفير الضمانات لهذا الوضع ، ايفاد مندوب عن حكومة صاحبة الجلالة يكون بجانب الخديوى ليخلق ذلك مناخا من الثقة . يقول التقرير : "وقد ذكر لنا أحد كبار الموظفين أن من الاحتياجات الأساسية لمصر وجود طبقة رفيعة المستوى من الأوروبيين ، ليست كأولئك الذين يتكالبون على عطايا الخديوى وأمواله ؛ طبقة شبيهة بأولئك الذين يوجدون فى الهند ، والذين بذلوا الكثير لرفع مستوى المحليين من أبنائها" . ويقول المستر كيف، أخيرا، أن توحيد الديون بفائدة ٧٪ يمكن أن يكون أمرا مفيدا .

لم يحقق هذا التقرير ما كان إسماعيل ينتظره . فهل يتصور أن يكون الرد على ما طلبه هو مراقبة تصرفاته ؟ إن التقرير يكشف الغرض الحقيقى للبعثة وهو الغرض السياسى . فقد وجدت إنجلترا الفرصة سانحة للتدخل فى مصر ، خصوصا بعد أن اشترت أسهم قناة السويس وأن فرنسا كانت لا تزال مشغولة بمداواة جراحها .

وردا على هذا التقرير أمر إسماعيل بعد ذلك بقليل ، فى ٨ أبريل ١٨٧٦ ، بنشر اعلان تم بمقتضاه مد فترة سداد الأذونات والسندات التى تستحق فى شهرى أبريل ومايو من هذا العام لمدة ثلاثة أشهر ، على أن تغل هذه الأذونات والسندات خلال هذه الفترة فائدة بنسبة ٧٪ سنويا . وتظهر هذه النسبة الموحدة لجميع القروض والتى بلغت ٧٪ أو ما يزيد على ذلك قليلا ، روح المقاومة التى اتسم بها إسماعيل فى ذلك الوقت . وأدرك إسماعيل ، بعد بضعة أيام، أن هذا الاعلان كان بمثابة إشهار لافلاسه ، وهو أمر يمقته علي الرغم من أنه يحذو فيه حذو سيده السلطان المعظم ، فاضطر إلى العدول عن المقاومة وإتباع الأساليب التى أوصى بها تقرير كيف . لذلك أصدر مرسومين فى ٢ و ٧ مايو ، وحّد بهما الدين وأنشأ صندوقا خاصا لخدمته . ونص مرسوم توحيد الديون على ايقاف العمل بقانون المقابلة . وتذكر ديباجة هذا المرسوم أنه "نظرا لأن توحيد ديون الدولة وجمعها فى دين عام موحد يجعل من غير

الملائم الاستمرار فى دفع المقابلة التى كانت الحكومة تهدف منها الى أن تسهم فى انهاء الديون السائرة عن طريق دفع ستة أقساط سنوية من الضريبة العقارية مقدما ؛ "ونظرا لأن هذا الدفع المقدم سيؤدى بعد بضع سنوات الى انخفاض أحد الموارد الرئيسية للدولة انخفاضا ملحوظا ، بينما تقتضى مصلحة الحكومة ومصلحة دائنى الدولة تأمين ايرادات الخزانة بطريقة تسمح بسداد الفوائد واهلاك الدين العام وسداد مصروفات الميزانية" .

وكان هذا الإجراء حكيما فعلا ؛ لأنه كما تقول لجنة التحقيق "فى بلد مثل مصر ، وهو بلد زراعى فى المقام الأول ، تعتبر الضريبة العقارية المصدر الرئيسى لإيرادات الخزانة ، ولابد أن تظل كذلك" .

ولم يكن تقرير" كيف" ينص على هذا الإجراء . بل ، على العكس ، ذكر أن الخديوى ، وقد أخذ على عاتقه تعهدات رسمية أمام شعبه ، فإنه لابد له من الوفاء بها . لكن الخديوى كان يرى أن تحصيل ضريبة المقابلة لم يعد يفيد فى شىء ما دامت الديون ستوحد وتسدد على مدى خمسة وستين عاما . لذلك وللأسباب التى نص عليها المرسوم ، توقف العمل بالمقابلة . ولعل من الجدير بالذكر أن هذا المرسوم صدر بعد التشاور مع السادة شيالايا وفييت وريفرز ويلسون. وكان هذا الأخير أكثرهم حرصا على إلغاء قانون المقابلة .

ويضم مرسوم التوحيد هذا جميع القروض والديون ، المجمعة منها والسائرة ، التى تحملت بها الحكومة أو الدائرة فى دين عام واحد يسدد على مدى خمسة وستين عاما بفائدة ٧٪. ويمكن مع ذلك التفرقة فيه بين القروض قصيرة الأجل المعقودة فى السنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ ، والتى استبدلت بسندات الدين العام فى حدود ٩٥٪ من قيمتها الاسمية ، وتسلم الدائنون فى قرض سنة ١٨٦٧ كذلك سندات لتكملة الفرق الناجم عن اختلاف سعر الفائدة الجديد عن السعر الذى كان محددا لهذا القرض وهو ٩٪ . أما بالنسبة للديون السائرة فقد سلم الدائنون فيها سندات الدين العام فى حدود ٨٠٪ من قيمتها الاسمية تعويضا لهم عن طول انتظارهم . وقد

اعتبرت نسبة الـ ٨٠٪ المذكورة بمثابة نسبة الاصدار لقرض جديد الغرض منه تغطية الديون السائرة . وتنص المادة الأولى على أنه "نتيجة لهذا الإجراء ، تصبح القيمة الاسمية للدين العام الموحد بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٨٧٦ هى ٠٠٠ ٠٠٠ ٩١ جنيه إنجليزى .

ويبلغ القسط السنوى اللازم لخدمة هذا الدين ٦٠٠ ٤٤٣ ٦ جنيه انجليزى تدفع منه الدائرة السنية ٤١١ ٦٨٤ جنيه وتدفع الدولة الباقى أى ١٨٩ ٧٥٩ ٥ جنيه . وخصصت لخدمة الدين ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط وحصيلة رسوم القاهرة والإسكندرية والرسوم الجمركية للإسكندرية والسويس ودمياط ورشيد وبورسعيد والعريش ، وايرادات السكك الحديدية والرسوم المفروضة على التبغ ، وإيرادات الملح، وإيجار الأراضى الزراعية فى المطرية ، وإيرادات الأهوسة ، ورسوم الملاحة فى نهر النيل ، ورسوم العبور عند كوبرى قصر النيل ، ويصل مجموع ذلك إلى ٨٤٥ ٧٩٠ ٥ جنيه انجليزى .

وفى الفترة التى انقضت بين نشر تقرير المستر كيف وصدور هذا المرسوم وصدور مرسوم الثانى من مايو بإنشاء صندوق الدين العام ، كانت الحكومة المصرية تفكر فى إنشاء بنك وطنى مصرى يكون له حق اصدار العملة ويقوم بجميع التحصيلات والمدفوعات لحساب الحكومة . وفى ١٩ فبراير سنة ١٨٧٦ أبرم عقد بهذا الشأن مع الأنجلو – اجيبشيان بنك (البنك الإنجليزى – المصرى) . واحتفظ الخديوى بالحق فى تعيين مفوضين عنه لدى البنك الجديد يطلب الى فرنسا وانجلترا وايطاليا ترشيحهم . وبمجرد توقيع العقد والاتفاق على هذه الترتيبات ، طلب الخديوى إلى الحكومة الفرنسية ترشيح أحد المفوضين بصورة غير رسمية . على أن وزير خارجية فرنسا ، الدوق ديكاز ، وإن لم يرفض هذه الخطوة ، إلا أنه أوضح للخديوى أن من الأفضل لأسباب عديدة إنشاء صندوق خاص يشرف عليه مفوضون من الدول الرئيسية المعنية . وكان إسماعيل يميل الى هذه الفكرة ، وكان هذا هو السبب الذى أدى الى صدور مرسوم ٢ مايو بانشاء صندوق الدين العام .

كان إسماعيل يريد أن يكون سيدا فى بلده ، وكانت فكرة التدخل الأوروبى فى شئون مصر فكرة بغيضة إلى نفسه . وبدا أن الصراع الناشىء بينه وبين أوروبا سينصب فى جوهره على مسألة التدخل ومداه . لكن هذا الصراع لم يكن صراعا متكافئا قط ، فقد كان أحد طرفيه أمير مفلس لدولة ضعيفة وكان طرفه الآخر القوى الكبرى . كان من الذكاء ابراز هذا الأمر والتمسك به ، ولكنه لم يعد مقنعا لأوروبا التى باتت تشك فى أمر صاحبه . وبدلا من أن تتباعدا عن بعضهما البعض ، اتخذت فرنسا وإنجلترا الخطوات من أجل القيام بعمل مشترك فى وادى النيل . ولم يكن بوسع اسماعيل الا أن يخضع لفكرة التدخل رغم محاولته حصرها فى أضيق الحدود .

ويستطيع المرء أن يستشف من صياغة مرسوم الثانى من مايو عدم الاستقرار الذى كان وضع اسماعيل فى ذلك الوقت قد اتسم به فعلا تجاه أوروبا . جاء فى ديباجة المرسوم أنه "حرصا منا على أن نبرهن رسميا على عزمنا الأكيد على توفير كافة الضمانات لمصالح ذوى الشأن ، قررنا انشاء صندوق خاص يكلف بخدمة الدين العام بصورة منتظمة ، وتعيين مفوضين أجانب لادارته سيتم ترشيحهم من قبل حكوماتهم ، بناء على طلبنا ، ليكونوا مؤهلين لشغل الوظائف التى سنعينهم فيها كموظفين مصريين" . كان على الحكومة اذن ، وفقا لهذا المرسوم ، أن تتخلى عن مكانها وأن تتركه للصندوق بعد اذ فرض نفسه كوسيط بينها وبين دائنيها . وكان على محصلى ايرادات المديريات والمصالح التى خصص دخلها لخدمة الدين ، أداء ما يحصلونه الى صندوق الدين العام ، الذى أصبح فى هذا الشأن بمثابة صندوق خاص تابع للخزانة العامة" . ولا يجوز إخلاء طرف هؤلاء الموظفين الا بموجب مخالصات صادرة من الصندوق . ولتوفير مزيد من الضمانات ، تقدم المديريات والمصالح إلى الصندوق شهريا، عن طريق وزير المالية ، بيانا بتحصيلاتها . وإذا لم تكف هذه الإيرادات لسداد مبلغ الفوائد وقيمة أقساط الإهلاك ، تدفع الخزانة العامة الفرق . وإذا ما ظل هناك فائض بعد ذلك فان الصندوق يسدده فى نهاية كل عام الى الخزينة العامة للمالية . ولهذا فقد حظر عليه استخدام أى مبلغ فى عمليات الائتمان والتجارة وغيرها.

وبالإضافة إلى خدمة الدين يتعين أن يبدى الصندوق رأيه بالموافقة على كل تصرف حكومى يتضمن تغييرا فى الضرائب المخصصة قد يؤدى إلى تخفيض العائد منها . كما يبدى الصندوق رأيه بالموافقة كذلك على أى قرض تضطر الحكومة إلى عقده . ويعرض على محاكم الإصلاح (المحاكم المختلطة) أى خلاف ينشأ بين الصندوق والحكومة فى هذا الشأن .

ويقول المسيو دى فريسينيه : "يشكل هذا المرسوم أول انتهاك معلن لسلطة الخديوى . فبالرغم من اعتدال الصياغة ، فإن التخلى من جانب الخديوى عن سلطاته باد فيه بوضوح ، وأصبح الدائنون الأجانب يشكلون بذلك سلطة داخل الدولة . وقبل إسماعيل هذه الوصاية ، وأصبح بيد الدائنين اختيار الأوصياء ولم يعد ذلك بيد الحكومات . كما أن التدخل على هذا النحو من جانب الحكومات يؤدى الى تغيير طبيعة التزاماتها نحو مواطنيها وزيادة خطورتها" [1] .

وعلى العكس من ذلك يذهب المسيو لوروا – بوليو ؛اذ يقول "إن ما كان يفتقر اليه الخديوى فى ذلك الوقت هو وجود الرقابة . وأما ما أغرى به وأدى به الى الخطيئة فهو سهولة الإقتراض . وسيخضع الخديوى من الآن لرقابة لن تكون مجرد رقابة شكلية فحسب . أما سهولة الإقتراض فقد انتهى عهدها تماما بالنسبة إليه"[2] .

وفى ٢٢ مايو سنة ١٨٧٦ ، وبعد أخذ رأى حكومات فرنسا والنمسا وإيطاليا ، صدر مرسوم بتعيين السادة دى بلينيير ، ودى كريمر ، وبارافيللى كمديرين مفوضين لصندوق الدين العام . وامتنعت الحكومة البريطانية عن تعيين أى شخص من طرفها بمقولة أنها لا تتدخل فى الشئون المصرية .

---

[1] دى فريسينيه ، المسألة المصرية ، ص ١٥٩

[2] "الايكونوميست فرانسيه" ، سنة ١٨٧٦ ، ص ٦١٥

ولـم يـرض الدائنـون عـن هـذا الحـل . فقـد تضمـن مرسـوم التوحيـد غبنـا لهـم ولحقوقهم . وكانوا يعتقدون أن موارد مصر يمكن أن تكفى لسداد قروضـهم بالشـروط التى تنص عليها عقودهم [١] .

لذا، طلبوا إجراء تحقيق جديد ، فذهب المسـتر جوشـين والمسـيو جووبـير الـى القاهرة ممثلين للدائنين لإجراء هذا التحقيق وتوصـلا أخـيرا إلـى حـل . وكانـا يحظيـان بمساعدة حكومتيهما بشكل غير رسمى . فقد قدم القنصل الإنجليزى فى القاهرة المستر جوشين إلى الخديـوى بصفتـه وزيـرا سـابقا فـى الحكومـة الإنجليزيـة [٢] . وقـد ثـارت أمامهما نفس الصعوبات التى صادفها التحقيق مـن قبـل بـل وأكـثر ، اذ أبعـد الخديـوى ناظر ماليته ، إسماعيل باشا صديق الشهير بالمفتش ، خشية أن يكشـف للمحققيـن عـن أشياء تضر بوضـع الخديوى . لذا لم يكـن بـد للمحققيـن مـن قبـول الأرقـام التـى قدمهـا إسماعيل مرة أخرى ، وتمخض هـذا التحقيـق عـن المرسـوم الشـهير الصـادر فـى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وعن عقدين يتعلق أحدهما بدين الدائرة السنية والآخر بدين الدائـرة الخاصة.

وقد أضفـى مرسـوم ١٨ نوفمـبر هـذا طـابع الـدوام علـى الصنـدوق حتـى تمـام إهلاك الديـن. وتجـيز المـادة ٢١ للمفوضيـن بيـع البضـائع والحبـوب التـى تقدم سدادا

---

[١] فى تحليلها لتقرير كيف ، تقول وكالة هافاس ما يلى : "ليس من الصحيح أن المستر كيف صـرح بـأن استبدال الدين المصرى بسندات بفائدة ٧٪ أمر ضرورى لتحقيق التوازن فى الميزانية . واذا ما اتخذنا أساسا للحساب مقدار الأصول والخصوم فى الميزانية ، حسبما سجلها المستر كيف ، فاننـا نجـد أن مـوارد مصـر كافية لتجميع ديونها السائرة دون أية تضحية من جانب حملة السندات .

"والواقع أن جميع الحلول المركبة ، القائمة فعلا أو التى لا تزال معلقة ، بالرغم مـن قيامهـا علـى أسـاس نسبة فائدة تزيد عن ٧٪ بقدر ملحوظ ، فانها لا تزال تترك فائضا فى الميزانية وتسمح بالوصول ، فى أجل قريب نسبيا ، الى اهلاك الدين الحالى بالكامل" . ويرى المسيو بول لوروا - بوليو كذلك أن مـوارد مصـر تكفى لسداد الديون ، على أن يتم تجميع الديون السائرة دون حاجة الى استبدالها . و لم يكن لهـذه الأفكـار صدى ايجابى لدى الرأى العام ، ولاسيما لدى الدائنين ، عند التعرض للمراسيم الجديدة .

[٢] أنظر سيمور كاى ، المرجع السابق

للضرائب . ويجوز لهم إرسال المبالغ التى يتم تحصيلها الى بنك انجلترا وبنك فرنسا ، ولكن يتعين عليهم التشاور فى ذلك مع ناظر المالية ومع المراقبين العامين . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد جاءت صلاحيات الصندوق متسعة بشكل واضح . فبدلا من إعادة الفائض الذى يمكن أن يتوفر لديه بعد سداد القسط السنوى للدين إلى الخزانة ، كما ينص على ذلك مرسوم ٢ مايو ، فانه سيستخدم هذا الفائض فى إهلاك الدين على نحو ما سنرى فيما بعد .

وقد تضمن هذا المرسوم كذلك تدابير خطيرة تخل بسيادة الحكومة المصرية . فكل ما يتعلق بالشئون المالية للبلاد أصبح تحت وصاية الأوروبيين الذين سيعينون بعد موافقة حكوماتهم . هكذا جاء المراقبان العامان ، أحدهما فرنسى والآخر إنجليزى ، وهما موظفان تختارهما حكومتيهما ولكنهما يتبعان الخديوى وحده . ويتولى أحدهما منصب المراقب العام للايرادات ويتولى الآخر منصب المراقب العام للحسابات وللدين العام . وتتلخص مهامهما فى مراقبة الايرادات والمصروفات حتى يتم تحصيل الايرادات بانتظام وبحيث تصرف فى الأوجه المخصصة لها . ويقومان ، بالتعاون مع ناظر المالية ، بمراقبة تنفيذ الميزانية تنفيذا دقيقا ، ويشكلون معاً لجنة الشئون المالية .

وأنشأ هذا المرسوم كذلك إدارة للسكك الحديدية وميناء الإسكندرية تتكون من خمسة أعضاء ؛ إثنان من البريطانيين واثنان من المصريين وفرنسى واحد . ويتولى أحد المديرين الانجليزيين مهام الرئيس (م ٢٣) . ويرجع السبب فى انشاء هذه الادارة الى الحرص على حسن سير أعمال السكك الحديدية وميناء الاسكندرية حتى تضمن ايراداتها بالفعل السندات الجديدة الخاصة بالدين الممتاز .

من الواضح ،إذن ، أن أوروبا كانت تريد توفير كل ما يمكن تصوره من ضمانات للدين. فلم يفلت قرش واحد فى ذمة الحكومة من الرقابة الدقيقة للأوروبيين . فهل كان ذلك راجعا الى كثرة ما قدم للحكومة المصرية من تنازلات إلى حد لم يعد ممكنا معه السماح لها بتبديد أموالها على نحو ما فعلت حتى الآن ؟ .

لقد تم بموجب مرسوم السابع من مايو تجميع كافة ديون الحكومة والدائـرة فـى دين عام موحد بلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٩١ جنيه إنجليزى بفائدة ٧٪ يتم إهلاكـه علـى مـدى خمسة وستين عاما . ووفقا لمرسوم ١٨ نوفمبر فإن هذا التوحيد يتطلب لتطبيقه اجـراء عدد من التعديلات . فهو يبدأ بالفصل بين ديـون الدولـة وديـون الدائـرة ، وهـو فصـل سيظل قائما من بعد .

وتمت التفرقة فى ديون الدولة بين ثلاث فئات :

١ -القروض قصيرة الأجل التى تمت فى سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ . وتستعيد هذه القروض كيانها المستقل الذى كان لها من قبل ، حيـث تظـل الفـائدة عنهـا واستهلاكاتها سارية وفقا لما نصت عليه العقود الخاصة بها . "الا أن إهلاكهـا يتـم فـى حدود ٨٠٪ من قيمتهـا الاسمية بـدلا مـن ١٠٠٪" . وأحيا المرسوم ايـرادات المقابلـة واعتبر أنها لم تتوقف ونص على استخدامها فى اهلاك هذه الديون .

٢ -أصـدرت سـندات جديـدة ممتـازة بفـائدة ٥٪ بمبلـغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٧ جنيـه إنجليزى تستهلك على مدى خمسة وستين سنة . وتخصـص إيـرادات السـكك الحديديـة وميناء الإسكندرية بصورة مباشـرة لسداد قيمـة الفوائـد ولاهـلاك هـذه المجموعـة مـن السندات . وأدى وجود هذا القرض إلى إعادة تحميل الحكومة بعبء الـ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ جنيه من سندات الدين الموحد المقدمة ضمانا لأشغال ميناء الاسكندرية . ويبلـغ القسـط السنوى اللازم لخدمة هـذا الديـن ٧٤٤ ٨٨٥ جنيـه انجليزى . وتسـتبدل السـندات ذات الفائدة ٥٪ بسندات الدين الموحد بفائدة ٧٪ وتكون أولوية الحصول عليها لحملة سندات قروض ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ .

٣-يدخل باقى الدين العـام المقـرر بموجـب مرسـوم ٧ مـايو فـى تشـكيل الديـن الموحد بفائدة ٧٪ ويستهلك على مدى خمسة وستين عاما كذلك .

وعلى هذا، فان الدين الموحد الذى كان يبلغ ٩١ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه انجليزى قد خفض بمقدار ما سحب منه على النحو التالى :

١ – الدين المجمع للدائرة	٥ ٩٠٩ ٢٨٠ جنيه انجليزي
٢ – الديون السائرة	٢ ٩٠٦ ١٥ " "
٣ – قروض ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧	٤ ٣٩٢ ٦١ " "
٤ – الدين الممتاز	١٧ ٠٠٠ ٠٠ " "
٥ – زيادات متنوعة	٤ ١٥٣ ٩٣ " "

٣٤ ٣٦١ ٩٧٧

٥٦٦٣٨٠٢٣

– قيمة ما تسترده الحكومة ممثلة ٢ ٠٠٠٠٠٠ لميناء الاسكندرية مما قدم على سبيل الضمان

– رصيد تحت تصرف الحكومة ٣٦١ ٩٧٧

– مجموع الدين الموحد ٥٩ ٠٠٠ ٠٠٠

ويبلغ القسط السنوى لخدمة هذا الدين ٤ ١٧٧ ٧٨٠ جنيه إنجليزى تسدد على دفعتين كل ستة أشهر .

وكان على صندوق الدين أن يتكيف مع كل هذه التعديلات . فعليه أن يتسلم الإيرادات المخصصة ، وأن يتبع فى استخدامها القواعد التى نص عليها المرسوم . فعليه ،أولا، أن يدفع القسط نصف السنوى للدين الممتاز من ايرادات السكك الحديدية وميناء الاسكندرية . فإذا لم تكف هذه الإيرادات لذلك فإنه يستقطع الفرق – فى المرتبة الأولى – من الإيرادات المخصصة لخدمة الدين الموحد . ثم يقوم الصندوق بسداد القسط السنوى للدين الموحد . وعليه بعد ذلك أن يقوم بسداد القروض قصيرة الأجل . ثم يستخدم ما يتبقى لديه من أموال فى إهلاك الدين ، هذا ما لم يكن هناك عجز فى مصروفات ميزانية الحكومة يتعين عليه سداده ، علما بأن هذه المصروفات محددة بمقتضى جدول مرفق بالمرسوم .

والمادة المتعلقة بالإهلاك فى المرسوم مادة طويلة تقع فى صفحتين كاملتين وتتناول الموضوع بصرامة ، فلابد من أن يتم اهلاك الدين بكل الوسائل الممكنة . صحيح أن الدين الموحد يسدد على خمسة وستين عاما ، ولكن اذا تيسر اهلاكه فورا فليكن ذلك . لابد لهذا العبء الثقيل الذى ينوء به كاهل مصر ، والذى يثير القلق الشديد لدى أوروبا ، أن يزول . ولابد من معالجة هذا الجرح الدامى الذى يضر بالجميع علاجا ناجعا قدر المستطاع من أجل تخفيف الأضرار الناجمة عنه إلى أقصى حد ممكن . لذا ينبغى إستخدام أى فائض لدى الصندوق ، بعد سداد القسط السنوى والعجز فى المصروفات الحكومية ، فى إهلاك الدين، ويدخل فى ذلك أيضا المقابلة والايرادات المخصصة .. الخ . لابد اذن من التخلص من هذا الدين الكريه فى أسرع وقت ممكن . فحتى حقوق الدائنين تعرضت لتعديل قد يبدو غريبا اذا ما قورن بالحماية الصارخة التى كانت تسبغها أوروبا عليهم . فقد استخدمت نسبة ١٪ من الفوائد فى اهلاك الدين. على أن يتم ذلك عن طريق اعادة الشراء العام ما دام ذلك ممكنا فى حدود ٧٥٪ من القيمة الإسمية . وان لم يمكن إعادة الشراء فى حدود ٧٥٪ من القيمة الاسمية ، يتم الإهلاك عن طريق السحب بالقرعة بنسبة ٧٥٪ . ولكن المادة نصت ، من قبيل الاحتياط ، على أنه اذا تحسنت الأحوال فى مصر وتجاوز فائض الإيرادات ١٥٠٠٠٠ جنيه انجليزى سنويا ، يتم الاهلاك بنسبة ٨٠٪ .

وسنبين فيما يلى بيان ما كان يرمى إليه مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ . فقد صدرت لائحته التنفيذية بقرار من ناظر المالية فى ٦ ديسمبر من العام نفسه، الأمر الذى يتضح منه كيف أن المستر جوشين والمسيو جووبير كانا يمثلان الدائنين تمثيلا حقيقيا . وعين المسيو رومان عقب صدور المرسوم مراقبا عاما للإيرادات ، وعين البارون دى مالاريه مراقبا عاما للحسابات ، وعين الجنرال ماريوت رئيسا لإدارة السكك الحديدية . وأبلغ اللورد ديربى الخديوى "أن حكومة صاحبة الجلالة لا تستطيع أن تقبل أية مسئولية عن هذه التعيينات وان كانت لا تعترض عليها[1]

[1] اللورد كرومر ، المرجع سالف الذكر ، ص ١١

ولم تبد حكومــة صاحبة الجلالة اهتماما بتعيين مفوض إنجليزى فى شئون الدين . ولكن تم بواسطة اللورد جوشين تعيين السير ايفلين بارنج فى هذا المنصب .

بذلك حـل محـل الإدارة الشرقية ، التى تسير بغير نظام محدد ولا مبادئ معينة ، والتى تفتقر الى الدقة الرياضية التى يتسم بها الغرب وحضارته ، أوروبيون تشهد لهم حكوماتهم بقدرتهم على القيام بمهام وظائفهم وبموجب هذا المرسوم أمسك العنصر الأوروبى بزمام الجانب الأكبر من الجهاز الحكومى ، فما الذى حققه فى الواقع ؟

فى ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ أبرم عقد بين المستر جوشين والمسيو جووبير من جهة ، والمدير العام للدائرة السنية من جهة أخرى ، سوى بمقتضاه دين الدائرة . وفى ١٣ يوليو، أبرم عقد آخر بشأن ديون الدائرة الخاصة . والعقد الأول طويل ، وسأقتصر على تلخيص ما جاء به لإعطاء فكرة عنه . والسبب فيما استقر عليه عزمى هو أن هذا العقد يفصل بصفة نهائية بين ديون الدائرة والدين العام للدولة . واعتبرت تلك الديون ديونا شخصية للخديوى ، ومن ثم ،لا يصبح لها أية صلة بديون مصر . ولم ترد بذهن إسماعيل ، عندما أصدر مرسوم التوحيد الأول ، فكرة الفصل بين الذمة المالية للدولة وذمته المالية الخاصة . ولعله كان يقول لنفسه "الدولة .. أنا" ، بينما كان هناك غيره من الناس ، بل ومن الأوروبيين أنفسهم ، يجدون ذلك أمرا غير مفهوم ، ويقومون هم بهذه التفرقة .

وطبقا لهذا العقد فإن ديون الدائرة يجب أن تسدد من عائد أملاكها، فإن لم توجد فمن المخصصات الخديوية . وليس للدولة دخل فى شأن هذه الديون الشخصية ، كما أن صندوق الدين نفسه مستبعد من القيام بخدمتها . لذلك، أنشئت إدارة خاصة فى الدائرة تضم ثلاثة أعضاء: المدير العام للدائرة ومراقبين يختارهما المستر جوشين والمسيو جووبير ، فإن لم يفعلا فيعينان بواسطة أصحاب السندات فى لندن وباريس . ويشكل هؤلاء الثلاثة المجلس الأعلى للدائرة الذى يشرف على الأملاك، كما يتناول أمر دين الدائرة .

وينص العقد على استبدال الدين ، سواء المجمع أو السائر ؛ أى ما قيمته ٤٣٠ ٨١٥ ٨ جنيه إنجليزى بسندات بفائدة ٥٪ . وتخصص إيرادات الدائرة لخدمة هذا الدين ، كما تستقطع من المخصصات الخديوية نسبة ١٪ من الدين العمومى المتداول على سبيل الإعانة ، وذلك فى جميع الحالات التى لا تصل الإيرادات فيها الى نسبة ٨٪ من هذا الدين العمومى . على أنه لا يجوز أن تتجاوز هذه الاعانة من المخصصات الخديوية ٠٠٠ ٢٥٠ جنيه انجليزى سنويا . وتخصص نسبة الـ ٨٪ المشار إليها على النحو الآتى : ٥٪ منها للفوائد ، ثم ١٪ لإهلاك الدين. فاذا لم يتبق سوى الـ ١٪ ، المستقطعة من المخصصات الخديوية ، فإنها تستخدم فى إهلاك الدين . أما إذا تبقى ٢٪ فتخصص نسبة المخصصات الخديوية وقدرها ١٪ لإهلاك ، وتخصص الـ ١٪ المتبقية من الإيرادات لدفع فوائد إضافية قدرها ١٪ أيضا . واذا ما زادت الإيرادات عن نسبة الـ ٨٪ سالفة الذكر تخصص الزيادة لتحسين الأراضى ولأعمال الدائرة .وتم رهن جميع أراضى الدائرة البالغة ٩٧٥ ٤٣٤ فدانا لصالح الدائنين .

أما العقد الذى أبرم بشأن دين الدائرة الخاصة فيخصص ٠٠٠ ٥٠ جنيه إنجليزى من المخصصات الخديوية لخدمة هذا الدين الذى جرت زيادته بنسبة ١٠٪ . ويتم اهلاك ديون الدائرتين عن طريق إعادة الشراء بإعلان عام فى حدود ٧٥٪ من القيمة الاسمية، وإلا فيتم عن طريق السحب بالقرعة فى حدود هذه النسبة نفسها .

تلك هى الملامح الرئيسية لنصوص كل من العقدين اللذين نزعا عن الخديوى أملاكه الخاصة كلها تقريبا .

تعسا لك يا إسماعيل ! ها هو يشهد انهيار كل ما بناه . ها هو يرى نفسه ، وهو الخديوى القوى ، نصف الإله الغاشم ، خاضعا لوصاية أجنبية ، ليس فيما يتعلق بشئون بلاده فحسب ، بل كذلك فى شئونه الخاصة وفى ذمته المالية الشخصية . كان اسماعيل بالأمس يأمر فيطاع ، يتصرف فى كل شىء ، وها هو اليوم يقبل ويخضع لكل شىء . لم تعد تسعفه إرادته الصلبة ، وذكاؤه المبكر شيئا فى مواجهة أوروبا التى

ائتلفت ضده . هناك رقابة مفروضة على مالية الدولة ، وعلى مالية الدائرة ، وهناك ميزانية محددة سلفا للمصروفات . كل تصرفات إسماعيل خاضعة للرقابة ، وها هو الصراع الذى بدأ منذ أوائل سنة ١٨٧٦ يبدو وكأنه انتهى .

وعلى مصر ، التى أصبح أمرها بأيدى الأوروبيين ، أن تبدأ اليوم حياة هدوء و دأب . ينبغى أن تتوقف شكوى الفلاحين ، وعلى المراقب العام للإيرادات أن يتأكد من أن المحصلين يقومون بجباية الضرائب المقررة دون غيرها . وينبغى كذلك أن تتوقف شكوى الدائنين ، فالبلد المدين لهم سيشق من جديد طريقه نحو الرخاء .

انقضى عهد الخراب ومظاهر الإسراف المفرطة . وقد أنشئ صندوق الدين لكى يسهر على ذلك ولكى لا يرخص بعقد أى قرض جديد ما لم يكن موقنا من نفعه . لم تعد هناك قصور تبنى ، أو دور أوبرا تشيد ، ولا مظهريات لا جدوى منها . ويبدو أن الوقت قد حان لكى يستريح إسماعيل بعد ثلاثة عشر عاما حافلة ، ولكى تتخفف مصر من ثقل قبضته عليها .

إن التنبؤ بهذا كله يصبح أكثر سهولة على ضوء معرفتنا بأولئك الذين تم تعيينهم ، وليس لى حكم شخصى على أى منهم ، ولكنى أكتفى بما ذكره أحدهم فقط ، هو سير ايفلين بارنج (الذى أصبح الآن إيرل أوف كرومر) ، إذ يقول : "لا أدعى أن الموظفين الأوروبيين الذين جاءوا الى مصر فى ذلك الوقت كانوا يتمتعون بصفات خاصة لا يوجد نظير لها ، بل توجد بكثرة ، بين غيرهم من الموظفين المدنيين فى فرنسا وفى إنجلترا ... فقد كنا جميعا أمناء قادرين على أن نكوّن لأنفسنا آراء مستقلة وأن نعبر عنها . كنا جميعا مصممين على القيام بواجبنا كأحسن ما نستطيع" [١] .

كان هناك مجال ، اذن ، مع هؤلاء الأشخاص الأمناء وبهذه المراسيم والنظم ، للأمل فى أن تدخل مصر عهدا جديدا فى ظل نظام جديد .

فهل كان هذا الأمل فى محله ؟ وهل حقق هؤلاء الأمناء وهذه النظم الرخاء لمصر؟. هذا ما سنراه فى الفصول التالية .

---

[١] كرومر ، المرجع سالف الذكر ، ص ١٩

الفصل الرابع

اللجنة العليا للتحقيق

أمسكت المؤسسات الجديدة بزمـام الإدارة الحكومية وكـان عليها أن تمثل فـى الوقت نفسه الأطراف الذين يتعاملون مع الحكومة . كان صندوق الدين يمثل الدائنين وكان المراقبان العامان يمثلان الفلاحين المقهورين . لذلك توقف القهر الذى كان يمارس على الفلاحين ، كما أنه لم يعد هناك تأخير فى خدمة الدين . لابد أن الجميع كان يشعر بالارتياح لذلك فيما عدا إسماعيل وحاشيته . صحيح أن الترتيبات الجديدة لم تتضمن أية تنازلات لصالح مصر ، كما أنها لم تفرض أية تضحيات على الدائنين ، ولكن رؤى ، طالما أن الحالة انتعشت فى مصر ، أن من الأفضل أن تقوم بالوفاء بالتعهدات التى التزم بها خديوى مصر .

ومن أسف أن الأمور لم تسر من الناحية العملية على النحونفسه الذى بدت به من الناحية النظرية . وهذا هو الحال دائما . فمنذ نشأة هذه المؤسسات بدت استحالة التوفيق بين مصلحة الدائنين الكاملة وبين المصلحة الكاملة للبلاد ، وكان لابد من تقديم التنازلات أو من التضحية بأحد الطرفين لصالح الآخر . واختارت أوروبا هذا البديل الأخير . وكان الشعور واضحا بأن أوروبا ، بالرغم من كل ما تقوله عن انسانيتها ، فانها لن تضحى بمصالح الدائنين الأوروبيين . لذا ، تم اللجوء ، بمناسبة دفع قيمة الكوبون الأول لعام ١٨٧٧ الذى يحـــل أداؤه فى الأول من يناير ، وبلغت قيمتة ٠٠٠ ٣٠١ ٢ جنيه انجليزى ، الى وسائل القهر السابقة نفسها . وقد كتب القنصل الإنجليزى فى هذا الشأن قائلا إنه "نتيجة للضغوط الشديدة التى تعرضت لها الحكومة المصرية كانت الضرائب تحصل مقدما قبل موعدها بستة أشهر فى بعض الأقاليم" . أين كانت اذن المادة الثامنة من مرسوم ١٨ نوفمبر التى تفرض على المراقب العام للايرادات أن يتأكد من عدم تحصيل أية ضرائب غير مرخص بها ، وأين كان هذا المراقب العام حينئذ؟.

وأصبح الموقف أكثر حرجا عندما حل موعد سداد كوبون ١٥ يوليو . كان الخديوى يقول أنه لم يعد لديه مال ولا يعرف من أين يحصل عليه . وكان يعترف صراحة بأن الضرائب تحصل فى بعض الأقاليم قبل موعدها بسنة كاملة . وكان القنصل العام الانجليزى ، ولعله كان أكثرهم إنسانية ، يقول له إن سموه يتعرض لخطر كبير فى حالة عدم دفع قيمة الكوبون المذكور . على أنه ليس من السهل أن نفهم لماذا يظل هو مسئولا عن عدم دفع قيمة هذا الكوبون بعد أن أخضع لهذا القدر الكبير من الرقابة . على أنه لابد من الاعتراف مع ذلك بأن نفوذ الخديوى كان ملموسا فى كل النواحى . وكان أمره العالى له قوة القانون بالنسبة لجميع المصريين . ويرجع إلى هذا النفوذ الفضل فى التمكن من تحصيل الضرائب اللازمة لدفع قيمة هذا الكوبون المستحق فى ١٥ يوليو ، وسدادها الى صندوق الدين ، على الرغم من انخفاض فيضان النيل . وكتب اللورد فيفيان ، القنصل الانجليزى ، غداة ذلك الى حكومته قائلا أن "الأموال المطلوبة دفعت أمس ، ولكنى أخشى أن نكون قد وصلنا إلى هذه النتيجة على حساب تضحيات مدمرة من جانب الفلاحين قد تؤدى إلى إفلاسهم ، بعد أن بيعت الحبوب جبرا عنهم ، وبعد أن تم تحصيل الضرائب مقدما . إن ذلك كله يفرض ، بطريقة أو بأخرى ، على بلد قهرته بالفعل شدة وطأة الضرائب . كما أخشى أن تؤدى الادارة الأوروبية ، دون وعى منها ، إلى افلاس الفلاحين افلاسا كاملا ، على الرغم من أنهم هم صانعو ثروة البلاد، وأعتقد أن الإنجليز يتحملون فى هذا الصدد مسئولية خطيرة" .

وبعد أن اضطرت الحكومة المصرية إلى التضحية بكل شىء لسداد قيمة الكوبونات ، لم يبق لديها ما تدفع منه مرتبات موظفيها . وكانت صيحات الألم تتعالى من جميع الجهات . كتب أحد الإنجليز من موظفى الحكومة المصرية قائلا أنه لم يضع فى فمه كسرة خبز لمدة يومين كاملين . ومنذ بداية سنة ١٨٧٨ أصبح البؤس صارخا ، وبدأت آثار الانخفاض الذى حدث فى فيضان النيل فى العام السابق فى الظهور بوضوح . وتظهر مذكرات المسافرين الذين جاءوا الى مصر فى تلك الفترة المصريين بمظهر مثير للشفقة . "ففى الأول من مايو سنة ١٨٧٨ حل موعد سداد قيمة الفوائد على الدين الموحد البالغة مليونى جنيه انجليزى ، بينما لم يكن بأيدى مفوضى الدين حتى ٣١ مارس أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه . لذلك كان لابد من تحصيل مبلغ

مليون ونصف المليون جنيه خلال فترة لا تزيد على شهر" . "وكان أسلوب الحكومة فى ذلك معروفا مقدما : الاغتصاب والقسوة . على أن مفوضى الدين كانوا – أخيرا – قد تأثروا من كثرة هذه المظالم واتفق رأيهم على عدم دفع قيمة هذا الكوبون . لكن الفرنسيين كانوا يرون مع ذلك أن حالة مصر تسمح لها بسداد ديونها . ولم يكن بوسعهم الاقتناع بأن كل الأموال التى دخلت الى مصر قد بددت ، لاسيما وأن الاحصاءات الجمركية كانت تدل على أن الجزء الأكبر من هذه الأموال بقى فى مصر" . كيف يمكن اذن الحديث عن الحالة المأساوية للبلاد وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها . فلتبين الحكومة مصير هذا الذهب! من الواضح إذن أن الحكومة المصرية لا عذر لها إذا لم تف بتعهداتها التى التزمت بها رسميا تجاه أوروبا ، وعليها تقع لذلك تبعة ما يجرى فى مصر من خراب متزايد والذى يصيب فى جانب كبير منه الجالية الأوروبية" . هذا ما بعثت به الجالية الفرنسية فى الإسكندرية إلى المسيو وادينجتون ، وزير خارجية فرنسا فى ذلك الوقت . وقد ساندت الحكومة الفرنسية مطالب مواطنيها ودعت الحكومة الإنجليزية إلى القيام بذلك أيضا . لكن الأحداث اللاحقة دلت على خطأ هذه الفكرة وعلى أن اتباع الحكومتين لها لم يؤد إلا إلى مزيد من المظالم والوحشية. فالواقع أن الحكومة المصرية كانت معسرة ولم تكن قادرة على الدفع . وكانت الأسس التى قام عليها مرسوم ١٨ نوفمبر خاطئة ، وكان ذلك هو مصدر الصعوبات كلها . فقد قدر دخل مصر بـ ٠٠٠ ٥٠٠ ١٠ جنيه إنجليزى فى سنة ١٨٧٦ ، بينما لم يصل هذا الدخل إلى أحد عشر مليونا إلا بعد عشرين سنة من هذا التاريخ[١] . ويضرب اللورد كرومر مثلا محددا على عدم دقة هذه الأرقام بإيرادات السكك الحديدية . فقد قدر المسيو جوشين والمسيو جووبير هذه الإيرادات بـ ٠٠٠ ٩٠٠ جنيه إنجليزى ، فى الوقت الذى كانت تشمل فيه ٠٠٠ ٣٠٠ جنيه من الإيرادات الصورية الخاصة بنقل الجيش وأسفار أعضاء الأسرة الخديوية وأصدقائها ، ولم يكن هؤلاء يستقلون القطارات العادية إلا فيما ندر .

ولما كان المرسوم خاطئا أساسا ، فكان لابد أن يؤدى ذلك بالضرورة إلى ظهور الصعوبات التى نجمت فى عامى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ ، لاسيما وأن صندوق الدين

---

[١] كرومر ، Modern Egypt ، ص ٢١

كان مكلفا بتنفيذ الشق الذى يخصه من المرسوم تنفيذا دقيقا . ولم يكن من الممكن الوفاء باحتياجات الصندوق وإرضاء الفلاحين فى وقت واحد . وقد وجد المراقبان العامان نفسيهما أمام حالة من الفوضى لا نظير لها فبهتا لما رأيا ولم يشرعا فى عملهما إلا بصعوبة بالغة . فقد كان من الضرورى أن يتحققا من أن الضرائب التى تحصل فعلا هى الضرائب المقررة فحسب ، بينما لم يكن بوسعهما معرفة ماهى الضرائب المقررة أصلا فى مصر . "فالقوانين المالية لا تنشر فى أى مجموعة تشريعية رسمية ، بل إنها لم تجمع أبدا" . وقد أشارت لجنة التحقيق نفسها ، عند تناولها لهذا الموضوع فى تقريرها ، إلى أن المراقب العام لم يكلف نفسه بالقيام بهذه المهمة . ويبدو أن وضع المراقبين كان من الصعوبة بحيث لم يتمكنا من المضى فى عملهما على نحو يسمح لهما بممارسة صلاحياتهما ممارسة فعلية إلا ببطء شديد . فقد طلب إليهما المرسوم ، على سبيل المثال ، المشاركة فى إعداد الميزانية . وبعد عامين من صدوره ، ذكر البارون دى ماليه ، المراقب العام للحسابات ، أمام لجنة التحقيق أن "الواقع أنه لم توضع أية ميزانية منتظمة فى مصر منذ بدأت الإدارة التى أنشأها مرسوم ١٨ نوفمبر فى ممارسة عملها".

لماذا إذن لم يبادر الى تصحيح الأوضاع وإلى إعداد ميزانية ؟ يبدو أن السبب فى ذلك يرجع الى أنه لم يكن مكلفا بذلك ، على غرار مفوضى الدين الذين كانوا مكلفيــن بتنفيذ الشق الذى يخصهم من المرسوم . أم أن السبب يرجع ، كما يقول مورا ، وهو الرأى الذى أخذت به لجنة التحقيق ، إلى أنهم كانوا يواجهون صعوبات لا حصر لها ، ولم يكن قد أتيح لهم الوقت الكافى لاستكمال الاصلاح المنشود ؟ . اذا كان ذلك صحيحا فلابد أن نشعر بالارتياح "لأن جهودهم أدت الى الحد من النفقات الحكومية والى تنظيمها نوعا ما" . وأعتقد من جانبى أن المراقبين العامين كانا يريان استحالة تنفيذ المرسوم على نحو ما كان يرى ذلك مفوضو الدين ، بل وربما بشكل أكثر وضوحا . غير أن موقف الحكومتين الفرنسية والإنجليزية كان يدعوهما إلى التصرف على النحو الذى تصرفا به . فما دامت الحكومتان تحرصان أشد الحرص على أن تدفع قيمة الكوبونات فى الموعد المحدد لها ، وأنه لم يكن من سبيل لتحقيق ذلك سوى الرجوع إلى أخطاء الماضى ، وإلى تحصيل ضرائب غير مقررة ، وإلى الأعمال الوحشية ، فقد اضطر المراقبان الى غض الطرف عما كان يحدث من ذلك .

على أنهما كانا مع ذلك من ذوى الضمائر الحية فلم يعتمدا الإيصالات التى كان يصدرها محصلو الضرائب على نحو ما كان ينص عليه المرسوم . بعبارة أخرى ، لابد أنهما كانا مقتنعين باستحالة التوفيق بين طرفى هذا المرسوم : الدائنين والممولين .

لم يكن من الممكن أن يستمر الأمر على هذا الحال ، لاسيما أنه كان لدى الحكومة المصرية نفقات أخرى غير خدمة الدين ، على الرغم من أن هذه الخدمة كانت تستغرق كل شيء تقريبا . ففى عام ١٨٧٧ كان حملة السندات يحصلون من الدخل البالغ ٠٠٠ ٥٤٣ ٩ جنيه إنجليزى على ٠٠٠ ٤٧٣ ٧ جنيه ، وبذلك لم يبق للحكومة بعد سداد أرباح أسهم قناة السويس لإنجلترا سوى ٠٠٠ ٠٧٠ ١ جنيه لمواجهة نفقاتها الإدارية . وفى سنة ١٨٧٨ ساءت الأمور أكثر من ذلك . فقد ظهرت آثار إنخفاض فيضان النيل ، الذى حدث فى العام السابق ، فى جميع جوانب الحياة الإقتصادية للبلاد . فبينما حققت إيرادات السكك الحديدية من نقل الحبوب ، حسبما ذكر مديرها لمفوضى الدين ، حصيلة قدرها ٠٠٠ ٧٤٣ ٢١ قرش (حوالى ٥٠٠ ٢١٧ جنيه انجليزى) فقد حققت فى نفس الأشهر من سنة ١٨٧٨مالا يزيدعلى ٣٤٤ ٥٧٩ ٧ قرشا . صحيح أن هذا العام لم يكن عاما عاديا ، ولكنه مع ذلك أثار ذعرا شديدا . لقد كان الخراب مرعبا . وكان السؤال هو كيف يعالج هذا الوضع ؟ . كان مفوضو الدين ، ولاسيما المفوضان الفرنسى والإنجليزى ، مقتنعين بضرورة وضع ترتيب آخر غير ترتيب عام ١٨٧٦ . ولكن كان ينبغى قبل اقرار أى "توليفة" مالية أخرى توضيح الأمور . وكان السبيل الوحيد الى ذلك القيام بتحقيق شامل فى جميع فروع الادارة . إلا أن "حملة السندات ، كما قال اللورد فيفيان لحكومته ، يطلبون أن يكون التحقيق بشأن الوضع المالى محايدا ومكثفا ، وألا يترك أى دين دون فحص ، وألا تترك حجة يمكن التذرع بها لوضع ترتيبات جديدة . وسيكونون على استعداد فى هذه الحالة للتضحية بالمصالح التى قد تقتضيها الضرورة" .

وكان إسماعيل ، هو الآخر ، يرى ضرورة إجراء تحقيق . ذلك أنه لم يعد يحتمل الوضع الذى كان يوجد فيه . وكان يرى أن شعبه يتعرض لمعاناة شديدة لم يعد هناك طائل من ورائها . فلماذا اذن الإستمرار فى فرض كل هذه المآسى التى لا يجنى منها الا كره المصريين له ؟ . لكن التحقيق الذى كان يريده كان سينصب فقط على

الايرادات . ولن يكون للمحققين شأن بالإدارة أو بالمصروفات . لذا أصدر مرسوما فى هذا الصدد بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ . وتم تعيين أعضاء اللجنة بموجب مرسوم لاحق . واعترض مفوضو الدين على الطابع المحدود للتحقيق ، وأعلنوا عدم مشاركتهم فيه . وأبلغ هذا الإعتراض إلى إسماعيل ولكنه تجاهله ودعا الكولونيل جوردون ، الذى كان متعاطفا معه ، لرئاسة اللجنة . ولم يكن لهذا الأخير دراية بالشئون المالية فشعر ، كما يقول فى يومياته ، أنه لن يكون الا "واجهة" [1] . وقد أثارت رغبة اسماعيل فى تعيين الكولونيل جوردون "استياءا بالغا ، كما يقول البارون دى ميشيل ، قنصل فرنسا العام فى مصر فى ذلك الوقت ، إلى حد بدا معه الخديوى مترددا فى اللحظة الأخيرة" [2] . وبعد مفاوضات جرت بين فرنسا وإنجلترا ، لم يسع الخديو الا الامتثال لرغبتهما وأصدر فى ٣٠ مارس مرسوما نصت مادته الأولى على "منح اللجنة أوسع الصلاحيات" . وكان برنامج عمل لجنة التحقيق قد حدد بمعرفة المسيو جوشين والمسيو جووبير ، كما عين أعضاؤها بعد مشورتهما . وقد جاء فى برقية موجهة من المسيو وادينجتون الى القنصل الفرنسى فى مصر ما يلى : "لقد أبرقت الى لندن لتأييد تشكيل لجنة تضم المسيو دى ليسبس رئيسا والمسيو ويلسون نائبا للرئيس ، ومن يعين من زملائه ومفوضى الدين الأربعة . وقد قبل المسيو جوشين والمسيو جووبير هذا التشكيل" [3] . ولابد أن نشير هنا الى أن تأييد القوى للدائنين ولممثليهم حتى ذلك الوقت كان تأييدا غير رسمى . وقد ضمت اللجنة فى عضويتها ، بالاضافة الى هؤلاء ، رياض باشا ممثلا للحكومة المصرية . وعين المسيو ليرون ديرول سكرتيرا لها . وبدأت اللجنة عملها كما يذكر المسيو دى فريسينيه ، قاصدة ادانة اسماعيل . ومارست حقها فى استجواب الوزراء وكبار الموظفين بصورة كاملة ، بل الى حد مبالغ فيه . ووصل الأمر بشريف باشا ، ناظر الحقانية فى ذلك الوقت ، الى الاستقالة لأنه لم يكن يريد أن يمثل بشحصه أمام اللجنة . وخلال شهر أغسطس من هذا العام رفع المحققون المفوضون تقريرا أوليا الى الخديوى . وقد أشرنا أكثر من مرة إلى هذا التقرير فى حديثنا عن الضرائب

---

(١) أنظر Colonel Gordon in Central Africa ، ص ٣١٠

(٢) الوثائق الرسمية الفرنسية ، شئون مصر ، ١٨٧٨ - ١٨٧٩

(٣) المصدر السابق ، ص ١٤

والمحاسبة . وينقسم هذا التقرير إلى قسمين : الأول يتعلق بالحالة العامة للادارة المصرية وعلاقتها بمالية البلاد ، ويتعلق الثانى بحالة الميزانية . ويرمى الاتجاه العام للتقرير إلى الحد بقدر الإمكان من سلطات رئيس الدولة الذى تعتبره اللجنة مسئولا عن الوضع الحرج القائم فى مصر . وترجع مسئوليته عن هذا الوضع إلى أنه يتمتع بسلطات لا حدود لها" . فلنحد منها من أجل الصالح العام للبلاد . لذلك ،قدمت اللجنة ، فى ختام القسم الأول من تقريرها ، المقترحات التالية :

- لا يجوز جباية أية ضريبة إلا بمقتضى قانون منشور فى مجموعة قوانين رسمية .
- ممارسة السلطة التشريعية المقترنة بالضمانات بما يسمح بإصدار قوانين الضرائب وتطبيقها على جميع السكان فى مصر دون تفرقة بسبب جنسياتهم .
- وضع جميع المحصلين عمليا تحت رئاسة نظارة المالية ، على أن يخضعوا محليا لإشراف مفتشين تابعين للادارة المركزية .
- إصلاح عمليات المحاسبة ، وتنظيم حسابات الميزانية .
- تكوين صندوق للاحتياطى لمواجهة العجز الذى قد يطرأ فى بعض السنوات بسبب عدم كفاية فيضان النيل .
- تشكيل قضاء مستقل تقدم إليه المطالبات المتعلقة بالضرائب .
- الغاء جميع الضرائب التى تكون ذات حصيلة ضئيلة .
- اعادة النظر فى الضريبة العقارية والرسوم الجمركية [١] .

ووفقا لما جاء فى القسم الثانى من التقرير ، بلغت قيمة الديون غير المجمعة للدولة ٦ ٢٧٦ ٠٠٠ جنيه إنجليزي، ووصل العجز فى سنة ١٨٧٨ الى ٣ ٤٤٠ ٠٠٠ جنيه . وكان لابد من ايجاد المال الذى يسمح بمواجهة هذا العجز وسداد هذه الديون . وقد جاء فى خاتمة القسم الثانى من التقرير أنه من الانصاف ، "قبل التفكير فى فرض أعباء جديدة على الممولين، أو مطالبة الدائنين بالتضحية بجانب من حقوقهم التى اكتسبوها بموجب العقود والمراسيم ، أن يسهم رئيس الدولة ، وهو المسئول الوحيد عن هذا الوضع بحكم أنه لم يكن هناك أى قيد على سلطاته ، فى حدود ثروته فى تغطية هذا العجز الناجم عن الطريقة التى استخدم بها سلطاته" .

---

(١) الوثائق الرسمية الفرنسية ، شئون مصر ، ١٨٧٨ ، ١٨٧٩ ، ص ٥٣ – ٥٤

"لذا نعتقد أنه يتعين علينا أن نطلب إلى سمو الخديوى التفضل بتخصيص كامل أملاك دوائره لتصفية هذا العجز" . ويمكن أن يفيد هذا التخصيص ، ليس فقط فى مواجهة هذا العجز ، بل كذلك فى تحسين عائد هذه الأراضى . فالدخل الذى يتحقق من الـ ٩١٧ ٠٠٠ فدان ، التى تتشكل منها أملاك الأسرة الخديوية ، لم يكن يزيد على ٨٥٠ ٠٠٠ جنيه انجليزى ، وهو دخل ضئيل للغاية .

بدا إسماعيل مترددا إزاء ما انتهت اليه اللجنة . لكنه قرر فى ٢٣ أغسطس ، وبضغط من نوبار باشا ، أن يقول للمستر ريفرز ويلسون ، فى خطاب وجهه إليه "أما فيما يتعلق بالنتائج التى توصلتم اليها فاننى أقبلها" . وفى الثامن والعشرين من الشهر نفسه صدر الأمر العالى الشهير الصادر فى هذا اليوم موجها إلى نوبار باشا وجاء فيه : "اننى أريد من الآن فصاعدا الحكم من خلال مجلس للنظار ، ويجب أن يكون جميع أعضاء المجلس متضامنين فيما بينهم، وهذه مسألة جوهرية" . وكلف نوبار باشا بتشكيل الوزارة ، وطلب الى المستر ريفرز ويلسون التعاون معه فى هذا الأمر . وقد كلف هذا الأخير ، تحت إشراف نوبار باشا ، بالتعاقد على قرض جديد فى أوروبا يستخدم لتجميع الديون السائرة ومواجهة العجز فى الميزانية، وكان هذا هو منشأ قرض الدومين الذى عرف فيما بعد باسم قرض روتشيلد . وقبل التعاقد على هذا القرض ببضعة أيام ، صدر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ مرسوم تخلت فيه الأسرة الخديوية عن ممتلكاتها . وجاء فى ديباجة هذا المرسوم : "أن أعضاء أسرتنا قرروا التخلى عن جميع ممتلكاتهم العقارية ونقل ملكيتها الى الدولة لتمكينها من تسوية الأوضاع المالية للحكومة بصورة مستقرة ومنصفة" . وقد صيغت المادة الثانية منه على النحو الآتى : "يتم عقد قرض باسم الدولة بما لا تزيد قيمته الاسمية عن ٨ر٥ مليون جنيه كحد أقصى" . وتنص المادة الثالثة على أن : "تضمن هذا القرض الأملاك التى تنازلت عنها أسرتنا للدولة والتى تضم ٤٢٥ ٧٢٩ فدانا من الأراضى والعقارات المبنية . ويصل الدخل الصافى لهذه الأراضى والعقارات الى ٤٢٦ ٤٢٢ جنيها انجليزيا سنويا" . وفى حالة عدم كفاية هذه الإيرادات لخدمة هذا القرض تتم تغطية الفرق من الإيرادات العامة للحكومة . ومن أجل توفير مزيد من الضمانات ، وبناء على الحاح السادة دى روتشيلد على الحكومة الفرنسية ، أنشأ المرسوم ادارة

خاصة تتكون من ثلاثة أعضاء : مصرى وانجليزى وفرنسى لإدارة هذه الأملاك وتسليم إيراداتها للمتعاقدين .

وخلال شهر أكتوبر أصبح المستر ويلسون وزيرا للمالية المصرية بصفة نهائية . وبصفته ممثلا للحكومة المصرية ، أبرم فى ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ مع المستر روتشيلد وأولاده فى لندن ، والسادة روتشيلد اخوان فى باريس ، اتفاقية بشأن قرض الدومين . وفيما يلى ملخص لهذه الاتفاقية : "تصل القيمة الاسمية للقرض الذى يتم بموجب الترخيص الوارد فى مرسوم ٢٦ أكتوبر الجارى ، وللقواعد المبينة فيه ، إلى مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ ٨ جنيه إنجليزى بفائدة ٥٪ سنويا . وتدفع الفوائد كل ستة أشهر فى الأول من يونيو والأول من ديسمبر من كل عام ، وتستحق الدفعة الأولى فى أول يونيو سنة ١٨٧٩ . وتصدر السندات النهائية بفئات ٢٠ و ٤٠ و ١٠٠ و ٢٠٠ و ٠٠٠ ١ جنيه انجليزى ويرفق بها كوبونات نصف سنوية تدفع قيمتها بواسطة فروع بنك روتشيلد . ويتم إهلاك هذا القرض عن طريق اعادة الشراء بسعر السوق اذا كان هذا السعر أقل من القيمة الاسمية أو بالقرعة اذا زاد عنه . ويخصص لهذا الاهلاك جميع المبالغ الناتجة من بيع أملاك الدومين أو أى مبلغ آخر يتوفر بعد سداد الفائدة . وتتم جميع عمليات السحب بالقرعة أو إعادة الشراء تحت مراقبة بنك روتشيلد فى لندن الذى سيقوم بالغاء جميع السندات والكوبونات المستهلكة وتسليمها إلى ممثل المالية المصرية فى لندن . ويسدد البنك المذكور مقدما إلى الحكومة المصرية مبلغ ٠٠٠ ٢٢٥ ١ جنيه إنجليزى لسداد قيمة كوبون الدين الموحد المستحق فى أول نوفمبر سنة ١٨٧٨ . ونظرا لأن بنك روتشيلد ليس إلا ممثلا للحكومة المصرية فى هذه العملية وأنه لا يتقاضى أى مبلغ مقطوع من قيمة القرض ، فإن المبلغ المسدد مقدما سيعتبر بمثابة دين خاص تدفع عنه الحكومة المصرية فائدة ٧٪ سنويا ، وتستقطع هذه الفائدة من أول تحصيلات تتم لحساب هذا القرض . وتصل جملة المبلغ المتحصل من هذا القرض ،بعد خصم المصروفات (بنسبة ٥ر٢٪) وكذلك ٥٠٠ ٢١٢ جنيه إنجليزى تخصص لسداد المبلغ الذى سيستحق فى أول يونيو سنة ١٨٧٨ ، الى ٠٠٠ ٧٨٠ ٥ جنيه إنجليزى [١] .

---

[١] أنظر تقرير لجنة التحقيق

وقد استخدم المبلغ المتحصل من هذا القرض لإنهاء الديون السائرة ، وذلك بعد إستقطاع ٠٠٠ ٢٦٠ ١ جنيه إنجليزى خصصت لسداد قيمة الكوبون المستحق فى أول نوفمبر سنة ١٨٧٨ . "لقد رأينا بهذه المناسبة كيف انقضّت على ناظر المالية جماعة من الدائنين كان كل منهم أشد تعجلا من صاحبه لاستيفاء دينه"[١] . ويقول مراسل "التايمز" أن ناظر المالية كان حريصا على اتمام تصفية الديون السائرة طبقا لقواعد محايدة تمام الحيدة . فلن تقدم بعد الآن تضحيات غير معقولة لصالح حملة السندات ، ولن تدفع بعد الآن كوبونات يأبى الشرف المالى أن تدفع ، ولكن كل جهد ممكن سيبذل للحفاظ على الجدارة المالية المصرية على الأسس التى وضعها المسيو جوشين"[٢] .

وقد ثارت صعوبة بالغة فى فحص هذه الديون . فقد كان هناك أولا دائنون بأيديهم أحكام قضائية صادرة لصالحهم من المحاكم المختلطة . وكان لابد من السداد لهؤلاء . "وبلغت قيمة الأحكام الصادرة ضد الحكومة المصرية والتى لم تنفذ حتى ١٥ مايو سنة ١٨٧٨ مبلغ ٠٠٠ ٧٤١ جنيه إنجليزى ، وصدرت منذهذا التاريخ أحكام جديدة كثيرة بمبالغ كبيرة"[٣] .وكان الموردون والدائنون من جميع الجهات يتقدمون ويتعجل كل منهم الحصول على نصيبه من هذه الكعكة (٠٠٠ ٥٠٠ ٨ جنيه إنجليزي) .

ولم يكن بوسع ناظر المالية أن يسدد كل ما هو مطلوب منه ، لاسيما وأن قيمة القرض لم تكن ستصل كلها دفعة واحدة. وكان المركز المالى للبلاد حرجا فعلا. فمع وجود عجز فى ميزانية سنة ١٨٧٨ بلغ ، كما ذكرنا من قبل ، ٠٠٠ ٤٤٠ ٣ جنيه إنجليزى ، وعجز فى سنة ١٨٧٩ بلغ ٠٠٠ ٣٨١ جنيه انجليزى ، لم يكن من السهل أن يتم فى وقت أحد الوفاء بالديون السائرة وخدمة الدين المجمع وتوفير ما يلزم للنفقات الادارية . بل إن صندوق الدين كان قدأوقف سداد قسط إهلاك الدين الموحد بعد كوبون نوفمبر سنة ١٨٧٨ . ولم تتحسن الأمور كثيرا فى سنة ١٨٧٩ .

---

(١) أنظر L'Economiste Francais ، فبراير سنة ١٨٧٩ ، ص ١٢

(٢) المرجع السابق

(٣) التقرير الأولى للجنة التحقيق

وينبغى أن نشير إشارة عابرة إلى أنه كان من نتيجة تعيين المستر ويلسون وزيرا للمالية والمسيو دى بلينيير وزير للأشغال العمومية ، فى ظل النظام الجديد الذى أوجده الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، أن توقف عمل المراقبين العامين المعينين بموجب مرسوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٦ ولكن "بشرط أن يعودا الى العمل تلقائيا اذا أعفى أحد الوزيرين الفرنسى أو الإنجليزى ، اللذين استدعيا للقاهرة ، من منصبه دون موافقة مسبقة من حكومته"[1] . وبذلك أصبح كل شىء بأيدى الوزارة .

واستأنفت لجنة التحقيق عملها خلال شهر ديسمبر سنة ١٨٧٨ برئاسة المستر ويلسون بهدف الوصول إلى نتيجة نهائية ووضع نظام "يؤمن حسن سير العمل فى المرافق العامة ويكون محققا للمصلحة العامة ومصلحة الدائنين على حد سواء" . وكان من بين أعضاء اللجنة ثلاثة وزراء هم المستر ويلسون والمسيو دى بلينيير ورياض باشا . وقدمت اللجنة فى أبريل سنة ١٨٧٩ تقريرها الى الخديوى وأرفقت به "مشروع قانون لتسوية مؤقته للوضع المالي" . وكان هذا المشروع قائما على أساس أن مصر فى حالة إعسار ، وأنه ينبغى لذلك تصفية أصولها وخصومها وفقا للقواعد التى ينص عليها القانون بالنسبة للأشخاص الذين يشهر إفلاسهم . وحدد هذا التقرير مصير ضريبة المقابلة . "فقد عدلت ضريبة الأطيان بحيث تعود إلى قيمتها التى كانت عليها قبل فرض ضريبة المقابلة التى تقرر إيقاف تحصيلها" . واعتبرت المبالغ السابق تحصيلها لحساب المقابلة دينا للممولين . وقد اعتمد الترتيب المقترح على المبادئ الثلاثة التالية :

" أ – أنه لا ينبغى أن يطلب إلى الدائن عمل أية تضحيات قبل أن يكون المدين قد قام بكل التضحيات المعقولة .

"ب – أن الطريقة التى تتبع فى توزيع التبعات بين الطبقات المختلفة للدائنين يجب أن تكون أقرب ما يمكن من تلك التى تتبع فى الحالة المشابهة المتمثلة فى إفلاس الأشخاص فى مصر .

"ج – يجب أن يكون هذا الترتيب ملزما لجميع الأشخاص المعنيين ."

---

[1] أنظر الوثائق الرسمية الفرنسية ، شئون مصر ، سنة ١٨٧٨ ، ص ١٣٤

وكان لهذا المبدأ الأخير الذى وضعته لجنة التحقيق أهمية خاصة . فقد كـانت الترتيبات التى وضعت فى سنة ١٨٧٦ موضع إعتراض أحيانا أمام المحاكم المختلطة التى كانت تحكم لصالح الدائنين . ومن ثم ، لن يكون من الممكن الوصول الى شىء مستقر ما لم تحترم هذه المحاكم الترتيب المقترح .

وهذا هو المبدأ الذى أخذ به فيما بعد عند اصدار قانون التصفية .

كان إشهار إفلاس مصر أمرا شنيعا فى نظر إسماعيل . وقـد أدت بـه بعض الظروف السياسية إلى التخلى عن وزيريه الأوروبيين قبل أيـام مـن وعد المستر ويلسون له بتقديم التقرير النهائى للجنة التحقيق . والآن ، وبعد أن قدم إليـه التقرير ، لم يكن يريد أن يقبل بالنتائج التى توصل اليها . وكان من بين الأسباب التى دعته الى ذلك الطريقة التى عومل بها خلال الفترة التـى تولـت فيها الـوزارة التـى شـارك فيها أوروبيون مسئولياتها . فقد أبعد عن الإطلاع على ما يدور من أمور إلـى الحد الذى دعاه لأن يشكو من ذلك الى القنصلين العامين لفرنسا وانجلترا اللذين كانا يلاحقانه بطلباتهما ، ويفرضان عليه المسئولية عن كل اضطراب يمكـن أن يحدث فـى الإدارة وفى البلاد . وكان هذا التدخل المفرط مثيرا له . وها هم يطالبونه بأن يخضع له مـن جديد . وقد ذكرت له اللجنة عند تقديم تقريرها "أن هذا الحل لم يكن مـن الممكـن أن يـأتى إلا مـن وزارة كـان للعنصر الأوروبـى نصيب مشروع مـن النفوذ فـى سـير أعمالها" . وكان صبره على هذا النفوذ قد نفد . وكـان يريد أن يمسك بأيديه زمـام سلطاته القديمة ، أو على الأقل ما يكفى منها لاشعاره بأنه لا يزال ملكا على مصر .

كان إسماعيل يعلم بما إحتواه تقرير لجنة التحقيق ، وان يكن بشكل تقريبـى ، حتى من قبل أن يقدم اليه . أما مشروع القانون الذى أرفق به فقد كان الخديوى علـى علم به منذ فترة من الزمن ، فاكتفى لذلك بمجرد إعادة قراءة ما جاء فيه .

وفى الأيام الأولى من شهر أبريل قدم شريف باشا الى الخديوى "خطـة ماليـة اقترحهـا وناقشـها الأعيـان والشخصيات المرموقـة والموظفـون الدينيـون والمدنيـون والعسكريون فى مصر". وهناك ما يدعو للإعتقاد بأنـه كـان للخديـوى دور كبير فـى اعداد هذه "الخطة المالية" ، لا سيما إذا اطلعنا على تصريحه فى الخامس من أبريل ، ردا على مشروع المستر ويلسون وعلى خطة الأعيان والشخصيات العامة . فقد بـدأ

هذا التصريح قائلا :"أن مصر ليست فى حالة إعسار"[١] . وقد تضمن الخطاب الذى رفعت به الخطة المالية إلى الخديوى شكوى مجلس شورى النواب الشديدة من الوزارة الأوروبية . "لقد أنتهك بعض الوزراء حقوق المجلس واعتبروا قراراته حبرا على ورق ... إن مجلس النظار يقدم مشروعا يريد به اشهار افلاس الحكومة والغاء قانون المقابلة . وكل هذه التصرفات تضر بمصالحنا وتتعارض مع حقوقنا ، ولن نقبل أبدا أن توضع موضع التنفيذ"[٢] . وكان اسماعيل يؤيد تأييدا حارا قضية هؤلاء النواب ، لأنها كانت فى الواقع قضيته هو . وها هو ، بعد أن كان فى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ يشكو من أعباء خدمة الدين ويطالب بتخفيضها ، يرى أن حالة البلاد ومواردها تسمح بالابقاء على عقودها على ما هى عليه وبتنفيذ الأحكام القضائية .

ويقول اللورد كرومر أنه كان من المستحيل تنفيذ هذه الخطة . فقد قدرت الايرادات لسنة ١٨٧٩ بمبلغ ٩٨٥٧٠٠٠ جنيه انجليزى بزيادة قدرها ٨٠٠٠٠٠ جنيه عما قدرها به المفوضون بالتحقيق الذين كانوا يرون أنها تبلغ ٩٠٦٧٠٠٠ جنيه فقط . وكان هذا التقدير الأخير نفسه متفائلا أكثر من اللازم[٣] .

على أية حال فإن إسماعيل لم يتردد فى تأييد حركة الأعيان . فكلف شريف باشا فى ٧ أبريل بتشكيل وزارة وطنية ، وأصدر فى الثانى والعشرين من الشهر نفسه مرسوما بشأن تسوية ديون الحكومة . وتبدأ ديباجة هذا المرسوم بعبارة "بالنظر الى الالتماسات والى المشروع الذى قدمته لنا الأمة" . وأبقى المرسوم على نظام المقابلة ، وخصص العائد منه ، على نحو ما نص عليه مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، لخدمة وإهلاك القروض قصيرة الأجل المبرمة فى السنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ . ولم يمس الدين الممتاز بل ظل كما هو . وخفض سعر الفائدة على الدين الموحد بنسبة ١٪ . وعلى حد تعبير اللورد كرومر : "أليس فى ذلك اشهارا للإفلاس !" . أما بالنسبة إلىالديون غير المجمعة "فان المبالغ المستحقة لموظفى الدولة ومعاشات المتقاعدين ستدفع نقدا وبالكامل" . وسيحصل باقى الدائنين

---

[١] أنظر الوثائق الرسمية الفرنسية ، شئون مصر ، ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ، ص ١٧٢

[٢] المرجع السابق

[٣] كرومر ، المرجع سالف الذكر ، ص ٩٧

على ٥٥٪ من مستحقاتهم من رصيد قرض روتشيلد ، ويحصلون على الباقي بموجب سندات لحاملها ذات فائدة بنسبة ٥٪ .

ولا توجد في الحقيقة اختلافات جوهرية بين نصوص هذا المرسوم ونصوص مشروع القانون الذى قدمه المستر ويلسون والذى أيده المفوضون بالتحقيق . وقد لاحظ ذلك المسيو وادينجتون ، وزير خارجية فرنسا . لكن موقف اسماعيل تجاه الوزيرين الأوروبيين كان هو الدافع القوى له لإظهار عدائه لما انتهت إليه لجنة التحقيق من نتائج . وكان لهذا الموقف مبرراته لدى الخديوى . فقد أمضى شطرا كبيرا من حكمه فى السعى للحصول من السلطان على حقوق كلفته ثمنا باهظا، وها هو يرى أن أحلامه فى الإستقلال ،والتى كانت تراوده منذ إعتلائه العرش، تتبدد وأن حقوقه تنتقل من أيدى تركيا الى أيدى أوروبا دون أن يفيد هو نفسه منها . وكانت مصلحته الشخصية تتفق مع مصلحة الحزب الوطنى الذى كان يتشكل حينئذ فى مصر وقد عبرت الرسالة التى حررها شريف باشا بصفته رئيسا لمجلس النظار فى ٧ مايو سنة ١٨٧٩ عن جميع المظالم التى كان يشعر بها هذا الحزب تجاه التدخل الأوروبى . فقد أشارت هذه الرسالة الى "أن المستر ويلسون ، الذى دعاه مجلس شورى النواب للحضور أمامه لعرض مشروعاته رفض الاستجابة لهذه الدعوة ، بينما قام زميله وزير الأشغال العمومية ، الذى كان قد قدم الى المجلس النظم التى أعدها ، بوضع هذه النظم موضع التطبيق ، دون أن يأخذ فى الاعتبار على أى نحو الملاحظات التى أبداها النواب .

"فسواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الإدارية فانه لم تطبق أى من أوجه الاصلاح التى كانت لازمة للبلاد" .

وقد رخص لناظر المالية فى استقدام ٤٢ مهندسا من أوروبا بينما توجد داخل البلاد جميع العناصر اللازمة للقيام بمثل هذه المهمة على أحسن وجه (انشاء المساحة التفصيلية)[1] .

ولم يكن لهذه الاعتبارات أية قيمة فى نظر أوروبا . ففى ١٨ مايو احتج القنصلان العامان لألمانيا والنمسا على التسوية المالية التى تضمنها مرسوم ٢٢

---

[1] أنظر الوثائق الرسمية الفرنسية ،شئون مصر ، ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ، ص ٣٠٣ و ٣٠٤

أبريل . "وأعلنا فى هذا الاحتجاج أن هذا المرسوم مخالف للترتيبات الدولية ، وألقيا بالمسئولية عن ذلك على نائب الملك "[1] . وفى الثامن من يونيو حذا مجلسا الوزراء الفرنسي والبريطاني حذو نظيريهما فى برلين وفيينا واعترضا بدورهما ورفضا الإعتراف بأية قيمة لنصوص مرسوم ٢٢ أبريل" . وأمام هذا الإعتراض من جانب القوى الأربع رأى إسماعيل ، بالتشاور مع مجلس نظاره ، أن يعرض هو هذا المرسوم على القوى لاقراره من جانبها ، ولكن هذه الخطوة لم تؤد إلى أية نتيجة.

كانت أوروبا قد سئمت الخديوى فعلا . وكانت المحادثات قد بدأت بين مجالس الوزراء المختلفة لحمله على التنازل عن العرش ، ولكن الخديوى لم يتفهم الأمر على هذا النحو ، وكان يريد الرجوع بشأنه الى السلطان . ولم تكن تهديدات الحكومتين الفرنسية والانجليزية لتخيفه . على أن الباب العالى ، ودون انتظار نتيجة التفاوض على ذلك بين القوى ، خلع اسماعيل بموجب برقية بتاريخ ٢٦ يونيو وولى ابنه توفيق باشا مكانه. وغادر إسماعيل مصر بعد ذلك بأربعة أيام ولم يعد إليها أبدا . وقيل أنه كان يبكى عندما شاهد شواطىء بلاده تتلاشى أمام ناظريه عند الأفق . "وهكذا انتهى أمر أمير كان من الممكن أن يكون مصيره أفضل من ذلك . فعلى الرغم من عيوبه الكبيرة فقد كانت له صفات جديرة بكل تقدير . ولئن كان داهية مغرورا وقليل الحذر مما يخفيه الغد ، ولئن كان مسرفا ومحبا للمظاهر ، فإنه كان مع ذلك يتمتع بالنفوذ والذكاء فيما يقوم به من أعمال"[2] . وعندما وصل إلى نابولى وجه إلى السلطان الرسالة التالية :

"إننى لا أجهل العطايا والمساعدات التى أغدقها علىّ جلالة السلطان . وقد استعنت بقوته من أجل حمايتى من الضغط الأجنبى الذى تعرضت له بعد أن قضيت ستة عشر عاما مليئة وغنية ؛ فخلال فترة ادارتى للبلاد تمت تغطية مصر بشبكة من السكك الحديدية ، وحدث توسع كبير فى شق الترع التى تزيد من خصوبة تربتها ، وأنشىء ميناءان كبيران فى السويس والإسكندرية ، وتم القضاء على مصادر الرقيق فى أفريقيا الوسطى حيث رفرف علم الإمبراطورية على نواح كان لا يزال غير

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٠٨

(٢) المرجع سالف الذكر ، ص ١٧٨

معروف فيها ، وشهدت مصر الإنتهاء من حفر القناة التى تربط بين البحرين وتسلمتها بالفعل . واستهللت أخيرا ، وبعد مقاومة طويلة ، الاصلاح القضائى الذى من شأنه أن يضع حدا لبطء التقاضى الناجم عن تعدد جهات الولاية القضائية الأجنبية وأن يفرض السرعة فى التقاضى على النحو الذى يسمح بتهيئة الوسائل الكفيلة بنشر العدل على نحو منسق وهو ما يقتضيه اتصال حضارات الشرق بالحضارات الأجنبية"[١] .

ليس بوسع أحد أن يشيد باسماعيل بأكثر من ذلك . وكل الذى ذكره صحيح لولا أن هذه الاصلاحات الطيبة تمت كلها بتكلفة باهظة أدت به الى الخراب ثم الى خلعه عن العرش. وقد أنصفه المسيو كيف اذ نسب اليه كل هذه الاصلاحات ولكنه قدم فى الوقت نفسه كشفا لحسابات الدولة عن الأعوام من ١٨٦٤ الى ١٨٧٥ بجانبيها الدائن والمدين ، والذى يتبين منه الاسراف غير المعقول للحكومة المصرية .

وندرج فيما يلى بيان هذه الحسابات :

	الايرادات(جنيه انجليزي)		المصروفات(جنيه انجليزي)
الايرادات العامة	٩٤ ٢٨١ ٤٠١	نفقات الادارة	٤٨ ٨٦٨ ٤٩١
القروض (المبالغ المحصلة فعلا)	٣١ ٧١٣ ٩٨٧	جزية الباب العالي	٧ ٥٩٢ ٨٧٢
ناتج بيع أسهم قناة السويس	٣ ٩٧٦ ٥٨٣	الأشغال العامة	٣٨ ٢٤٠ ٠٥٨
الديون السائرة	١٠ ٢٤٣ ٠٧٦	مصروفات استثنائية	١٠ ٠٣٩ ٥٤٥
		قناة السويس	١٦ ٠٧٥ ١١٩
		خدمة الدين	٣٤ ٨٩٨ ٩٦٢
المجموع	١١٨ ٢١٥ ٠٤٧	المجموع	١٤٨ ٢١٥ ٠٤٧

[١] أنظر كوشريس ، المرجع سالف الذكر

وأنا أشك من جانبى فى دقة هذه الأرقام وبالذات ما يخص منها القروض . ووفقا لتقرير كيف نفسه فان المبلغ المتحصل فعلا من القروض يزيد على أربعين مليونا بعد خصم قيمة القرض الخاص بالخديوى والذى أبرم فى سنة ١٨٧٠ . واذا ما خصمنا ، بالاضافة الى ذلك ، وان لم يكن لذلك مبرر جدى ، قروض عامى ١٨٦٥ و ١٨٦٧ يبقى لدينا خمسة وثلاثين مليونا نقدا حصلت فى عهد إسماعيل . ولذا يتعين أن نضيف إلى الإيرادات المذكورة أكثر من ثلاثة ملايين .

أما قائمة المصروفات فهى تتحدث عن نفسها . ان بلدا لا يملك إيرادات تزيد فى المتوسط عن ستة ملايين ، ثم ينفق أربعة منها على الأشغال العامة والنفقات الاستثنائية ، يعتبر فيما يبدو لى بلدا مسرفا حقا .

لقد كانت السنوات الأخيرة من عهد إسماعيل أكثر إشراقا ولا سيما إذا أخذنا فى الإعتبار المعارضة الشديدة التى كانت تبديها أوروبا ضده . لو أن القوى اقتصرت على إعطائه النصيحة وإعارته الرجال الذين يعملون فى مصر لصالح مصر أولا وقبل كل شيء لكانت قد قامت بعمل مجيد فعلا . ولكن الأمر لم يكن – مع الأسف – كذلك ، بل ويحملها تدخلها المفرط فى شئون مصر من المسئولية عن الوضع الحرج الذى آلت إليه الأمور ما لا يقل ، ان لم يزد ، عما يتحمله إسماعيل منها .

الفصل الخامس

توفيق

قانون التصفية

بعد إختفاء اسماعيل من المسرح أصبح أمر مصر كاملا بأيدى أوروبا . وكان خليفة إسماعيل ، توفيق باشا ، رجلا لا يعترض على شيء ، ويترك الأمور تسيرفى سبيلها ، وكان فى أشد الأوقات حرجا يقف فى صفوف المتفرجين بدلا من أن يكون مع الممثلين على خشبة المسرح [١] .

ويتحدث عنه اللورد كرومر بشيء من التعاطف فيقول إنه كان شخصا عاديا قليل التعليم ذا فضائل سلبية فى معظمها [٢] : "مع اعتلاء توفيق العرش تولى الأمر أمير شريف حسن النية ذو أخلاق طيبة ، مقتصد ولكنه ضعيف لا هيبة له ، محدود الذكاء ، تتقاذفه المؤثرات المتعارضة وعاجز عن السيطرة على المواقف الصعبة. لذلك كان محتما على مصر مقدما أن تتعرض للاضطرابات وللتنافر وأخيرا للخلافات والمغامرات [٣] . "وكان توفيق بلطفه وخجله وتخوفه وعجزه عن المبادرة والحركة النشطة، يبدو وكأنه خلق للدور الذى كانت انجلترا (بعد أوروبا) تريد تكليفه بالقيام به"[٤] . "هكذا كان الأمير الذى أدت سخرية القدر إلى أن يخلف إسماعيل العظيم" [٥] .

اعتلى توفيق عرش مصر فى الوقت الذى كانت تحتاج فيه إلى رجل يجمع إلى النشاط نفاذ البصيرة ، يستطيع السيطرة على مثل هذا الموقف الصعب الذى كان يواجهه ، ويوحى شخصه وتوحى أفعاله بالثقة ، وله من القوة ما يسمح بأن يبرهن لأوروبا على أن مصر قادرة على أن تتخلص من سيطرتها . ومع الأسف ، لم يكن

---

[١] أنظر سير أوكلاند كولفن ، The Making of Modern Egypt

[٢] كرومر ، المرجع السابق ، ص ١١٩

[٣] دى فريسينيه ، المرجع السابق ، ص ١٧٩

[٤] كوشان ، المرجع السابق ، ص ٨٥

[٥] دايسي، المرجع السابق ، ص ٢٢٩

لدى توفيق أى من هذه الصفات . فقد وجد التدخل الأوروبى ، الذى كافحه اسماعيل بكل قوته ، أرضا خصبة فى عهد توفيق يستطيع أن يصول فيها ويجول ليصل بشكل أو بآخر إلى التهام البلاد .

"وكانت أول أيام حكم توفيق هادئة ، على نحو ما يحدث كثيرا فى أعقاب الإضطرابات الشديدة . ولكن الأفق كان يزداد إظلاما فى نظر المراقب اليقظ . ذلك أن خضوع الخديوى الجديد بالكامل لرغبات القوى الأجنبية، وتدخلها السافر فى حكم مصر ، وجهودها المستمرة لصالح الدائنين الأجانب ، والشعور بالثأر الذى كان يراود أنصار إسماعيل ، وفوق هذا كله الافتقار إلى التوجيه السليم فى الداخل ، كانت كلها بذورا لتعقيدات مقبلة" [1] .

فقد أراد السلطان من وراء خلع إسماعيل أن يسترد الامتيازات التى كان الخديوى المخلوع قد اشتراها بتكلفة باهظة لنفسه ولمصر . يقول الأستاذ رينو "إنها كانت فرصة للسلطان لم يكن يحلم بها لكى يعيد رسميا تأكيد حقوقه فى السيادة على مصر والرجوع عن تنازلات قدمها بغير روية (بل عن طريق الرشوة) فأسرع بانتهازها" [2] . ولكن هيهات ، فقد تصدت له القوى ، وفرنسا بوجه خاص . كان السلطان يريد العودة إلى فرمان محمد على لكن فرنسا كانت مصرة على الإبقاء على فرمان سنة ١٨٧٣ . وكانت ترى "عدم المساس بالأوضاع أو بالمؤسسات ، طالما أن الشخص ، وهو وحده المذنب ، قد نزل به العقاب" [3] . وكتب مسيو وادينجتون ، وزير الخارجية فى ذلك الوقت ، يقول : "كان فرمان سنة ١٨٧٣ قد أبلغ إلينا رسميا عند صدوره ، وأحطنا به ، ومنذ هذا التاريخ اعتبر أنه ذو قيمة دولية" . وذكر فى موضع آخر : "ان البـاب العالى لا يستطيع ، من خلال قرار لم يتم التشاور معنا بشأنه ، وضع اليد على مصر فى ظروفها الحالية ، دون أن يكون فى ذلك تجاوز لحقوقه" ، ويقول أيضا "أن فرمان سنة ١٨٧٣ كان يقنن ميثاقا بشأن مصر بسبب الضمانات التى نص عليها فيه ، وقد استطاع الخديوى بموجبه أن يستعين بالائتمان

---

(١) دى فريسينيه ، المرجع السابق ، ص ١٨٤

(٢) رينو ، مصر والفرمانات L'Egypte et les firmans

(٣) بورجيه ، فرنسا وانجلترا فى مصر La France et l'Angleterre en Egypte

الأوروبى من خلال قروض عديدة وأن يبرم مع القوى ترتيبات تتعلق بالاصلاح القضائى وبمختلف أنواع المصالح الاقتصادية" . وبدت انجلترا أقل تشددا بكثير مكتفية بالمطالبة بالابقاء على النظام الوراثى فى أسرة محمد على . وأمكن بعد مفاوضات مطولة مع الباب العالى الإبقاء على جانب كبير من نصوص فرمان سنة ١٨٧٣ . وينص الفرمان الجديد ، فيما يتعلق بسلطة الخديوى على عقد القروض ، على أن "يكون للخديوى حرية التصرف كاملة فى الشئون المالية للبلاد ، ولكنه لا يكون له حق التعاقد على قروض إلا إذا كانت لازمة فقط لتسوية الأوضاع المالية القائمة ، وذلك بالاتفاق التام مع دائنيه الحاليين أو ممثليهم المكلفين برعاية مصالحهم" .

ونتيجة لهذا النص فى الفرمان ، ولضعف توفيق ضعفا يضرب به المثل ، دخل ممثلو الدائنين أو بالأحرى القوى الأوروبية وفى مقدمتهم فرنسا وإنجلترا إلى المسرح وحجبوا تماما شخصية الحكومة المصرية التى ستكتفى بأن تلعب دور الناطق باسمهم عندما يطلبون إليها ذلك.

ومنذ الأيام الأخيرة من عهد إسماعيل وجد المتعاقدون على قرض الدومين أنفسهم أمام صعوبات أثارت كثيرا من الغموض حولهم . فبعد قليل من صدور المرسوم الخاص بتنازل الأسرة الخديوية عن أملاكها لصالح الدائنين فى هذا القرض ، أوقع دائنون آخرون كانوا قد استصدروا أحكاما قضائية ضد الدولة ، حجوزات على هذه الأملاك وارتهنوها لصالحهم . رغم صدور حكم من محكمة أول درجة بعدم تقدم هذه الرهون الأخيرة على الرهون التى تم من أجلها التنازل عن هذه الأملاك ، فإن محكمة الاستئناف قضت بصحة هذه الرهون وبسلامة قيدها . ونتيجة لهذا الحكم و "للتغييرات السياسية التى حدثت فى القاهرة وأدت إلى إبعاد الوزيرين الأوروبيين" ، وبفضل المساعدة غير الرسمية التى قدمتها الحكومتان الفرنسية والبريطانية ، صدر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ مرسوم ينص على عدم جواز الحجز على الأملاك التى تنازلت عنها الأسرة الخديوية للدولة وذلك إلى حين اهلاك قرض الدومين تماما. وبعد شطب الرهون القضائية السابقة على الرهون المقيدة بتاريخ ٢ و ٣ فبراير ، وهو تاريخ قيد رهن روتشيلد ، تصبح أملاك الدومين خالصة من كل حق عينى ومن كل دعوى بطلان أو استرداد لتظل مخصصة لخدمة القرض الذى تم التنازل عنها من أجله . وللمادة الثالثة من هذا المرسوم طابع خاص اذ تعترف الحكومة المصرية فيها

بعدم جدارتها بأية ثقة اذ تنص على أنه اذا وقع الرصيد المتبقى من قرض الدومين تحت أيديها فقد يتعرض للتبديد بدلا من أن يستخدم لسداد القرض . لذا نص المرسوم ، لمزيد من الضمان ، على ايداع هذا الرصيد كوديعة لدى صندوق الدين العام الذى سيتصرف فيه فيما بعد وفقا للتعليمات التى تصدرها له لجنة التصفية التى تشكل بموجب اتفاق دولى ، فان لم توجد ، فوفقا للتعليمات التى نصدرها (الخديوي) له بمساعدة القوى" ، أو بالأحرى وفقا لأوامرها .

ولم يكن هذا المرسوم كافيا لارضاء مؤسسة روتشيلد . فقد كان غامضا ليس فقط فى نظر الدائنين الذين كان بوسعهم الحجز على الأملاك ، بل كذلك فى نظر الحكومة التى كانت تستطيع معاملة أملاك الدومين من الناحية الضريبية معاملة استثنائية . لذا صدر مرسوم آخر يحظر أية معاملة من هذا النوع ويوضح أنه لا يجوز أن تفرض على المديريات التى توجد بها أملاك الدومين أية أعباء استثنائية .

وأخيرا أبرم فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨٠ اتفاق تكميلى لاتفاق ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ . ويوضح هذا الاتفاق ما جاء فى الاتفاق الأول فيما يتعلق باهلاك القرض ويقدم ضمانات جديدة للمؤسسة المتعاقدة .

وتنص المادة الرابعة التى تتناول إهلاك القرض على ما يلى : "يتكون القسط السنوى المخصص كل عام لاهلاك القرض مما يلى :

(أ) مبلغ ثابت قدره ٥٠٠ ٤٢ جنيه إنجليزى يخصم من إيرادات أملاك الدومين ، قبل سداد الضرائب المفروضة عليها ، فى المديريات التى لم تخصص إيراداتها للسداد . واذا لم تكف هذه الايرادات لسداد هذا المبلغ تدفع الحكومة الفرق . على أن هذا الضمان لا يسرى الا ابتداء من سنة ١٨٨٢ .

(ب) قيمة الكوبونات الخاصة بالسندات السابق اهلاكها بخلاف تلك الناتجة عن بيع أملاك الدومين (وسنشرح السبب فى ذلك فيما بعد) .

(ج) الفائض الذى يظل حرا من ناتج إيرادات الدومين بعد سداد جميع الضرائب .

ويعتبر الاهلاك الذى يتم من خلال هذا الفائض الأخير (ج) اهلاكا مسبقا. وبناء عليه ، فإذا لم تكف الإيرادات الصافية ، فى بعض السنوات ، لاستكمال القسط السنوى البالغ ٥٠٠ ٤٢ جنيه انجليزى ، يوقف الإهلاك العادى جزئيا فى حدود مبلغ

يساوى الإهلاك المسبق الذى تم فعلا ، وبعد تغطية هذه الإهلاكات المسبقة يستأنف الاهلاك المعادى الذى تضمنه الحكومة .

ويجب أن تخصص جميع المبالغ الناتجة عن التنازل عن أملاك الدومين لاهلاك الدين وفقا للبند الخامس من عقد ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ . يعتبر هذا الاهلاك الخاص بمثابة تخفيض في مقدار القرض . وفى هذه الحالة يخفض القسط نصف السنوى الثابت الذى يخصم من ايرادات الدومين لخدمة القرض بمبلغ مساو لقيمة الكوبونات الخاصة بالسندات التى تم اهلاكها بواسطة ناتج بيع أملاك الدومين . كما يخفض كذلك القسط السنوى المخصص للاهلاك العادى (٤٢ ٥٠٠ جنيه انجليزي) بمبلغ يعادل ٥ر٠٪ من القيمة الاسمية لرأسمال السندات التى تم اهلاكها على هذا النحو .

وتنص المادة ٦ على أنه في حالة تخلف الحكومة عن تنفيذ البند الوارد فى عقد ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ ، والذى ينص على أنه فى حالة عدم كفاية ايرادات الدومين لخدمة الدين ، تتحمل الخزانة العامة الفرق ، ففى هذه الحالة تسدد الضرائب المفروضة فى مديرية قنا ، فى حدود المبلغ الذى سيستحق بموجب الكوبون التالى ، إلى صندوق الدين العام ليكون بمثابة ضمان لسداد هذا الكوبون . وينتج عن ذلك أن ضرائب هذه المديرية تصبح ، من باب أولى ، مخصصة لخدمة القرض .

وقد يكون اتفاق ١٤ أبريل سنة ١٨٨٠ هذا هو الشق الأخير ، حتى هذا التاريخ ، من كيان قرض الدومين ، الذى رضيت به الأطراف المتعاقدة وقبلت نهائيا دفع الرصيد المتبقى من القرض. وسيبقى قانون التصفية على هذا الكيان دون أن يدخل أى تعديل عليه .

فلنعد الآن قليلا إلى الوراء . فعندما شكلت فى عهد اسماعيل الوزارة الأوروبية أوقف العمل بالمراقبة العامة التى أنشئت فى سنة ١٨٧٦ شريطة أن يعاد العمل بها تلقائيا اذا أعفى أحد الوزيرين الأوروبيين من منصبه دون موافقة حكومته . وعند اعفاء الوزيرين بالمخالفة لرغبة حكومتيهما ، طلب شريف باشا ، رئيس الوزارة التى حلت محلها ، إلى الحكومتين الفرنسية والانجليزية ، عن طريق قنصليهما فى مصر ، تعيين مراقبين جديدين . ولم تجب الحكومتان على هذا الطلب وظل منصب المراقبين شاغرا إلى أن أصدر الخديوى توفيق مرسوما فى ٤ سبتمبر ١٨٧٩ ، بالاتفاق مع

القوتين ، أعيدت بمقتضاه الرقابة "بالشروط نفسهاالمنصوص عليها في مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦" . وعين المستر بيرنج والمسيو دى بلينيير فى هذين المنصبين .

وقد باشرا عملهما بحماس وكانا يريدان القيام بدور لا يقل أهمية عن دور الوزراء اعتقادا منهما بأنهما يخلفان الوزيرين الأوروبيين المخلوعين فى كل شيء . ويتحدث اللورد كرومر (أى المستر أي. بيرنج) حديثا مؤثرا فى كتابه "مصر الحديثة Modern Egypt " عن العمل الذى قام هو وزميله به خلال فترة قصيرة من الزمن[1] . على أنه ، فى ظل الظروف التى كانت سائدة فى ذلك الوقت ، ولا سيما الحالة النفسية للشعب تجاه التدخل الأوروبى ، كان من الضرورى ادخال تعديلات على نصوص مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ فيما يتعلق بصلاحيات المراقبين العامين . لذا صدر ، بعد الاتفاق مع فرنسا وانجلترا ، مرسوم فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ضيق من مجال عمل المراقبين ولكنه منحهما فى الشئون المالية "سلطة التحقيق على أوسع نطاق بالنسبة لجميع المصالح العامة" . فهما لن يشتركا ، فى الوقت الحاضر ، فى ادارة المصالح الادارية وسيكتفيان بتسجيل الملاحظات التى تتوصل اليها التحقيقات التى يجرونها مع ابلاغها اما إلى الخديوى أو إلى النظار . وسيكون لهما صفة ومرتبة يحضران بموجبها اجتماعات مجلس النظار ويكون لهما فيه صوت استشارى . وهما يمثلان الحكومة لدى لجنة الدين العام . ولا يجوز اعفاءهما من منصبيهما الا بعد موافقة حكومتيهما .

بذلك ظل المراقبان بموجب هذا المرسوم يسيطران على الأمور من وراء ستار، دون أن يكون وجودهما ظاهرا الا فى أضيق الحدود[2] . ولم يؤد هذا الوضع إلى عرقلة الأمور على أى نحو . وبذلك ، وتحسبا لأى مرسوم أو قانون يصدر ، قاما فى نوفمبر سنة ١٨٧٩ باسماع صوتيهما لصندوق الدين وقاما بسداد قيمة سندات الدين الموحد بسعر فائدة ٤٪ . وقد أدى عملهما ، بمساعدة من النظار المصريين ، إلى صدور قوانين منصفة فى مجال الضرائب وهى قوانين ألغت الضرائب الجائرة التى كانت تزيد بمقدار ١٥٠٠٠٠ جنيه انجليزى الرسوم المفروضة على الأراضى

---

(1) كرومر ، المرجع السابق ، الفصل العاشر ، ص ١٢٩ وما بعدها

(2) كرومر ، المرجع السابق ، ص ١٣٠

العشورية التى لم تكن تدفع من قبل غير رسم ضئيل ، كما ألغت ضريبة المقابلة وغيرها .

وفى أواخر سنة ١٨٧٩ قدم المراقبان تقريرا إلى الخديوى لتسوية الأوضاع المالية دعيا فيه الحكومة المصرية إلى تسديد ديونها . وكان من رأيهما أن من غير الملائم اللجوء إلى تصفيات جزئية وترقب ظهور دائنين جدد . وكانت المفاوضات الجارية بين القوى لتشكيل لجنة للتصفية قد توقفت مؤقتا ، وكانا يعتقدان أن الطريقة الوحيدة للضغط على القوى لحملها على تسوية وضع بالغ الحرج ولا يحتمل التأخير تتمثل فى أن تقدم لها الحكومة المصرية مشروعا للتصفية . ولم تكن تلك هى نفس نظرة الحكومة الفرنسية للأمور ، فكتب مسيو دى فريسنييه ، وزير الخارجية حينذاك، إلى قنصل فرنسا فى القاهرة حتى لا يتعجل المراقبان فى تقديم مشروعهما . ذلك أنه كان يرى أن مثل هذا الأسلوب سيثير مناقشات من جانب جميع القوى مما يؤخر الوصول إلى حل نهائى . وكان يفضل استئناف المفاوضات لتشكيل لجنة للتصفية ، فكتب فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ إلى لورد ليونز ، سفير انجلترا فى باريس ، قائلا : "أليس من الأفضل بذل جهد أخير لمحاولة تنفيذ الخطة الأولية التى كانت تهدف إلى انشاء لجنة خاصة للتصفية ؟ ، فالنمسا ، التى كانت قد أثارت من قبل أكبر الصعوبات، تبدو اليوم مستعدة لتقديم التنازلات وتطلب الينا استئناف المحادثات للوصول إلى اتفاق معنا . وحتى لو افترضنا أنه لابد من التخلى عن فكرة تشكيل مثل هذه اللجنة ، ألا يكون من الطبيعى أن ننتظر أن تتقدم الحكومة المصرية إلى القوى بمشروع للتصفية يبين جميع التفاصيل ويحدد النتائج ، بدلا من اللجوء إلى محادثات جزئية ومتتابعة حول العمليات المختلفة التى تتطلبها التصفية العامة" [1] . وقد توصلت المحادثات ، التى امتدت لفترة طويلة ولاسيما من جانب ايطاليا ، إلى تصريح التزمت فيه حكومات ألمانيا ، والنمسا – المجر ، وفرنسا ، وبريطانيا العظمى ، وايطاليا ، "بقبول قرارات لجنة التصفية والالتزام بها واعتبارها غير قابلة للطعن" . كما وافقت كذلك على أن "تعترف محاكم الاصلاح بهذه القرارات باعتبارها قانونا ملزما" .

---

[1] الوثائق الفرنسية الرسمية : شئون مصر ، ١٨٨٠ ، ص ٦

وفضلا عن ذلك فقد التزموا "بالقيام معا بابلاغ هذا التصريح إلى القوى التى شاركت فى انشاء المحاكم المختلطة وبدعوتها للانضمام اليه" . وتحقق بهذا التصريح ما كانت تريده لجنة التحقيق . ولم تثر القوى الأخرى أية صعوبات للانضمام إلى هذا التصريح باستثناء اليونان وروسيا اللتان انتهتا أيضا إلى قبوله. وفى نفس اليوم صدر مرسوم أقر فى ديباجته أن مصر فى حالة اعسار وشكلت بمقتضاه لجنة التصفية التى تقوم ، انطلاقا مما انتهت اليه لجنة التحقيق ، ودون تعديل شروط قرض الدومين ، باعداد مشروع قانون لسداد الديون المجمعة ، كما يحدد الشروط التى تتم وفقا لها تصفية الديون غير المجمعة . وتأخذ اللجنة فى اعتبارها ، فضلا عن ذلك ، "ضرورة الابقاء على حرية تصرف الحكومة المصرية فى المبالغ اللازمة لضمان سير العمل فى المرافق العامة بصورة منتظمة" . ويتعين على المراقبين العامين أن يقدما إلى اللجنة البيانات التوضيحية اللازمة لأداء مهمتها . وتتكون اللجنة من سبعة أعضاء اثنان لكل من فرنسا وانجلترا وواحد لكل من الحكومات الثلاث الأخرى .

واستمرت اللجنة التى رأسها السير ريفرز ويلسون فى عملها لمدة ثلاثة أشهر ، وكان بين أيديها مصير البلاد . فلم يكن عليها أن تحدد مقدار الديون وقيمتها فحسب ، بل كذلك احتياجات مصر وما هو ضرورى لها . كان على أعضاء اللجنة اذن أن يتخذوا قرارات تتعلق بمستقبل البلاد كله ! .

وفى ١٧ يوليو قدمت اللجنة إلى الخديوى نتيجة أعمالها فى شكل قانون للتصفية وافق عليه الخديوى فورا . وكان هذا القانون الذى طال انتظاره بمثابة حل نهائى للأوضاع المالية لمصر .

وينقسم قانون التصفية إلى خمسة أبواب تتناول ثلاثة منها الدين العام ، ويتناول أحدها ضريبة المقابلة ، ويتضمن الباب الأخير أحكاما عامة . وينقسم الدين العام بطبيعة الحال إلى ثلاث فئات : الدين المجمع للدولة ، الدين المجمع للدائرة ، والديون غير المجمعة . وكان من أهم أهداف قانون التصفية انهاء هذه الأخيرة التى تشكل "جرحا دائم النزيف". وكان الهدف الثانى له متعلقا بالقروض قصيرة الأجل ، قروض السنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ . وسنرى كيف استطاع القانون تسوية هذه

القروض وتجميع الديون السائرة ، وفى الوقت نفسه تسوية مسألة خدمة الديون الأخرى .

ويتناول الباب الأول "الديون المجمعة" .

(الباب الأول)

الديون المجمعة

أولا – الدين الممتاز

ظل سعر الفائدة على سندات هذا الدين كما كان أى ٥٪ . وقد أصدرت كمية جديدة من السندات الممتازة قيمتها الاسمية ٠٠٠ ٧٤٣ ٥ جنيه انجليزى من أجل تجميع جانب من الديون السائرة . وبلغ مجموع الدين الممتاز ، بعد استنزال ما تم اهلاكه منه منذ اصداره فى سنة ١٨٧٦ واضافة قيمة السندات الجديدة ، ٠٠٠ ٦٨٩ ٢٢ جنيه انجليزى . وبلغ القسط السنوى اللازم لخدمته ، شاملا الفوائد والاهلاك ، ٠٠٠ ٢٨٧ ١ جنيه انجليزى . وضمانا لخدمة هذا الدين خصصت له الايرادات الصافية لسكك حديد الدولة ، والتلغرافات ، وميناء الاسكندرية . فاذا لم تكف هذه الايرادات لذلك يخصم الفرق ، الذى يحتل المرتبة الأولى فى الأعباء ، من الايرادات المخصصة لخدمة الدين الموحد . ويقصد بعبارة "الايرادات الصافية" كل حصيلة خزينة السكك الحديدية .. الخ ، ولا يخصم منها سوى النفقات العادية اللازمة للصيانة والاستغلال ، وتتحمل موارد الخزانة العامة جميع المصروفات الأخرى .

ثانيا – الدين الموحد

تم اصدار سندات جديدة للدين الموحد بلغت قيمتها الاسمية ٤٢٠ ٩٥٨ ١ جنيه انجليزى لاستكمال عملية استبدال القروض قصيرة الأجل . وبلغ مقدار الدين الموحد عند اصدار قانون التصفية ، وبعد اضافة هذا المبلغ ، ما قيمته الاسمية ٣٢٦ ٠٤٠ ٥٨ جنيه انجليزى . وخفضت الفائدة السنوية عليه بصورة نهائية إلى ٤٪ اعتبارا من أول مايو سنة ١٨٨٠ . وقد طرأ تعديل بسيط على الايرادات المخصصة لخدمة هذا الدين بالمقارنة لما كانت عليه فى قانون ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ . وقد خصصت له ايرادات المديريات الأربع التالية : الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وكذلك

ايرادات الجمارك والرسوم على التبغ . وألغى تخصيص الايرادات الأخرى مثل الرسوم المفروضة فى القاهرة والاسكندرية ، والرسوم على الملح .. الخ . وفى حالة عدم كفاية الايرادات المخصصة لتغطية الفائدة (٤٪) ، تتحمل موارد الخزانة العامة الفرق .

ويتم الاهلاك ، وفقا لما نص عليه قانون التصفية ، عن طريق اعادة الشراء بسعر السوق . فسندات الدين الموحد كانت قيمتها قد انخفضت بدرجة كبيرة (٤٣٪) إلى حد الاعتقاد بعدم جدوى اجراء الاهلاك عن طريق القرعة .

ويخصص للاهلاك :

(أ) الفوائض فىالإيرادات المخصصة لخدمة الدين الممتاز والدين الموحد ،

(ب) الأموال التى تتوافر بين أيدى مفوضى الدين نتيجة سقوط الحق فى إقتضاء الفوائد بالتقادم الخمسى ، أو قيمة السندات المستهلكة التى لا يتقدم أصحابها لصرف قيمتها خلال خمسة عشر عاما .

(ج) كافة الأرصدة المتبقية بعد تسوية الديون غير المجمعة .

(د) الجزء الذى يدفع إلى صندوق الدين سنويا من فائض الميزانية .

ماهو فائض الميزانية هذا ؟ ، تحدد المادة ١٦ من القانون المصروفات اللازمة للإدارة بمبلغ ٨٨٨ ٨٩٧ ٤ جنيه مصرى أى ٤٧٥ ٠٠٢ ٥ جنيه إسترلينى ، فاذا تجاوزت إيرادات المديريات والمصالح التى لم تخصص إيراداتها لسداد الدين هذا المبلغ فتكون تلك الزيادة هى الفائض فى الميزانية.

وما هى النسبة التى يمكن أن تدفع من هذا الفائض إلى صندوق الدين ؟ قد يحدث أن يكون هناك فائض فى الإيرادات المخصصة لخدمة الديون المجمعة ، فإذا بلغ هذا الفائض ٥ر٠٪ من القيمة الإجمالية للدين الموحد (أى ٠٠٠ ٢٨٣ جنيه مصري) فلا يكون هناك محل لإقتضاء أى نسبة من هذا الفائض فى الميزانية ، ويظل بذلك حيث هو لتغطية المصروفات الإدارية . أما اذا لم يصل فائض الإيرادات المخصصة إلى الـ ٥ر٠٪ المذكورة ، "يدفع الفرق اللازم للوصول إلى هذه النسبة إلى صندوق الدين العام من الزيادة فى فائض الميزانية" .

ونظرا لأن القروض قصيرة الأجل كانت ستستبدل بسندات للدين الموحد فقد ألغى قانون التصفية مخصصات خدمتها . واستبدلت سندات هذه القروض فى حدود

٨٠٪ من قيمتها الإسمية بسندات للدين الموحد بنسبة ٦٠٪ (أى أن من يمتلك ثلاثة سندات قديمة قيمتها ١٠٠ فرنك ، يحصل على أربعة سندات جديدة قيمتها ١٠٠ فرنك كذلك) .

ثالثا –أصبح صندوق الدين بموجب قانون التصفية مؤسسة دولية ، وظلت مهامه الأساسية كما كانت فى مرسوم ٢ مايو سنة ١٨٧٦ . وأعترف بالمفوضين كممثلين قانونيين للدائنين .

(الباب الثاني)

الدائرة السنية

بقى للدائرة السنية كيانها الذاتى على النحو الذى حدده عقد سنة ١٨٧٧ . وألغيت الدائرة الخاصة واستبدلت سنداتها بسندات الدين العام للدائرة السنية . وأعلن ضم أملاك الدائرتين إلى ملكية الدولة . وتتم إدارتها بواسطة مراقبين عامين – إنجليزى وفرنسي – يعتبران ممثلين قانونيين لحملة سندات الدين العام للدائرة السنية . ويشكل المراقبان والمدير العام مجلس إدارة الدائرة . ويشكل من هؤلاء الثلاثة وناظر المالية المجلس الأعلى للدائرة . ويبت هذا المجلس فى المسائل ذات الأهمية البالغة . ويرجع السبب فى هذا التدخل من جانب الحكومة فى شئون الدائرة أولا إلى أن أملاكها أصبحت جزءا من أملاك الدولة ، وإلى أن الدولة تضمن الدائرة فى حالة عدم كفاية إيراداتها لخدمة دينها .

وتغل سندات الدين العام للدائرة السنية فائدة قدرها ٥٪ ، منها ٤٪ فائدة ثابتة و ١٪ فائدة تكميلية . وتخصص إيردات الدائرة لخدمة هذه الفائدة دون غيرها . فاذا لم تكف إيراداتها لهذا الغرض يستقطع الفرق من إحتياطى عام أنشىء بمقتضى القانون ويتكون من فائض الايرادات الصافية التى تزيد عن ٥٪ الذى يتحقق فى سنوات الإزدهار . فإذا لم يغط هذا الإحتياطى العجز المشار اليه فيمكن اللجوء إلى الموارد العامة للخزانة .

ويتم إهلاك هذا الدين سواء من ناتج التنازل عن أملاك الدائرة "أو من الجزء المتبقى فى نهاية العام من صافى الايرادات بعد سداد الفائدة بنسبة ٥٪ واستكمال

الرصيد الاحتياطى حتى يصل إلى ٠٠٠ ٣٥٠ جنيه مصري" . ويتم الاهلاك عن طريق اعادة الشراء فى حدود ٨٠٪ من القيمة الاسمية . فاذا تجاوز السعر هذه النسبة يتم الاهلاك عن طريق القرعة وفى حدود ٨٠٪ من هذه القيمة أيضا .

(الباب الثالث)

الديون غير المجمعة

سيكون مصير هذه الديون اما إلى الانقضاء أو إلى التجميع . وهى تشمل :

١ – الديون الناتجة عن الأحكام القضائية .

٢ – جميع الديون الأخرى بخلاف القروض العامة التى اعترفت أو تعترف بها الحكومة .

ويخصص لتجميع هذه الديون :

١ – رصيد قرض الدومين

٢ – مبلغ ٨٠٠ ٧٤٣ ٥ جنيه انجليزى قيمة السندات الممتازة التى صدرت بمقتضىالقانون .

٣ – فائض ميزانية سنة ١٨٧٩ الذى يوجد فى الخزائن الحكومية فى نهاية هذا العام.

٤ – ما لايزال مفرجا عنه من مدفوعات المقابلة فى صندوق الدين العام .

٥ – أملاك الدومين الخاص التى لم تخصص لمصروفات الادارة أو لخدمة الدين .

٦ – الأموال النقدية التى قد تتوفر من عمليات التصفية .

وقد انقضى نهائيا عدد من الديون غير المجمعة وهى تسدذ نقدا وبالكامل ، كما تسدد مبالغ الجزية المتأخرة للآستانة ، ومتأخرات مرتبات الموظفين .. الخ . وقد انقضت الديون الأخرى جزئيا اذ سددت ٣٠٪ من قيمتها نقدا ، وجمعت الـ ٧٠٪ المتبقية ضمن سندات الدين الممتاز بحسب قيمتها الاسمية .

(الباب الرابع)

ألغى قانون المقابلة نهائيا . واعتبر ما دفع لحساب المقابلة دينا على الدولة للممولين وخصص له ١٥٠ ٠٠٠ جنيه مصرى سنويا ولمدة خمسين عاما . ويجرى السداد بطريق التعويض ، أى أن ملاك الأراضى الذين يستطيعون اثبات أنهم ، أو أن من كانت لهم الملكية قبلهم ، دفعوا المقابلة فعلا – حيث أن سدادها على أقساط أو بسندات الخزانة اعتبر سدادا صوريا – يكون من حقهم خصم القسط السنوى المستحق لهم قبل الدولة نظير المقابلة من الضرائب المفروضة عليهم .

واذا كان قانون التصفية قد سوى بذلك جميع الديون ، الا أنه لم يمس قرض الدومين ، وما كان ينبغى له أن يمسه ، فظل على ما هو عليه . وبلغت مديونية الدولة وقت صدور قانون التصفية مبلغ ٩٨ ٧٤٨ ٩٣٠ جنيه انجليزى موزعة كالآتى :

الدين الممتاز	٢٢ ٦٨٩ ٨٠٠	جنيه انجليزي
الدين الموحد	٥٨ ٠٤٠ ٣٢٦	" "
قرض الدائرة	٩ ٥١٨ ٨٠٤	" "
قرض الدومين	٨ ٥٠٠ ٠٠٠	" "
المجمـوع	٩٨ ٧٤٨ ٩٣٠	" "

وبذلك تمت تسوية الدين العام المصرى بموافقة أربعة عشر دولة . وبلغت سعادة الحكومة المصرية بهذه التوليفة التى جاءت بها التصفية حدا لم يسعها معه ، بعد ثلاثة أيام فقط من صدور القانون ، أى فى العشرين من يوليو ، الا أن تعرب عن امتنانها لذلك ، ولفرنسا وبجه خاص ، فكتب ناظر الخارجية إلى القنصل الفرنسى قائلا : "يسعدنى أن أرجو سعادتكم أن تبلغوا حكومة الجمهورية مشاعر الامتنان من جانب حكومة الخديوى للمساندة المستنيرة التى قدمتها الوزارة الفرنسية لمصر من أجل الوصول إلى هذه النتيجة ذات الأهمية البالغة للبلاد" . والواقع أن الوزارة الفرنسية كانت قد أجرت جميع المفاوضات اللازمة للوصول إلى هذه التصفية . والحق ان لهذا القانون أهمية كبرى بالنسبة لمصر . فقد خفض بشكل ملحوظ سعر الفائدة على الدين الموحد وخفف بذلك من العبء السنوى الواقع على عاتق مصر بمبلغ ٨٠٦ ١٦٠ ١ جنيه انجليزى . وانتهى أمر الديون السائرة وتمت بموجبه تسوية وضع بالغ الضرر

للجميع . ويبدو لى مع ذلك أنه كان يمكن الوصول إلى ما هو أفضل . فمع مراعاة المبلغ المحصل عن مختلف الديون ، ومع مراعاة القيمة السوقية لسندات الدين الموحد وقت صدور القانون ، فان سعر الفائدة البالغ ٤٪ يعتبر فى نظرى باهظا .

ويقول المسيو كوشريس فى حديثه عن قانون التصفية : "أنه لم يكن يستهدف فى الواقع سوى حماية مصالح الأجانب أيا كان ما يترتب على ذلك من نتائج بالنسبة لرخاء مصر" [1] . وهذا حق ، وأعتقد أن اهتمام المصفين بهذه المصالح كان مبالغا فيه وأنهم كانوا يريدون تجنيبهم أية تضحيات يستطيعون تجنيبهم اياها ، وأن يحصلوا من المدين على أقصى ما يستطيع اعطاءه حتى ولو كان ذلك ضارا به أبلغ الضرر . وينتقد المستر أوكلاند كولفن هذا القانون بوجه عام . "فمن المشكوك فيه أن توضع نصوص القانون موضع التطبيق حتى لو تحققت أفضل الظروف الممكنة ، ورغم تخفيض سعر فائدة الدين الموحد تخفيضا كبيرا ، الا أن المبلغ المحدد لصندوق اهلاك الديون كان شديد الوطأة . ولم يكن هامش المصروفات المسموح به للدولة كافيا . وكان هناك عجز مستمر فى الدائرة والدومين ، الأمر الذى شكل عبئا سنويا ثقيلا على عاتق الدولة . وبدلا من أن تسير الظروف إلى الأفضل ، فانها لم تكن مواتية . ففى العام الذى صدر فيه القانون ، عام ١٨٨٢ ، بدأت الاضطرابات فى مصر ، واستمرت فى العامين التاليين ، واختلت بالتالى تقديرات الميزانية اختلالا شديدا . فقد انخفضت الايرادات وزادت فى الوقت نفسه المصروفات زيادة كبيرة . ووصل العجز فى سنوات ثلاث ، من ١٨٨١ إلى ١٨٨٣ ،إلى ٠٠٠ ٦٥٦ ٢ جنيه مصرى . وقدر العجز لسنة ١٨٨٤ بمبلغ ٠٠٠ ٢١٥ جنيه مصرى . وفى نفس الوقت انخفض الدين الموحد ، بفضل عمليات صندوق الاهلاك ، بمقدار ٠٠٠ ٩٦٩ ١ جنيه انجليزى ، وكان هناك فى جانب الايرادات المخصصة فى سنة ١٨٨٤ مبلغ ٠٠٠ ٤٠٠ جنيه مصرى كان لابد أن يستخدم هو الآخر فى اهلاك الدين الموحد . بذلك فرض على مصر ، فى الوقت الذى لم تكن قادرة فيه على مواجهة أعبائها الخاصة ، أن تستدين ، بينما كانت القروض القائمة تستهلك من فائض ايراداتها" [1] . وأبدى اللورد ملنر نفس هذه الملاحظة . "فالقانون لم يترك هامشا ما للظروف الطارئة . وكان من الخطأ أن

---

(١) Cocheris ، المرجع السابق ، ص ٩٠

(١) كولفن ، The making of modern Egypt ، ص ١٠٤

ينشأ منذ البداية صندوق للاهلاك . لقد كانت النية حسنة لكن مصر لم تكن قد بلغت بعد وضعا يسمح لها بالبدء فى تخفيض ديونها . ولقد كان من الحكمة فى ذلك الوقت الاقتصار على ايقاف تزايد هذه الديون ، وتخصيص كل ما يتبقى من فائض الايرادات، بعد دفع الفوائد ، لاحتياجات ادارة شئون البلاد ، وهى احتياجات أهملت اهمالا منكرا فى خضم الهموم العديدة التى شهدتها السنوات الأخيرة والتى كانت تدعو إلى اليأس" [٢] . وينضم المسيو بوليتيس إلى هذا الرأى أيضا فيقول : "تعرض قانون التصفية – بحق – للانتقاد لأنه اهتم أكثر مما يلزم بمصير الدائنين ، ولم يهتم بقدر كاف بمصير المدين . وأرغمت مصر على أن يكون دخلها فى حدود نفقاتها الضرورية فحسب ، وكانت الميزانية التى وضعت لها من التواضع بما قضى على أملها فى الافادة من القيمة المضافة لمواردها الأساسية التى تم تخصيصها لسداد الدين ، كما حرمت كليا من حرية التصرف فى شئونها المالية ، بما وضع مصر فى موقف شديد الحرج لمجرد تلبية احتياجاتها الادارية الملحة" [٣] . والواقع أن قانون التصفية لم يكن الا خطوة جديدة للتدخل الأوروبى فى مصر . ولم يكن بوسع المشرعين بطبيعة الحال الا أن يظهروا بمظهر الحرص الشديد على مصالح الأوروبيين ، لأنهم كانوا – هم أنفسهم _ أوروبيين . ومما يؤسف له حقا أن يصبح الانسان ، كلما تقدم فى مراحل المدنية ، أكثر أنانية وأشد حرصا على أن يحقق لنفسه، بغير رحمة ، أقصى فائدة من كل ما يقع تحت يده ، سواء كان جمادا أو انسانا أو أمة بأسرها . ومن المرجح أن المفوضين بالتصفية كانوا أمناء فى عملهم ، ولكنهم فى أدائهم لهذا العمل ،أغفلوا إنسانيتهم ، وذكروا أنهم أوروبيين فقط أى ممثلين للجانب الدائن فحسب.

وانصافا لهذا القانون ، يبدو لى أن من الصحيح القول بأن المفوضين كانوا شديدى التساهل فى قبول طلبات الدائنين . صحيح أن غالبية الكتاب ليسوا من هذا الرأى ، أويمرون بهذا الأمر أحيانا دون مجرد الاشارة اليه ، ولكننا اذا رجعنا إلى التقرير المبدئى للجنة التحقيق نجده يقول : "اننا نقدر اذن قيمة الدين الذى يلزم ايجاد رصيد فورى لسداده ، ويشمل جميع الديون المستحقة على الدوائر المختلفة ،

---

[٢] ملنر ، المرجع السابق ، ص ٢٧١

[٣] بوليتيس ، مجلة القانون الدولى العام ، سنة ١٩٠٤ ، ص ٦٥١

بـ ٠٠٠ ٢٧٦ ٦ جنيه انجليزي" . ما هذا ! لقد أبرم العقد الخاص بقرض الدومين فـي سنة ١٨٧٨ وكان يقضي بتأجيل هذا المبلغ . وبغية سداد الديـون غير المجمعـة أنشـأ قانـون التصفيـة ، فضـلا عـن ذلك ، سنـدات ذات امتيـاز بمبلـغ ٠٠٠ ٧٤٣ ٥ جنيه انجليزى يخصص لها موارد أخرى أيضا ، ويصل بنا ذلك كله إلى مبلغ يتجـاوز الخمسة عشر مليونا . فهل من المعقول أن يتراكم من جديد ، خلال عامين فقط ، أكثر من ستة ملايين من الديون السائرة ، فى الوقت الذى كانت ادارة شئون البـلاد فيـه فـى أيدى الأوروبيين ؟ .

ان من شأن هذا القدر الكبير من الأعباء التى فرضها الأجانب على البـلاد أن تدعو أكثر الأذهان مسالمة إلى الثورة .

والحق أن اضطرابـات سنة ١٨٨٢ كـانت نتيجـة ، لا أقـول لقـانون التصفيـة ، ولكن لهذا التدخل المفرط من جانب أوروبا والذى لم يكن هذا القانون الا احدى مراحله الهامة . فالمصريون لم يثوروا فقط لأنهم وضعـوا فـى موضـع الخضـوع والتبعيـة ، ولكن لأنهم كانوا يشعرون كذلك بالضياع يوما بعد يوم مما كان يدفعهم رغمـا عنهـم ، وبصـرف النظـر عن مدى سـخطهم علـى المآسـى التـى شـهدوها فـى المـاضى ، إلـى مقاومة هذا العنصر الجديد الذي كان يثير بالضرورة قلقهم . وربمـا كـانوا سيشـعرون بامتنان أكبر تجاه أوروبا لو أنها اقتصرت على تسوية علاقاتها بمصر دون أن تحدوها روح نفعية ، بل روح مفرطة فى نفعيتها . لكن هذه الروح النفعيـة أدت بـالمصريين ، كما كان يمكن أن تؤدى بأى شعب آخر ، إلى اغفال الامتنان لأولئك الذين ساهموا فـى القضاء على أسباب معاناتهم الماضية ، بل وأدت بهم إلى معاداة أوروبا ، لأنهم لم يعد بوسعهم أن يقبلوا ممارسة أوروبا لنفوذها عليهم وتوجيه مصائرهم .

لقد ثاروا ، ولكن من سوء الحظ أن انجلترا دخلت بقواتها المسلحة إلـى مصـر فأضافت بذلك مزيدا من الأحقاد التى كانت تشعر بها مصر تجـاه أوروبـا . فحتـى فـى عهد محمد على ، حين كان المصريون منتصرين وكانت مصر علـى وشـك الحصـول على استقلالها ، تدخلت أوروبا لتفرض عليها نـير ذلـك الـذى تفوقت عليـه جيوشـها . وفى عام ١٨٨٢ ، فى الوقت الذى كانت مصـر تضـع فيـه لنفسـها دسـتورا يسـمح لهـا باسماع صوتها والدفاع عن قضاياها ، تدخلـت انجلـترا لتكتـم فيهـا أيـة انطلاقـة نحـو الحرية . ولا تزال مصر المستضعفة ترزح حتى اليوم تحت وطأة انجلترا الشديدة مـن جهة وتحت العبء الثقيل لدينها العام من جهة أخرى .

الفصل السادس

اتفاقية لندن

كان عام ١٨٨١ عاما طبيعيا من الناحية المالية بالنسبةإلى مصر . وعلى الرغم من الانتفاضتين اللتين وقعتا فى الأول من فبراير والتاسع من سبتمبر من هذا العام ، فقد ساد البلاد هدوء نسبى ودخلت الخزينة إيرادات لا بأس بها . وكان قانون التصفية قد وضع حدا لمطالبات الدائنين بالنسبة إلى الديون غير المجمعة ، وكان بوسع الحكومة أن تتصرف بحرية فى تنظيم شئونها . ورغم كل ذلك فان الميزانية الإدارية قد أسفرت عن عجز مقداره ١٦١ ٠٠٠ جنيه مصرى . ومن جهة أخرى كان لدى صندوق الدين فائض يسمح بأنهاء ما قيمته ٥٨ ٠٠٠ جنيه إنجليزى من الدين الممتاز و ٧٥٣ ٠٠٠ جنيه إنجليزى من الدين الموحد .

وقد أدت انتفاضتى الجيش إلىأن تنتشر فى البلاد روح المقاومة التى لم تكن معروفة من قبل وإن كانت فى طور التكوين منذ الأيام الأخيرة لإسماعيل . فقد واجه الشعب المصري، رغم طيبته المعهودة ، التدخل النفعى لأوروبا ، بسخط كبير . لذلك ثارت مصر ، فوجهت إليها فرنسا وانجلترا ، فى ٨ يناير ١٨٨٢ ، مذكرتين متطابقتين ، أعربتا فيهما عن تأييدهما لسلطة الخديوى . وأرسلت القوتان أسطولا إلىالأسكندرية لتبرهنا بذلك للمصريين على تصميمهما على اللجوء للقوة إذا أقتضى الأمر . ونشبت إنتفاضة فى الأسكندرية فى الحادى عشر من يونيو . وبعد شهر من هذا التاريخ كان الأسطول الإنجليزى يقصف المدينة والجنود الإنجليز يدخلون اليها . وشب عقب القصف ، وأثناء دخول الجنودالإنجليز ، حريق إتهم الثائرون باشعاله ، إلا أن هناك أسبابا تدعو للشك فيما يمكن أن يعزى اليه إشعال هذا الحريق . وقد أشار إلىهذا الشك المستر بلنت ، وهو نفسه إنجليزى ، فى مؤلفه "التاريخ السرى للإحتلال الإنجليزى لمصر" . وفى السابع من أغسطس دفع المراقبان العامان ، المسيو بريديف والمستر كولفن ، إلىتوجيه مذكرة أوضحا فيها أن الحكومة المصرية ملزمة بتعويض الأضرار التى أحدثها سكان الإسكندرية . وتمسكا ، تأييدا لهذه الفكرة الغريبة ، بنصوص مواد القانون المدنى المصرى ، وأعربا عن أسفهما لأن الدولة فى مصر ليس

لها من الحماية مثلما تتمتع به الدول الأخرى فى مثل هذه الحالات . واختتما مذكرتهما بطلب تشكيل لجنة دولية لتقدير التعويض بدلا من ترك هذه المهمة للمحاكم المختلطة أو الأهلية . وجاء فى هذه المذكرة كذلك : " أن الأمر الذى لم يعد هناك جدوى من محاولة إخفائه هو أن مصر ، منذ الآن ، لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها" ، وبالتالىكان من المتعين تعديل قانون التصفية . وأرسل مجلس الوزراء الإنجليزى هذه المذكرة إلىالمجالس النظيرة لدى القوى الأخرى لتتفق فيما بينها على تشكيل هذه اللجنة التى أنيط بها تقدير التعويضات . ولم يسع المسيو دوكلير ، وزير خارجية فرنسا ، إلا أن يلاحظ أن مبدأ التعويض نفسه عن مثل هذه الأضرار مبدأ خاطئ . فقد كتب إلىالمستر بلامكيت فى ٤ سبتمبر ١٨٨٢ قائلا : "أن مثل هذه الأضرار الناتجة عن قوة قاهرة تعتبر ، وفقا للآراء الفقهية المعترف بها دوليا ، غير منشئة للحق فى التعويض لصالح المتضررين ، كما أنها لا تنشئ التزاما قانونيا بذلك على صاحب السيادة الإقليمية" . ومع ذلك فقد وافق على إنشاء لجنة دولية "يسيطر عليها العنصر الإنجليزى – الفرنسى" لتقدير التعويضات، كما ذكر ذلك المراقبان العامان .

وإزاء اللهجة القاطعة التى صيغت بها مذكرة المراقبين ، اعتقدت الحكومة المصرية أن القوى ستجبرها على تعويض المتضررين ، ورأت لذلك أن من الأكرم لها أن توجه هى الأخرى مذكرة تتضمن مشروعا لتشكيل لجنة للتعويضات ، وأدى ذلك إلىتصحيح الإجراءات التى اتخذتها القوى إلىحد ما ، رغم أنها لم يكن لها الحق فى ذلك من بعض الوجوه . ووافقت القوى على معظم النقاط التى وردت فى مشروع الحكومة ، وأسفرت المفاوضات عن صدور المرسوم الذى شكلت هذه اللجنة بمقتضاه.

وكان الثالث عشر من شهر سبتمبر عام ١٨٨٢ هو يوم التل الكبير المشئوم ، وفى الخامس عشر منه أحتلت القوات الإنجليزية القاهرة .

وبعد هذين الحادثين أرادت إنجلترا التمتع بحرية كاملة فى وادى النيل . وكانت تضيق بالرقابة الثنائية الفرنسية الإنجليزية ولم يكن هذا التقسيم ملائما لها . لذا سلمت إلىالوزارة الفرنسية فى ١٤ أكتوبر ١٨٨٢ مذكرة جاء فيها : "أن الأحداث الأخيرة قد أثارت الشكوك حول ملاءمة الإبقاء على الرقابة على النحو الذى كانت قد أنشئت به بصفة مؤقتة فى ١٥ أكتوبر ١٨٧٩" .

وكانت فرنسا لا تزال واقعة تحت تأثير الصدمة التي أحدثها تدخل إنجلترا المنفرد ، ولم تكن لتقبل بالتنازل لهذه الأخيرة عن أى شيء . ولذا فعندما تناول المسيو دوكلير هذه المسألة مع السفير الإنجليزى فى باريس خاطبه قائلا : "تقولون أنه ينبغى ، بدلا من الرقابة ، أن يعين الخديوى مستشارا أوروبيا واحدا . وأوروبى هذه تعنى إنجليزى . أليس كذلك ؟ لذا فإننا اذا شئنا أن نسمى الأمور بأسمائها الحقيقية ، فإن ما تقترحونه لا يعنى إلغاء الرقابة بل يعنى إلغاء المراقب الفرنسى . ولا أظنكم تعجبون اذا قلت لكم أنه ليس بوسعى أن أقبل ذلك ". وأسرعت انجلترا بالانتقال من الأقوال إلىالأفعال ، فسحبت المستر كولفن ، المراقب الإنجليزى ، وبالتالىفان المراقب الفرنسى لم يعد يدعى إلىإجتماعات مجلس النظار . وعندما طلب قنصل فرنسا فى القاهرة ، المسيو ريندر ، تفسيرا لذلك رد عليه شريف باشا ، رئيس مجلس النظار قائلا أن "الحكومة المصرية قد أخطرت رسميا بأن المستر كولفن لن يحضر الاجتماعات بعد الآن ، ونظرا لأن الرقابة انجليزية – فرنسية ، فانها لا يمكن أن تظل قائمة طالما أن أحد المراقبين قد انسحب منها ، وأنه نتيجة لذلك فان الحكومة المصرية لا يمكنها أن تدعو المراقب الفرنسى وحده" . وقد أثار هذا الموقف المسيو دوكلير . فكتب إلىالقنصل الفرنسى فى مصر فى الأول من نوفمبر ، بعد أن تفاوض مع إنجلترا ، قائلا : أنه "إلىأن تلغى الرقابة أو تعدل أو يتم تغييرها بالرضا المتبادل فانه ما من أحد له الحق فى إيقاف ممارستها" . وأعادت إنجلترا أخيرا هذه الرقابة فى شهر ديسمبر من العام نفسه ، ولكنها كانت – فى الحقيقة – رقابة شكلية . ولم يرض ذلك المسيو دوكلير وأنهى المفاوضات حول هذه المسألة فى ٤ يناير ١٨٨٣ بالتصريح التالى: "لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية رأى آخر وهى تضطرنا لذلك إلىأن نأخذ بأيدينا زمام التصرف بحرية فى مصر . ومهما كان الأسف الذى نشعر به ، فإننا نقبل الوضع الذى ووجهنا به" . وتوقفت المفاوضات ، وظل الوضع على هذا النحو مدة عامين ، ولم تلغ الرقابة نهائيا إلا فى سنة ١٨٨٤ فى عهد حكومة جول – فيري. واذ أدرك هذا الأخير تماما أن المساواة بين كلا من المراقبين ليست إلا فى الظاهر[1] فقد أعلن فى مجلس النواب فى ٢٤ يونيو سنة ١٨٨٤ أنه :"منذ اليوم الذى أدت فيه ظروف معينة لا

---

[1] فريسينيه Freycinet ، المرجع السابق ، ص ٣٣٠ .

أرانى بحاجة إلىالتذكير بها أو الحكم عليهـا بإعتبارها ملكـا للتـاريخ ، بمجلس النـواب إلىرفض المشاركة بأية صورة فى التدخل العسكرى فـى وادى النيل فقد بـات مـن الواضح أن الإرتباطات ، السياسية من جانب والمالية من جانب آخر ،والتى تمت فـى سنة ١٨٧٦ وفى سنة ١٨٧٩ قد تعرضت لتهديد بالغ وأنها كانت فى سبيلها إلىالإنهيار القريب والحتمى . فالرقابة الثنائية ، التى إنهارت فى الواقع ، كـان لابـد أن تنتهـى مـن الناحية القانونية كذلك" .

وقد انتهت الميزانيـة الإداريـة فـى عـام ١٨٨٢ بعجـز بلـغ ٠٠٠ ٨٥٠ جنيـه مصرى . وأنقضى من الدين الممتاز ما قيمته ٠٠٠ ٦٣ جنيـه ومـن الديـن الموحـد مـا قيمته ٠٠٠ ١٩٧ جنيه. وأنتهت الميزانية العامة بعجز يزيد قليلا عن ٠٠٠ ٥٠٠ جنيـه إنجليزى .

وكان الوضع فـى سنة ١٨٨٣ أشـد سـوءا . فبلـــغ عجـز الميزانيـة الإداريـة ٠٠٠ ٠٣٥ ١ جنيه مصرى ، وبلغ ما تم إنهاؤه من الدين ٠٠٠ ٧٩٨ جنيه إنجليزى .

ظن الناس أن أيام إسماعيل ستعود ، فقد تمـت ترتيبـات وصـدرت مراسـيم ، ولكن الدين كان مع ذلك فى تزايد مستمر . وعاد "الديـن السـائر" ، ذلـك الجـرح الدائـم النزيف ، إلىالظهور بشدة لا تقهر ، بعد أن كان الاعتقاد قد ساد بأن قانون التصفية قد أنهى هذا الدين نهائيا . وكـان الاقتراض مسـتمرا ، والانفـاق يـتزايد دون حـد بسـبب الاضطرابات . وانتقض السودان المصرى وكانت المهديـة ، ذلـك الخطـر السـودانى ، تهدد مصـر . فكان لابد من ارسال قوات إلىهناك لاخضـاع الثـائرين ، واقتضـت هـذه الحملة نفقات جديدة تزيد من الأعبـاء الملقـاة علـى عاتق الدولة . وهدد الأفلاس مصـر مرة أخرى ، وأصبح ما ذكره المراقبان فـى سـنة ١٨٨٢ عـن عدم قـدرة مصـر علـى الوفـاء بالتزاماتهـا أكـثر صحـة – أضعافـا مضاعفـة – فــى سـنة ١٨٨٤ . وبلغـت تعويضات الإسكندرية – الظالمة فى الحقيقة والتى لم تفـرض إلا لأن ضحاياهـا كـانوا أوروبيين وأن القوى كانت تساندهم بأى ثمن – أربعة ملايين بخلاف عجز الميزانيـات والمصروفات الإستثنائية .

وكانت المبادرة فى تسوية الشئون المالية لمصر أيام إسماعيل بيـده هـو . وبعـد سقوطـه حلت فرنسا محله فى ذلك ، ويعزى اليها الفضل فى النجاح الكبير الـذى حققتـه المفاوضات حـول التصفيـة . وقـد حـان الآن دور انجلـترا . وهـى تمسـك بيدهـا إدارة

شئون البلاد كلها تقريبا فهى فى وضع الوصاية على مصر . إنطلاقا من هذا الوضع شرعت ، فى سنة ١٨٨٢ ، فى إجراء المحادثات لإلغاء الرقابة ، كما أنها – بناء على هذه الوصاية – ستتفاوض مع القوى الأخرى لتسوية الأوضاع المالية لمصر . وفى ١٩ ابريل ١٨٨٤ وجه اللورد جرانفيل ، الوزير بوزارة الخارجية الإنجليزية ، إلىالقوى المذكرة التالية : "ترى حكومة صاحبة الجلالة أن من المناسب ، من أجل مواجهة الأعباء التى يتطلبها حسن سير أعمال الحكومة المصرية ، إدخال بعض التعديلات على قانون التصفية . وتقترح حكومة صاحبة الجلالة عقد مؤتمر فى لندن أو فى الآستانة للنظر فى مدى ضرورة إجراء هذا التغيير وماذا تكون طبيعته" .

وقد أرفق بهذه المذكرة مذكرة تفسيرية هذا نصها :

"لقد واجهت المالية المصرية أعباء كبيرة لأسباب أولها تدمير الممتلكات فى الاسكندرية وقرارات اللجنة الدولية التى قررت منح تعويضات للضحايا بلغت ما يزيد على أربعة ملايين وربع المليون جنيه إنجليزى ، وثانيها النفقات التى لم يعرف مقدارها بعد على وجه الدقة والتى اقتضتها الجهود التى تبذلها مصر للمحافظة على وجودها فى السودان ، والمحاولات التى تمت من أجل اخماد التمرد فى هذا البلد ، والكوارث التى تعرض لها الجيش المصرى فى أكتوبر الماضى ، والتدابير التى كان لابد من اتخاذها لمواجهة الأخطار الناجمة عن هذا الوضع ، ولا تقل المصروفات التى تمت فعلا أو التى سيتم انفاقها لهذا السبب عن مليون ونصف المليون ، وثالثها الزيادة ، القائمة فعلا منذ بضعة أعوام ، فى المصروفات الإدارية الجارية عن صافى ايرادات البلاد ، وضرورة القيام بنفقات كبيرة من أجل منشآت الرى .

" وترى حكومة صاحبة الجلالة أن من المناسب إدخال بعض التعديلات على قانون التصفية بغية مواجهة النفقات التى يتطلبها حفظ السلم وحكم البلاد حكما صالحا والوفاء بالتعهدات التى التزمت بها بالفعل الخزانة المصرية .

" لذلك فانها تقترح عقد مؤتمر فى لندن أو فى الآستانة ليقرر ما اذا كانت مثل هذه التعديلات ضرورية ، وما تكون عليه طبيعتها" .

ولم تواجه هذه المذكرة صعوبة تذكر لدى الوزارت المختلفة ، وكان الجميع مقتنعا بضرورة عقد مثل هذا المؤتمر . ولكن الرأى الفرنسى كان متجها إلىأن مصر قادرة على الوفاء بجميع تعهداتها ، وجاء فى مقال نشرته "الايكونوميست

فرانسيه L'Economiste Francais " أنه لا يمكن ولا ينبغى تقديم أى تنازل آخر إلىمصر بعد التنازلات التى نص عليها قانون التصفية" . ولم يثر نقاش حول فكرة عقد المؤتمر فى حد ذاتها . واذا ما أخذنا فى الإعتبار الحالة النفسية لأوروبا ، التى كانت شديدة الحرص على حماية مصالح الأوروبيين فى مصر ، فإننا نستطيع أن ندرك أن مؤتمرا ينتظر منه تقرير دفع تعويضات لضحايا قصفا الأسكندرية والحريق الذى شب فيها ، لا يمكن أن يثير أى إعتراض فى نظر أوروبا .

وقد وجهت انجلترا مذكرتها إلىالقوى الكبرى وحدها . ولم يكن هذا بالطريق السليم ، اذ أن قانون التصفية وقعت عليه أربع عشرة دولة . وإحتجت اسبانيا على هذا الإجراء ، ولكنها ووجهت بما تضمنه قانون التصفية من أنه متى تم التوصل إلىحل فان هذه القوى ستدعو الأمم الأخرى للأنضمام اليه . وكانت النقاط الأساسية التى تحتاج إلىحل هى تلك التى تتعلق بالسماح لمصر بابرام عقد قرض جديد بمبلغ ٨ ٧٦٠ ٠٠٠ جنيه مصرى لتجميع الأعباء الجديدة معا وتخفيض الفائدة على الديون المجمعة . وانتهزت فرنسا الفرصة للحصول على بديل مناسب يعوضها عن الرقابة التى لم تعد موجودة . ففى ١٧ يونيو ١٨٨٤ سلم المسيو وادينجتون إلىاللورد جرانفيل مذكرة جاء فيها : " من المهم ، لضمان حسن إدارة الشئون المالية المصرية ، التوسع فى صلاحيات لجنة الدين" . ولتحديد مفهوم هذا التوسع أعطت المذكرة للصندوق "صفة إستشارية فى إعداد الميزانية ، والحق فى رفض أية نفقات من شأنها أن تؤدى إلىزيادة الميزانية ، إلا فى حالات القوة القاهرة " ، وأعطته أخيرا سلطة التفتيش المالىبعد مغادرة القوات الإنجليزية .

وعقد المؤتمر اولى جلساته فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٤ ، وقدم مشروع فرنسى مقابل، أخذ بفكرة أنه لا ضرورة لتخفيض سعر الفائدة . ونتيجة لهذا الأختلاف فى الأفكار بين فرنسا وانجلترا انفض المؤتمر دون الوصول إلىأى نتيجة ، ودون تحديد موعد آخر لأجتماعه .

وقد أدى فشل المؤتمر على هذا النحو إلىنفاد صبر انجلترا . فبالرغم من جميع وعودها بالجلاء عن مصر ، فقد كانت ترغب فى أن يكون لها فيها وضع متفوق . وظنت أنه مما يشرفها ويحقق فى الوقت نفسه نفعا كبيرا لها أن تقوم ببعض الأعمال النافعة خلال بضع السنوات التى سيسمح لها فيها بالبقاء فى مصر . وازاء نفاد صبرها

كلفت اللورد نورثبروك ، عضو مجلس الوزراء ، بالذهاب إلىمصر بصفته مفوضا ساميا مكلفا بالتحقيق "للتعرف على النصائح التى يمكن توجيهها إلىالحكومة المصرية". وقد وصل إلىمصر بالفعل فى ٩ سبتمبر فوجد الوضع حرجا اذ كانت البلاد بحاجة ماسة إلىالنقود لمواجهة نفقات الإدارة اللازمة لها . ونصح بإيقاف اهلاك الديون ، الأمر الذى يوفر للحكومة مبلغا كبيرا نسبيا . وفى الثامن عشر من الشهر نفسه أخطر صندوق الدين بهذا الإجراء ، وصدر مرسوم نص على أن تسدد الايرادات التى كانت مخصصة للإهلاك إلىوزارة المالية حتى السادس عشر أو السادس والعشرين من أكتوبر بحسب الديون المخصصة لها . وكان هذا الإجراء مخالفا ، بغير شك ، لقانون التصفية ، "وأقام مفوضو الدين دعوى أمام المحاكم المختلطة ضد نظارة المالية ورئيس مجلس النظار ، ومديرى المديريات والمصالح المخصصة إيراداتها لخدمة الدين. وحملّتهم هذه الدعوى ، ليس فقط المسئولية ، بل المسئولية التضامنية فيما بينهم وبين الحكومة المصرية . ولم ينضم المفوض البريطانى إلىزملائه فى الدعوى" .

ولم تكن الحكومة البريطانية راغبة فى أن تتحمل أية مسئولية عن الإجراء الذى اتخذته الحكومة المصرية بناء على نصيحة اللورد نورثبروك لاسيما وأن القوى كانت تؤيد صندوق الدين فى موقفه . وحكمت محكمة القاهرة لصالح المفوضين ، وبالرغم من إستئناف الحكومة المصرية للحكم ، فلم يكن هناك شك فى أن تؤيد محكمة الأسكندرية حكم محكمة أول درجة . وأضطربت الحكومة البريطانية لذلك فأستأنفت المحادثات مع مجالس الوزراء فى الدول الأخرى بقصد التوصل إلىحل نهائى .

لذلك بعثت إلىالقوى باقتراح للسماح لمصر بالتعاقد على قرض مقداره خمسة ملايين جنيه بفائدة ٣ر٥٪ بضمان انجلترا ، وأصدار سندات لها حق أمتياز لسداد تعويضات الأسكندرية . عارضت فرنسا مبدأ تقديم انجلترا للضمان ، ذلك أن سياستها لم تكن لتسمح لها بأن تدع لأنجلترا وضعا متفوقا فى وادى النيل . وعارضت كذلك فكرة تسديد تعويضات ضحايا الأسكندرية بسندات لها حق امتياز ، وذلك لسبب وجيه وهو أن من الأفضل بالنسبة لمصر نفسها أن تقترض بفائدة قدرها ٣ر٥٪ بدلا من اصدار سندات بفائدة ٥٪ . وكانت هناك مسائل أخرى ، غير المسائل المالية ، يتعين ايجاد حل لها فى المؤتمر .

وكانت انجلترا على أستعداد لتقديم التنازلات حول هذه المسألة لاسيما أن فرنسا لم تثر الصعوبات أمامها بالمطالبة بتحديد يوم تسحب فيه انجلترا قواتها من مصر . ووفقا لرغبة فرنسا ، فأن حقوق الدائنين ، فيما يتعلق بسعر الفائدة على مختلف الديون القائمة ، لم تمس . وأتاحت هذه الروح التوفيقية للمؤتمر هذه المرة أن ينجح ، وتمثلت نتيجته فى اتفاقية لندن لسنة ١٨٨٥ .

وبموجب هذه الاتفاقية قررت تركيا وألمانيا والنمسا – المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا وروسيا بالتراضى فيما بينهم "توفير ما يلزم لتعويضات الأسكندرية التى يعتبر سدادها أمرا ملحا بوجه خاص" وتصفية الوضع المالىلمصر وإ

عادة التوازن اليه ، وضمانها لقرض يسمح للحكومة المصرية بعقده بفائدة لا تتجاوز ٥ر٣٪ وبحد أقصى لا يزيد عن تسعة ملايين جنيه . وخصص لخدمة هذا القرض قسط سنوى ثابت قدره ٠٠٠ ٣١٥ جنيه إنجليزى يستقطع أولا من الايرادات المخصصة لخدمة الدين الممتاز والدين الموحد . وكلف صندوق الدين بالقيام بما يلزم لخدمة القرض على نحو ما يقوم به بالنسبة للدينين الممتاز والموحد ، كما أن رأس المال نفسه سيكون تحت يد الصندوق . ويدفع الصندوق تعويضات الأسكندرية إلىذوى الشأن ويسلم الزيادة إلىالحكومة المصرية أولا بأول بحسب احتياجاتها" ، أى أنه سيمارس وصاية عليها . ويتم إهلاك القرض من القسط السنوى (٠٠٠ ٣١٥ جنيه) فيما يزيد عن المبلغ اللازم لسداد الفوائد . ويتم الإهلاك عن طريق إعادة الشراء بسعر السوق فى حدود القيمة الأسمية ، واذا زاد السعر عن ذلك يتم الإهلاك بالقرعة .

وسمحت إتفاقية لندن كذلك للحكومة المصرية بتحصيل ضريبة قيمتها ٥٪ على قيمة كوبونات سندات الدين الموحد والدين الممتاز لمدة سنتين . وبعد هذه المدة ، وإذا ظلت الأحوال المالية المصرية على ما كانت عليه فى سنة ١٨٨٥ من الإضطراب ، يجرى تحقيق فيها تكلف به لجنة دولية . أما إذا تحقق فيها التوازن فيقف تحصيل ضريبة الـ ٥٪ المذكورة .

وفى ١٨ أبريل ، أى بعد شهر من التوقيع على الإتفاقية صدر مرسوم دعى فيه مفوضو الدين العام ، ومدير الدائرة السنية ومراقبوها ، ومديرو أملاك الدولة (الدومين) إلىخصم نسبة ٥٪ من قيمة الكوبونات المستحقة فى ١٥ أبريل بالنسبة للدين

الممتاز ودين الدائرة، والأول من مايو بالنسبة للدين الموحد، والأول من يونيو بالنسبة دين الدومين ، تمثل مقدار الضريبة التى وافقت عليها القوى .

وصحب الاتفاقية مشروع مرسوم وضعته القوى ووافقت عليه ، وقع عليه الخديوى فى ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥، وأصبح هو بذلك القانون المعدل والمكمل لقانون التصفية . وكان لهذين القانونين أهمية كبيرة؛لأن مبادئهما العامة ظلت بمثابة "الميثاق المالي" لمصر حتى سنة ١٩٠٤.

ويكرر مرسوم ٢٧ يوليو هذا ، فى مواده الثمانية الأولى ، النصوص الأساسية لاتفاقية لندن . وتنص المادة ٩ على أن يخصص رصيد القرض المضمون ، المتبقى بعد سداد تعويضات الأسكندرية ، لمواجهة الأعباء التالية :

	جنيه مصرى
تسوية عجز الميزانية لسنة١٨٨٤ والسنوات السابقة عليها	٢ ٦٥٧ ٠٠٠
منشآت الرى	١ ٠٠٠ ٠٠٠
عجز سنة ١٨٨٥ المقدر ب	١ ٢٠٠ ٠٠٠
تعويض إستبدال المعاشات	٥٥٠ ٠٠٠
مبلغ احتياطى للخزينة	٥٠٠ ٠٠٠
المجموع	٥ ٩٠٧ ٠٠٠

ويخصص ما يبقى بعد ذلك وبعد سداد التعويضات لإهلاك الديون .

ويتناول المرسوم بعد ذلك ضريبة الـ ٥٪ التى ستفرض على سندات الدين الموحد والدين الممتاز ، وبوجه خاص الجزء المكمل الذى ستضطر الحكومة إلىدفعه فى حالة حدوث عجز فى إيرادات الدائرة أو الدومين . "على أن هذه الضريبة لا يجوز أن تفرض إلا على قيمة الدفعات نصف السنوية التى تستحق فى سنتى ١٨٨٥ و ١٨٨٦ . فاذا لم تنتظم الأوضاع المالية بعد هذين العامين ، ورأت الحكومة نتيجة لذلك أن من الضرورى الأستمرار فى تحصيل هذه الضريبة ، تنشأ عندئذ لجنة دولية – يتم تشكيلها بالأتفاق مع القوى – لأقتراح الوسائل المناسبة لوضع تقسيم جديد لموارد البلاد" .

ينص المرسوم بعد ذلك على التعديلات التى أدخلت على قانون التصفية . وتنصب هذه التعديلات على نقطتين رئيستين : إهلاك الديون والميزانية الإدارية . فقد أوقف إهلاك الدين الممتاز والدين الموحد وقرض الدومين على أن لا يستأنف إلا بالشروط التى سنوضحها فيما بعد . ونصت المادة ٢٧ من المرسوم على إجازة الإجراء الذى اقترحه اللورد نورثبروك وسحب من محكمة الأستئناف اختصاصها بنظر الموضوع .

أما الميزانية الإدارية فقد خصص لهـا ٠٠٠ ٢٣٧ ٥ جنيه بـدلا من الـ ٨٨٨ ٨٩٧ ٤ جنيه التى حددها لها قانون التصفية . وعلى الحكومة أن تدبر نفقاتها من هذا المبلغ وأن تدبر منه كذلك الأعباء الثابتة التى تقع على كاهلها : الجزية التى تدفع لتركيا ، الفائدة على أسهم قناة السويس (التى خفضت بمقدار ٥ر٠٪ بموجب إتفاقية قناة السويس) ، والمقابلة . على أنه اذا زادت أعباء الحكومة بسبب وضعها كضامن لخدمة ديون الدومين والدائرة فيضاف مبلغ مساو لهذه الأعباء الأضافية إلىالميزانية الإدارية.

واذا لم تكف إيرادات المديريات والمصالح التى لم يسبق تخصيص إيراداتها لتغطية الزيادة اللازمة فى الميزانية ، يستقطع صندوق الدين من فوائضه المبلغ اللازم لتغطية العجز ويدفعه إلىنظارة المالية . أما فى الحالة العكسية ، أى اذا تحقق فائض ، فانه يدفع إلىصندوق الدين الذى يضيفه إلىفائض الإيرادات المخصصة ويبقى المبلغ كله كاحتياطى حتى ١٥ أبريل ١٨٨٧ . وفى هذا التاريخ يرد الصندوق إلىالدائنين مبلغ الضريبة الذى خصم منهم خلال العامين السابقين . "واذا بقى فائض يخصص لرد التخفيض الذى طرأ بنسبة ٥ر٪ على سعر الفائدة لأسهم قناة السويس" . واذا بقى بعد ذلك فائض آخر يقسم بنسبة النصف للحكومة والنصف لصندوق الدين الذى يتولى تخصيصه لإهلاك الديون .

ويخصص الصندوق من هذا النصف الذى يذهب اليه ٨٥٠ ٨٧ جنيه مصرى (٠٠٠ ٩٠ جنيه إنجليزى) لإهلاك الدين المضمون ، وما يزيد عن ذلك لإهلاك الديون الأخرى وفقا لما نص عليه قانون التصفية وعقد قرض روتشيلد .

وصدر فى ٢٨ يوليو مرسوم بشأن اصدار سندات تكون حصيلة ما يصدر منها (٥ر٩٥٪) مبلغا قدره ٩ مليون جنيه بسعر فائدة ٣٪ سنويا ، وبذلك تبلغ جملة

القيمة الاسمية لهذه السندات ٠٨٣ ٤٢٤ ٩ جنيه إنجليزى . وكان ممثلو الحكومة فى شأن هذا القرض هم السادة دى روتشيلد أنفسهم .

وقد حقق هذا القرض ، المضمون من القوى ، نجاحا كبيرا وارتفعت عند إصداره قيمة سندات الدين المصرى بدلا من أن تنخفض . والواقع أن الهدوء الذى ساد البلاد ، بعد كوارث سنة ١٨٨٢ والآثار التى نجمت عنها فى السنوات اللاحقة ، كان يدعو للأمل فى عودة الرخاء إلىمصر . وقد إزداد هذا الأمل يوما بعد يوم بالقضاء على أسباب الضيق الصغيرة ، الأمر الذى حدث بصورة تدريجية بعد وضع نظام سنة ١٨٧٨ - وهو نظام شبه دستورى - وبفضل الدأب على العمل الذى طبع به المصريون ، واقتناعهم بذلك القانون الأقتصادى الذى أثبت أن البلاد الزراعية سرعان ما تنهض من المآسى التى تتعرض لها فى أزمنة الأضطرابات والحروب . وقد ساعد على ذلك بعض الأصلاحات المادية التى اتخذتها انجلترا ، وان يكن فى حدود ضئيلة لأنها كانت لا تزال فى بدايتها .

وقد أعاد هذا التقدم والأمل فى الرخاء الثقة إلىالدائنين . واستمرت هذه الثقة فى التزايد تدريجيا مع ما أتاحه هذا الهدوء من فرص أمام الجميع لأستئناف العمل .

ويشهد على هذا الرخاء الفوائض التى تحققت فعلا فى الميزانية العامة . فقد جاء فى النشرة الموجزة التى أصدرها صندوق الدين عن سنة ١٨٨٧ أن "الفائض المتبقى لدينا من العام المالى١٨٨٥ بلغ ٢٥٧ ٤٣١ جنيه مصري" وأنه "تبقى لنا بعد مدفوعات العام المالى١٨٨٦ مبلغ ٩٦١ ٤٨٦ جنيه مصرى استقطعنا منه مبلغ ١٢٧ ٣٢٨ جنيه مصرى الذى يمثل الفارق بين الإيرادات والمصروفات فى الميزانية الإدارية" .

وكان من النتائج الطيبة لهذا الرخاء ، الذى أصبح اليوم ملموسا ، أنه صرف انتباه الحكومة المصرية من مجرد الأهتمام بتنظيم مواردها بغية الوفاء بتعهداتها ، وحملها على الأهتمام بوسائل زيادة ثروتها . لذا صدر فى ٢٢ يونيو ١٨٨٦ مرسوم يسمح لصندوق الدين بأن يوظف بفائدة جميع المبالغ المتوفرة لديه إلىحين إستخدامها وألغى بذلك نص المادة ٧ من مرسوم ٢ مايو ١٨٧٦ التى كانت "تحظر على الصندوق استخدام أية أموال ، سواء كانت زائدة لديه أم لا ، فى عمليات الائتمان والتجارة والصناعة وغيرها" .

وحقق الصندوق،من توظيفه الأموال الفائضة لديه من عامى ١٨٨٥ و ١٨٨٦ ، أرباحا تبلغ ٧٢٣ ٦ جنيه مصريا ، أضيفت إلىالفوائض الأخرى عن هذين العامين فبلغت جملتها بذلك ٨١٣ ٥٧٨ جنيه مصريا.

وإذ تزايد الرخاء فى البلاد على هذا النحو اشتد إهتمام الحكومة وعنايتها بالمستقبل . فوضعت لذلك مشروعات كبرى لتحسين حال الزراعة بما يسمح بالحصول من الأرض على كل ما يمكنها إنتاجه . واستتبع هذا الأهتمام وهذه المشروعات من الحكومة النظر فى أمر النفقات الباهظة التى تتطلبها . وفى الوقت نفسه كانت هناك أعباء تثقل كاهلها بغير جدوى مثل مخصصات الخديوى السابق وأفراد أسرته ، وغيرها من المعاشات التى تمنحها.

وفكرت الحكومة،من أجل تخفيف هذه الأعباء ، فى شراء هذه المخصصات. ولذا ، وبعد موافقة صندوق الدين والاتفاق الذى أبرم مع ممثل للخديوى السابق ، وبعد الحصول على اذن الباب العالىوموافقة القوى ، صدر مرسوم فى ٢٠ أبريل ١٨٨٦ يرخص فيه لناظر المالية بإصدار سندات ، ضمن الخمسة ملايين التى سبق أن أذن بها السلطان ، وبفائدة لا تتجاوز ٥٪ ، للحصول على مبلغ لا يزيد فى جملته الفعلية عن ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ جنيه مصرى (٢٨٢ ٠٥١ ٢ جنيه انجليزي) . وخصص لخدمة هذا القرض قسط سنوى قدره ٠٠٠ ١٣٠ جنيه مصرى (٣٣٣ ١٣٣ جنيه انجليزي). ونظرا لأن الغرض من هذا القرض ، وهو إعادة شراء المخصصات والمعاشات التى تمنحها الدولة ، من شأنه أن يؤدى إلىتخفيف أعباء الميزانية الإدارية ، فقد تمت زيادة هذا القسط السنوى ليتناسب مع المبلغ الذى تتكون منه هذه الميزانية الإدارية وهو ٠٠٠ ٢٣٧ ٥ جنيه . ويدفع هذا القسط على دفعات شهرية قيمة كل منها ٨٣٣ ١٠ جنيه مصرى (١١١ ١١ جنيه انجليزي) إلىصندوق الدين . وفى حالة التأخير فى ذلك تدفع حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة لمدينة القاهرة إلىالصندوق .

"المادة ٩ – يخصص من ناتج هذا القرض :

٠٠٠ ٢٧٥ ١ جنيه مصري لتغطية النفقات التي يتطلبها الترتيب الذي تم الاتفاق عليه مع عدد من أعضاء الأسرة الخديوية

٠٠٠ ٤٥٠ جنيه مصري للاستمرار في استبدال المعاشات مقابل أراض حرة أو أراضي الدومين [١]

٠٠٠ ٢٧٥ جنيه مصري كمبلغ يضاف إلى حصيلة بيع الأملاك الحرة لتغطية التكاليف المنصوص عليها في المادة ٩ من مرسوم ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥

٠٠٠ ٠٠٠ ٢ جنيه مصري

ويودع ناتج هذا القرض ، كما كان الحال بالنسبة للقرض المضمون ، لدى صندوق الدين الذي سيتصرف فيه باعطاء ذوي الشأن حقوقهم وتسليم وزارة المالية أولا بأول ، وبحسب احتياجاتها ، مبلغ ٠٠٠ ٢٧٥ جنيه مصري . وبالإضافة إلى ذلك ، يسلم إلى صندوق الدين ، ناتج بيع الأملاك الحرة الذي كان مخصصا أولا لمصروفات المنافع العامة المنصوص عليها في المادة ٩ من مرسوم ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥ ، وثانيا لإهلاك هذا القرض .

وبعد صدور هذا المرسوم ، تم إصدار سندات القرض بسعر فائدة ثابت مقداره ٤,٥٪ وبنسبة ٩٣٪ من المسموح به للحصول على ماقيمته الإسمية ٠٠٠ ٣٣٠ ٢ جنيه إنجليزي بواسطة السادة دي روتشيلد وبلايخرودر ، وكان المبلغ المتحصل فعلا ٧٢٧ ١١٢ ٢ جنيه إنجليزي . وبلغت المصروفات التي أنفقت خلال سنة ١٨٨٨ على القرض ٠٠٠ ٩٠ جنيه إنجليزي . واذا ما خصمنا من هذا المبلغ قيمة الفوائد على القدر غير المستخدم خلال سنة ١٨٨٨ يصل الرصيد المتبقي في نهاية هذا العام إلى ٢٤٦ ٠٢٩ ٢ جنيه إنجليزي . وقد استخدمت الزيادة عن المليونين المنصوص عليهما في مرسوم ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٨ لإهلاك الديون خلال سنة ١٨٨٩[٢] .

---

[١] . خصص لأستبدال المعاشات قبل سنة ١٨٨٨ ناتج بيع الأراضي الحرة المملوكة للدولة . وبعد صدور هذا المرسوم فان مبلغ الـ ٠٠٠ ٤٥٠ جنيه هو الذي سيخصص لهذا الغرض .

[٢] أنظر النشرة الموجزة لصندوق الدين لعام ١٨٨٨

وقـد سمح هذا القرض للحكومـة ، فضـلا عـن التخلـص مـن أعبـاء لا جـدوى منها ، بمتابعة الاصلاحات التى كانت تزمع القيام بها لتحسين الحالة الزراعية للبـلاد . وكما سبق أن ذكرنا فان المشروعات الكبرى التى كـانت الحكومـة تحلـم بتحقيقهـا مـن أجل المستقبل قد بعثت على القلق عند التفكير فـى الامكانيـات اللازمـة لتنفيذهـا . فـاذا كان أى فائض فى الميزانية سيستخدم نصفه لإهلاك الديـون ، ونصفـه الآخـر لمواجهـة التكاليف التى يتطلبهـا الإصلاحات غير المدرجة فى الميزانية،أى التى لم يرخص بها ، فانه لا سبيل اذن إلىالقيام بأعمال كبرى حتى ولو لم يكن هناك أى جدال فى فائدتهـا . وهذا هو ما دعا ملنر ، اذ كـان يتحـدث عـن قـانون التصفيـة ومرسـوم سـنة ١٨٨٥ ، إلىأن يقول : "ان العيب الأساسى فـى الإصلاحـات الأولـى التـى أدخلـت علـى الماليـة المصرية هو أنها لم تنشىء صندوقا للاحتياطى[1] .كما أن ناظر المالية وجه رسـالة ، فـى ١٩ فـبراير سـنة ١٨٨٨ إلىصنـدوق الديـن يوضـح فيهـا أهميـة إنشـاء صنـدوق للاحتياطى . وقد جاء فى هذه الرسالة : "أن الحكومة المصرية ، من أجل تمكينهـا مـن مواجهة النقص فى الإيرادات ، أو الأعبـاء الباهظـة التـى يمكـن أن تـؤدى إلىاختـلال ميزانيتها ، عقب أحداث غير متوقعة ، والتى يستحيل عليها فى كل عام التنبوء بصـورة مؤكدة بالعجز المتغير الذى قد يطرأ فـى إيـرادات الدوميـن أو الدائـرة السـنية ، قـررت انشاء صندوق احتياطى دائم يكون الغرض منه تمكينها من مواجهـة أيـة ظـروف غـير متوقعة. " وبدأت المفاوضات مع القوى فى هذا الشأن ، وكانت فائدة هذا الصندوق من الوضوح بحيث لم تتأخر القوى فى الوصول إلىنتيجـة فـى شـأنه . وتضمـن المرسـوم الصادر فى ١٢ يوليو سنة ١٨٨٨ هذه النتيجة فنص على إنشاء صندوق احتيـاطى فـى حدود مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ جنيه مصرى . وخصصت لتكوين هذا الصندوق الاحتيـاطى الفوائض التى كانت مخصصة للإهلاك بموجب مرسـوم ٢٧ يوليـو سـنة ١٨٨٥ ، ولا يعود تخصيصها لغرضها السابق إلا بعد استكمال رصيـد الصنـدوق الاحتيـاطى لمبلـغ المليونى جنيه . ويمثل هذا الصنـدوق الاحتيـاطى ضمانـا فـى حالـة حـدوث عجـز فـى الايرادات المخصصة لخدمة الدين أو فى الميزانيـة الإداريـة ، أو كذلـك لاسـتكمال مـا تحتاج اليه الحكومة من نفقات استثنائية والتى يتعيـن أن تبـدى فيهـا لجنـة الديـن رأيهـا

---

[1] ملنر ، المرجع السابق ، ص ٢٩٨

مسبقا . وفى جميع الحالات التى ينقص فيها رصيد الصندوق الاحتياطى عن مليونى جنيه مصرى نتيجة لسحب بعض المبالغ منه ، يوقف الإهلاك حتى يستكمل الصندوق الاحتياطى هذا الرصيد من جديد .

والخلاصة ،اذن، أن مصر كانت فى سنة ١٨٨٠ غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، وكان لابد من التقليل من أعبائها . وهذا ما فعله قانون التصفية . لكن هذا القانون لم يأخذ فى الاعتبار بقدر كاف النفقات اللازمة لإدارة شئون البلاد وكان من الضرورى لذلك تعديله . وحدثت فى نفس هذا الوقت اضطرابات متنوعة وأنفقت مصروفات استثنائية لتصحيح الوضع . وتلبيه لهذين المطلبين : تعديل قانون التصفية والمصروفات الاستثنائية التى اقتضتها الأحداث غير العادية لسنتى ١٨٨٢ و ١٨٨٣ ، وضعت اتفاقية لندن لسنة ١٨٨٥ التى إنشئ بمقتضاها القرض المضمون والتى أدخلت تعديلات على قانون التصفية .

وساد الهدوء ، بعد هذه الاتفاقية ، أنحاء البلاد كلها وبدأ الرخاء يتلمس طريقه اليها. وفكرت الحكومة حينئذ فى تحسين الأوضاع المالية بالتخفيف من أعباء الخزانة ، ومن ثم أصدرت قرض سنة ١٨٨٨ بفائدة ٣٫٥٪ . وكانت تتوقع كذلك ضرورة القيام بنفقات استثنائية فى المستقبل فأنشأت الصندوق الاحتياطى .

وقد استمر هذا الرخاء وسمح بابرام صفقات جديدة تزيد من تحسن الوضع المالى للبلاد . والواقع أن مصر كانت تمر فى هذه المرحلة بعهد ذهبى لو أنها استطاعت الإفادة منه لإدخال الإصلاحات اللازمة فى جميع مجالات حياتها الاجتماعية لأمكنها أن تبلغ درجة لا بأس بها من الثراء . ومع الأسف فان الحرص على تحسين الزراعة كان يتصدر كل تفكير آخر ، الأمر الذى أدى بالبلاد إلى أن تصبح مجرد منتج للمواد الأولية ، ليس لصالحها هى ، بل لصالح الأجنبى . ومع ذلك ، فإذا عقدنا مقارنة بين حال مصر فى سنة ١٨٨٨ وحالها فى سنة ١٨٧٦ من الناحيتين المالية والزراعية فانه لا يسعنا إلا أن نفخر بالنتائج التى تحققت والتغييرات التى حدثت خلال هذه السنوات الاثنى عشرة .

الفصل السابع

الاستبدال

تحسنت الحالة المالية لمصر بصورة فجائية ورائعة . والواقع أنه لم يكن ينقص هذا البلد البالغ الثراء إلا إدارة داخلية جيدة ومقتصدة . فمنذ اليوم الذى توقف فيه الاسراف والتبديد اللذان كانا سائدين فى عهد اسماعيل ، وهدأت فيه الاضطرابات الداخلية التى أثارها التدخل الأوروبى الجائر ، لم يعد هناك عوائق تحول دون أن يستأنف الرخاء سيره فى البلاد بل وأن ينمو بعد أن توقف منذ سنة ١٨٧٦ . وكانت انجلترا تتطلع إلى ذلك أثناء المفاوضات التى مهدت لاتفاقية لندن ، وهو ما تحقق بعد الاتفاقية . وكان للرخاء الذى شهدته البلاد حديثا ، والتنظيم النسبى فى ادارة شئونها ، تأثير طيب على الدين العام . فقد أصبح لهذا الدين فجأة أهمية كبيرة بعد أن كانت قيمة سنداته فى الفترة من ١٨٨٠ إلى سنة ١٨٨٥ ثابتة وقليلة ، وبدأت السندات المضمونة منذ سنة ١٨٨٨ تتجاوز قيمتها الاسمية . وكانت الحكومة المصرية أول من أدرك هذا التقدم المالى وتقدير مزاياه . ففكرت فى استبدال الدين الممتاز ٥٪ التى كانت قيمة سنداته تتجاوز هى الأخرى القيمة الاسمية . ومنذ شهر فبراير من هذا العام أبلغ الكونت دى أوبينيى ، القنصل العام لفرنسا فى القاهرة ، حكومته بما تعتزمه الحكومة المصرية .

وأثار مشروع الاستبدال ثائرة حملة السندات فى لندن . وكانت سندات الديون الممتازة، التى أصدرتها الحكومة المصرية فى سنة ١٨٧٦ وأكدتها الاتفاقات الدولية ومنها قانون التصفية ومرسوم ١٨٨٥ التى تشكل معا كلا متكاملا ، قابلة للاهلاك بموجب هذه النصوص على مدى خمسة وستين عاما . ومن ثم فان استبدالها ، وهو بمثابة تسديد لها ، يضر بحقوق حامليها . ولكن يبدو أن حملة هذه السندات تناسوا أن من حق المدين أن يتخلص من الدين بالوفاء به إلى الدائن كاملا فى أى وقت . وأثارت مطالب حملة السندات غضب الحكومة المصرية فنشرت فى ٣٠ مارس ١٨٨٨ فى الجريدة الرسمية ، وبعد استشارة المحامين ، مايلى : "يحيط ناظر المالية الجمهور علما بأن الحكومة المصرية تحتفظ بحقها المطلق فى سداد سندات الدين الممتاز بقيمتها

الاسمية ، وتحتفظ بحقها فى استخدام هذا الحـق بموافقـة القـوى فـى الوقـت الـذى تـراه مناسبا ". وفـى الوقـت نفسـه أوضحـت الحكومـة الانجليزيـة ، الوصـى الفعلـى علـى الحكومة المصرية والمتصرف فى شئونها الماليـة ، أن كبـار رجـال القـانون الانجليز يرون أن الاستبدال قانونى بشرط الحصول على موافقة القوى .

وإذ ساند هذا الرأى موقف الحكومة المصرية فقد واصلت تنفيذ فكرتها بإصرار حتى دون الرجوع إلى القوى منذ البداية . ورأت بريطانيا العظمى ، التى كانت تتوقع العداء من جانب فرنسا ، نظرا لأنه لم يكن قد تم الجلاء عن مصر بعد ، أن من الحكمة ، حفاظا على وضعها ، أن يكون الإتفاق المقترح مماثلا لما تم إبرامه من قبل مع المؤسسات المصرفية ، وأن تطلب إلى القوى الموافقة عليه على وجه السرعة. وهذا ما حدث . فقد وجه كل من السادة روتشيلد وبلايخرودر وهوسمان والحكومة المصرية خطابا دوريا إلى القوى جاء فيه : "عقب مفاوضات متعددة وقعت حكومة صاحب السمو مع مجموعة من رجال البنوك عقدا تعهد بمقتضاه السادة روتشيلد وبلايخرودر وهوسمان باستبدال الدين الممتاز ٥٪ بسندات ٤٪ ، وسداد القرض المصدر فى سنة ١٨٨٨ بفائدة ٤ر٥٪ وبأن يضعوا تحت تصرف الحكومة المصرية فعليا مبلغا قدره ١ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه . وستقوم الحكومة المصرية بإصدار سندات بفائدة ٤٪ بمقدار رأس المال اللازم ، تحل نهائيا محل السندات الحالية للدين الممتاز ٥٪ وتقوم مقامها ".

وضغطت الحكومة على القوى قائلة إن رجال البنوك لن يظلوا ملتزمين بالعقد إذا لم تصلهم موافقة الحكومة عليه قبل نهاية شهر يونيو .

وكان مبلغ الـ ١ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه مخصصا لخدمة الحكومة على النحو نفسه الذى خصص به قرض سنة ١٨٨٨ البالغ قيمته مليون جنيه . وقدرت الوفورات التى يحققها هذا الاستبدال ، كما جاء فى المذكرة المرفقة بهذا الخطاب الدورى ، بمبلغ ٤٣٣ ١٥٩ جنيها .

وأخذت انجلترا زمام المبادرة فى التفاوض على هذا القرض . ولم تثر القوى ، بخلاف فرنسا ، أية صعوبات للموافقة على هذا المشروع . وقد وجد المسيو سبولر ، وزير خارجية فرنسا فى ذلك الوقت ، الفرصة سانحة حينئذ لاستئناف المفاوضات المتعلقة بالجلاء . فقد كتب فى الأول من يونيو سنة ١٨٨٩ إلى المسيو وادينجتون

قائلا " "لم يحدث من قبل أن بحثت الشئون المالية فى مصر بمعزل عن الشئون السياسية . وليس هناك اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، أى مبرر لمثل هذه التفرقة لأن مشروع الاستبدال انما هو دليل ساطع على التقدم الذى أحرزته مصر سواء من حيث النظام السياسى أو النظام الاقتصادى . ويبدو اذن أن الوقت قد حان لكى تنفذ انجلترا وعودها بالجلاء ، تلك الوعود التى كررتها لنا مرارا ." وردا على ذلك يخاطب اللورد سالزبورى المسيو وادينجتون ، سفير فرنسا فى لندن ، قائلا : "ان الرخاء النسبى الذى بلغته مصر بدافع منا لن يستمر بالتأكيد اذا غادرنا هذا البلد فى الوقت الحاضر . واذا ما أعلنا عن مغادرتنا له عما قريب فان الاستبدال يصبح مستحيلا" . وترجع الحقيقة النسبية فى رد اللورد سالزبورى إلى الوضع التفضيلى الذى وضعت فيه انجلترا الأجانب فى مصر : فالانجليز يأتون أولا ثم يأتى بعدهم الأوروبيون الآخرون ، أما المصريين ففى المحل الأخير ؟ ولم يرض فرنسا هذا الرد وبالتالى لم تعط موافقتها على الاستبدال . لكن مثل هذا الأمر البسيط لم يكن ليثبط من عزيمة انجلترا ، لاسيما وأن فكرة البقاء نهائيا فى مصر كانت قد ترسخت فى أذهان رجال الدولة الانجليز . وحتى يمكن اجبار فرنسا "لجأت انجلترا إلى وسيلة نجحت مرارا فى استخدامها من قبل وهي أن تستتر وراء الحكومة المصرية"[١] . وكان الغاء السخرة نهائيا[٢] أمرا يجرى التفكير فيه فى ذلك الوقت . وأرادت الادارة الانجليزية أن تستفيد من ذلك لطلب الاستبدال من جديد . وبدأت الحكومة بأن طلبت إلى صندوق الدين الاذن بفرض ضريبة مقدارها أربعة قروش ونصف قرش للفدان لتحصيل ما مجموعه١٥٠٠٠٠ جنيه أصبحت لازمة لتنفيذ الأعمال التى كانت تتم حتى الآن عن طريق السحرة . وكتب رياض باشا ، ناظر النظار ، بعد ذلك إلى قنصل فرنسا فى القاهرة لابلاغه أن الحكومة ستعدل عن هذه الضريبة الجديدة لأن الوفورات التى ينتظر أن يحققها الاستبدال ستسمح بمواجهة هذه النفقات . وكان ذلك مخلبا وضع للحكومة الفرنسية . فبعد بضعة أيام ، فى ١٨ ديسمبر ، طلب رياض باشا إلى مجلس شورى النواب التصويت على هذه الضريبة الجديدة بمبلغ١٥٠٠٠٠ جنيه من أجل

---

[١] انظر كوشريس ، ص ٢٤٠

[٢] كان الغاء السخرة جزئيا قد بدأ منذ سنة ١٨٨٨

الغاء السخرة ، وذكر أن هذه الضريبة لن يتم تحصيلها في حالة موافقة فرنسا على الاستبدال ، طالما أنه في هذه الحالة ستسمح الوفورات بايجاد المبلغ اللازم الذى نحتاج اليه . ولم يتأثر المسيو سبولر اطلاقا بهذه الاعتبارات الانسانية[١] . وما من شك في سلامة هذا الاجراء على نحو ما أشار إلى ذلك المسيو دى أوبينيى أكثر من مرة . ولكن استخدامه من أجل انتزاع موافقة فرنسا على الاستبدال لم يكن من شأنه أن يشجع المسيو سبولر على ابداء هذه الموافقة . لذا أجاب المسيو سبولر على طلب الحكومة المصرية ، الذى قصد به الضغط على الحكومة الفرنسية للتعجيل بموافقتها على الاستبدال ، قائلا أنه سيعطى موافقته اذا ما كانت الوفورات المحققة ستستخدم أولا لزيادة عدد أفراد الجيش المصرى لتمكينه من الدفاع عن البلاد من جهة الجنوب[٢] بعد مغادرة القوات الانجليزية وثانيا في الأشغال العامة التى تقرها لجنة انجليزية - فرنسية مشتركة . ورفضت الحكومة المصرية ، بايعاز من انجلترا ، هذا الاقتراح رفضا قاطعا . وبالتإلى أوقفت الحكومة الفرنسية المفاوضات حول اجراء الاستبدال .

وكانت حكومة الخديوى في احتياج إلى مزيد من النقود ، لذا كان لابد من مواصلة العمل في منشآت الرى التى خصص لها مليون جنيه من القرض المضمون و ٧٥٠ ٠٠٠ جنيه من قرض ١٨٨٨ بفائدة ٥ر٤٪ . وما دام السلطان قد أذن في سنة ١٨٨٨ بخمسة ملايين ، وكان الاقتراض قد تم في حدود مليونين فقط ، فقد وجه وزير المالية في ٨ يناير سنة ١٨٩٠ رسالة إلى مفوضى صندوق الدين للحصول على اذنهم باصدار قرض آخر بمبلغ ١ ٧٥٠ ٠٠٠ جنيه من ضمن هذه الملايين الخمسة لاستكمال العمل في منشآت الرى والصرف . ورد المفوضون على ذلك برسالة نصحوا فيها الحكومة ، بالرغم من موافقتهم على طلبها ، بالتريث حتى تنتهى المحادثات حول الاستبدال .

وفى ١٤ مارس سنة ١٨٩٠ تغيرت الحكومة الفرنسية وحل المسيو ريبو محل المسيو سبولر؛ بوصفه وزيرا للخارجية .

---

(١) انظر كوشريس ، المرجع السابق ، ص ٢٤٠.

(٢) ذلك أن أحد الأسباب التى احتجت بها انجلترا حول مخاطر جلائها عن مصر كان ذلك الخطر الذى تمثله المهدية .

وطرحت ، أثناء المحادثات حول استبدال الدين الممتاز ٥٪ ، مشروعات لاستبدال دين الدومين ودين الدائرة ، حيث كان من المزمع استبدال دين الدومين الذى تصل فائدته إلى ٥٪ إلى دين دومين بفائدة ٤٪ ، وتخفيض دين الدائرة ذى الفائدة ٤٪ بحيث تسدد سنداته أو يستبدل فى حدود نسبة ٨٠٪ بسندات أخرى للدائرة أيضا . وقد وجدت فرنسا هذه النسبة منخفضة للغاية . صحيح أنها كانت هى النسبة المحددة للاهلاك ، ولكن فرنسا كانت تعتقد أن من العدل أن يكون الاستبدال بنسبة ٨٥٪ . ولعل سلامة رأى فرنسا هذا كانت موضع شك . فما دامت نسبة الاهلاك ، أى السداد ، هى ٨٠٪ فلم لا تكون هى أيضا نسبة الاستبدال . وكانت الحكومة المصرية ، تحت وصاية انجلترا ، أبعد ما يكون عن اثارة الصعوبات أمام اقتراح فرنسا . فقد كانت شديدة الحرص على انهاء عملية الاستبدال إلى حد أنها قبلت دون مناقشة نسبة الـ ٨٥٪ لدين الدائرة .

وفى ٣ مايو سنة ١٨٩٠، كتب المسيو ريبو إلى المسيو دى أوبينيى قائلا :
" فنحن اذن على استعداد للترخيص به (الاستبدال) على ألا يشمل فقط الدين الممتاز ، وفقا لرغبة حكومة الخديوى ، بل كذلك دين الدومين ودين الدائرة وقرض سنة ١٨٨٨ " . وبعد بضعة أيام وصل تيجران باشا ، ناظر المالية المصرى ، يصحبه المستر بالمر ، المستشار الانجليزى لدى وزارة المالية ، إلى باريس واتفقا مع المسيو ريبو على مشروع المرسوم الذى يصدر بشأن استبدال الديون الأربعة . وفيما يلى نص المادة الأولى من هذا المرسوم :

"يرخص لناظر ماليتنا فى :

١ – إصدار فرض ممتاز بفائدة لا تتجاوز ٤٪ فى حدود المبلغ اللازم لما يلى :

أ – إستبدال السندات المتداولة حاليا للدين الممتاز بفائدة ٥٪ أو سدادها نقدا بقيمتها الاسمية .

ب – سداد السندات المتداولة حاليا لقرض ٤٫٥٪ الصادر بموجب المرسوم المؤرخ ٣٠ أبريل ١٨٨٨ نقدا وبقيمتها الاسمية .

ج – توفير مبلغ صاف قدره ١٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى لاستخدامه على النحو المبين فى المادة ١١ من هذا المرسوم (منشآت الرى والصرف واستبدال المعاشات) .

د – لتوفير المبلغ اللازم لتغطية النفقات التى تتكبدها حكومتنا لتنفيذ الأعمال المنصوص عليها فى هذه المادة .

٢ – إصدار قرض دومين بنسبة لا تتجاوز ٤٪ فى حدود المبلغ اللازم لاستبدال سندات الدومين ٥٪ التى لا تزال متداولة ، أو سدادها نقدا بقيمتها الاسمية ، وكذلك تلك التى تم استبدالها قبل صدور هذا المرسوم بموارد غير تلك الناتجة من التصرف فى الممتلكات .

٣ – إصدار قرض للدائرة السنية بنسبة لا تتجاوز ٤٪ فى حدود المبلغ اللازم لاستبدال السندات المتداولة حاليا من الدين العمومى للدائرة السنية أو سدادها نقدا فى حدود ٨٥٪ فى الحالتين " .

على أن استبدال هذه الديون لم يغير شيئا من وضعها السابق . ويبرز هذا النص ، الذى أدخل على المرسوم عمدا ، الفكرة الفرنسية التى كانت مصممة على أن تظل الإدارة الدولية للسكك الحديدية وللدومين وللدائرة السنية على ما هى عليه . وكان مشروع الحكومة المصرية ، بل قل المشروع الانجليزى المصرى ، يرمى إلى ادماج الديون كلها فى دين واحد، ولكنه لم يقبل .

لذا بقيت خدمة دين الدائرة وديون الدومين على ما كانت عليه من قبل . وكان على ادارة كل منهما أن تضطلع بهذه الخدمة . لكن تعديلا أدخل فى هذا الشأن مقتضاه أنه لا يجوز أن يزيد ناتج بيع أملاك الدائرة ، الذى سيظل مخصصا لاهلاك هذه الديون وحدها ، فى المتوسط عن ٣٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى سنويا . ولا يكون لهذا النص أى أثر بعد خمسة عشر عاما أى فى سنة ١٩٠٥ .

أما بالنسبة إلى الدين الممتاز فقد أدخل عليه تغيير ملحوظ يرجع إلى تغيير الغرض من هذا الدين ؛ إذ أضيف اليه القرض المصدر سنة ١٨٨٨ بفائدة ٥ر٤٪ ، ومبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ ١ جنيه الخاصة بمنشآت الرى . وقد أضيف إلى الـ ٠٨٦ ٩٦٩ ١جنيها مصرى ، قيمة القسط السنوى للدين الممتاز قبل الاستبدال ، ما يلى : (١) مبلغ ٠٠٠ ١٣٠ جنيه كانت مخصصة لخدمة قرض سنة ١٨٨٨ و (٢) مبلغ مساو لفائدة القرض المصدر بمقتضى هذا المرسوم وقدره ٠٠٠ ١٣٠ جنيه . ويخصم هذان المبلغان الأخيران من ميزانية المصروفات الادارية. (ونلاحظ هنا

بشكل عابر أن هذه الميزانية زادت فى سنة ١٨٨٨ بمبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه خصصت جزئيا للقيام بالأعمال التى كانت تتم من قبل بالسخرة) .

ويخصم من القيمة الاجمالية لهذه المبالغ الثلاثة القسط السنوى اللازم لسداد الفوائد ولاهلاك الدين الممتاز الجديد . ويسلم الباقى إلى صندوق الدين على سبيل الوديعة .

وتسلم كذلك إلى صندوق الدين على سبيل الوديعة الوفورات الناجمة عن استبدال دين الدومين ودين الدائرة . "ويتم الاتفاق فيما بعد بين الحكومة المصرية والقوى التى وافقت على المرسوم الحالى على كيفية استخدام هذه المبالغ المسلمة على سبيل الوديعة ". وإلى أن يتم هذا الاتفاق يوظف مفوضو الصندوق هذه الودائع فى سندات الدين المصرى بحيث تضاف فوائدها إلى الوديعة وتخصص للاستخدام نفسه .

وتتناول المادة التاسعة إهلاك الدين المضمون والدين الموحد ودين الدومين . ويخصم من فوائض الميزانية المخصصة بمقتضى مرسوم ٢٧ يوليو ١٨٨٥ لاهلاك الديون ما يلزم لاهلاك القرض المضمون وذلك فى حدود ٨٧ ٧٥٠ جنيها مصريا (٩٠ ٠٠٠ جنيه إنجليزى) . ومع مراعاة ما نص عليه مرسوم سنة ١٨٨٨ الذى أنشىء بمقتضاه الصندوق الاحتياطى (من أنه لا يجرى الاهلاك الا بعد انشاء هذا الصندوق وفى حدود ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه) يستخدم ما يزيد على ذلك ، فى حدود تسعة أعشاره لإهلاك الدين الموحد ، وفى حدود العشر لاهلاك دين الدومين . ويتم ذلك عن طريق اعادة الشراء بالقيمة الاسمية، وفيما جاوز ذلك يتم الإهلاك بطريق القرعة .

وبعد هذا القبول من جانب فرنسا صدر مرسومان فى ٦ و ٧ يونيو ١٨٩٠ . ورخص مرسوم السابع من يونيو فى اصدار قرض بمبلغ ٢٩ ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه بفائدة ٣,٥٪ خصص لاستبدال الدين الممتاز ، ولسداد قرض سنة ١٨٨٨ ذى الفائدة ٤,٥٪ ، ولتوفير مبلغ ١ ٣٠٠ ٠٠٠ جنيه اللازمة لمنشآت الرى واستبدال المعاشات .. الخ . وبلغت نسبة الاصدار ٩٣٪ وكلف به السادة روتشيلد وبلايخرودر . ويتم الاهلاك اما عن طريق اعادة الشراء أو القرعة وينتهى فى سنة ١٩٤١ ، ولكن لا يجوز سداد القرض قبل سنة ١٩٠٥ . وينص مرسوم السادس من

يونيو على اصدار قرض جديد للدائرة السنية بفائدة ٤٪ بمقدار المبلغ اللازم لسداد أو استبدال الدين القديم وذلك في حدود ٨٥٪ منه . ووصل المبلغ اللازم لذلك إلى ٧ ٢٨٠ ٠٠٠ جنيه . على أن دين الدومين ، على الرغم من أنه كان داخلا فى الترتيب الذى تم مع فرنسا ونص عليه مرسوم ٦ يونيو ، فإنه لم يستبدل الا فى سنة ١٨٩٣ . وينص المرسوم الصادر فى ١٨ مارس ١٨٩٣ على هذا الاستبدال ، وحددت الفائدة السنوية لقرض الدومين الجديد بنسبة ٤ر٢٥٪ مخالفا بذلك القاعدة التي يتضمنها الترتيب الذى تم مع فرنسا . وتودع الوفورات الناجمة عن هذا الاستبدال فى صندوق الدين ، حيث ظلت وديعة عنده حتى سنة ١٩٠٤ [١] .

ومن ثم فان الدين الموحد ، الذى كان يشكل أكثر من نصف اجمالي الدين المصرى ، لم يجر استبداله . وكانت الحكومة المصرية تتطلع إلى الوفورات التى يمكن أن يحققها لها هذا الاستبدال . لذا أبلغت القوى فى ١٥ مارس سنة ١٨٩٤ بعزمها على استبداله .

وأحدث ذلك صدمة لدى الدائنين والرأى العام فى فرنسا وانجلترا فاعترضوا على حق الحكومة المصرية فى اجراء هذا الاستبدال[٢] .

---

(١) فيما يلي بيان وضع الدين المصري قبل وبعد الاستبدال :

	سنة ١٨٩٢	سنة ١٨٩١
الدين المضمون	٩ ١١١ ١٠٠	٨ ٩٩١ ٠٠٠
الدين الممتاز	٢٢ ٢٩٦ ٨٠٠	٢٩ ٤٠٠ ٠٠٠
الدين الموحد	٥٥ ٩٨٨ ٩٢٠	٥٥ ٩٨٦ ٠٠٠
دين الدومين	٥ ١٣٧ ٤٤٠	٤ ٨٤٥ ٠٠٠
دين الدائرة	٨ ٥٨٧ ٤٨٠	٧ ٢٣٦ ٠٠٠
دين سنة ١٨٨٨ (٥ر٤٪)	٢ ٢٦٨ ٩٠٠	–
المجموع	١٠٣ ٣٩٠ ٦٤٠	١٠٦ ٤٥٨ ٠٠٠

(٢) نشرت "ذى ايكونومست" الصادرة فى لندن في ١٤ ابريل سنة ١٨٩٤ ما يلى :"ان النداء الذى وجهه عدد من أعضاء بورصة الأوراق المالية الى مجلس حملة السندات الأجنبية للحصول على تأييده بغية مقاومة مشروع استبدال الدين المصرى الموحد جدير بأن يحظى برد ايجابى ، لأن ما تقترح الحكومة المصرية القيام به ليس الا محاولة للاحتجاج بأخطائها السابقة لتنتزع من دائنيها تنازلات جديدة . فوفقا لقانون التصفية كان سعر الفائدة على هذا القرض فى الأصل ٧٪ وقد خفض بصورة تعسفية الى ٤٪ . ومن الغنى عن الذكر أن مصر استفادت من هذا التخفيض استفادة كبيرة ، الأمر الذى ساهم فى ازدهارها المالى الحالى . وهى تريد اليوم ، بعد أن بلغت هذا الازدهار ، اجراء تغيير جوهرى ، فهى تتغافل عن أنها لم تف فى الماضي بالتزاماتها ، وتزعم أن حالتها المالية أصبحت من القوة بما يكون من العبث معه أن نتوقع أن تقوم بسداد نسبة الفوائد المخفضة نفسها . ويعتبر ذلك بمثابة الأخذ ، فى تسوية التزامات دولة مدينة تجاه دائنيها ، بالمثل القائل : الخاسر كاسب .

وكتب المسيو دى روزاس قائلا " إن الحكومة المصرية ليست حرة فى استبدال الدين الموحد لسبب وجيه وهو أنه ليس من حقها أن تفرض السداد على دائنيها"[1] . فلماذا لا يكون لها مثل هذا الحق اذن ؟ أليس مرخصا لوزير المالية ، بحكم المراسيم السابقة ، بأن يدفع إلى صندوق الدين جميع المبالغ التى قد تكون متاحة لديه لاستخدامها ، بعد تكوين الرصيد الاحتياطى ، فى اهلاك الديون؟ ومن ثم اضطر المسيو دى روزاس إلى انهاء كلامه بالقول بامكان حدوث الاستبدال شريطة موافقة القوى عليه . والواقع أنه لم يكن بوسعه أن يقول غير ذلك . فاذا كان دين الدائرة ، الذى كان قد مر بالمراحــــل نفسهاالتى مر بها الدين الموحــد ، قابلا للاستبدال ، فلم لا يكون الدين الموحد قابلا له كذلك ؟ بل اننى أزعم أنه ليس من حق القوى أن ترفض الموافقة على الاستبدال. فموافقة صندوق الدين ، وموافقة القوى فى بعض الأحيان، لازمة حين تكون مصر راغبة فى الاقتراض ، فلا يمكن منعها من القيام بذلك لأنها لا تمس حقوق دائنيها بأى شكل ، وأنها لا تفعل أكثر من استخدام حقها هى ، حق المدين فى سداد الدين بالكامل إلى الدائن فى الوقت الذى يريده.على أن هذا التفكير لم يحل دون اخفاق المحاولة التى قامت بها الحكومة المصرية . وكان السبب فى ذلك ، بالاضافة إلى مصالح الدائنين ، النزاعات السياسية التى كانت قائمة بين فرنسا وانجلترا . واضطرت مصر بسبب هذه النزاعات إلى الاستمرار فى تحمل عبء سنوى مقداره ٠٠٠ ٢٧٥ جنيه كان يمكن أن يؤدى تقليل الفوائد التى تدفعها على الدين الموحد إلى توفيره .

واحتفظ صندوق الدين بالرصيد الاحتياطى العام (الذى أنشئ بموجب مرسوم ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٨) ، وبالرصيد الاحتياطى الخاص (الذى أدى اليه تراكم حصة الحكومة فى الفوائض والتى ظلت تحت تصرفها) وبالوفورات التى تحققت من الاستبدال . وبلغ رصيد الصندوق الاحتياطى العام فى سنة ١٨٩١مبلغ ٠٠٠ ٨٢٢ ١ جنيه ، ورصيد الصندوق الخاص ٠٠٠ ٦٦٥ جنيه . وفى سنة ١٨٩٦ بلغ رصيد الاحتياطى العام ٠٠٠ ٨٣٣ ٢ جنيه ورصيد الاحتياطى الخاص ٠٠٠ ٤٧١ جنيه ووفورات الاستبدال ٠٠٠ ٨٥٣ ١ جنيه . وكانت الحكومة المصرية تزمع فى ذلك

---

[1] أنظر مجلة القانون الدولى العام ، الباب الثانى ، ص ٢٣٤ .

الوقت اعادة غزو السودان بمساعدة القوات البريطانية . وكانت تلك فكرة انجلترا بغية تعزيز وضعها فى وادى النيل . ولكن الهدف المعلن للحملة كان هو حماية حدود مصر من جهة الحبشة . واقتضت هذه الحملة تكاليف طلب إلى الاحتياطى العام تحملها من رصيده .

ولكن انجلترا كانت تستشعر المعارضة التى يمكن أن يبديها المفوض الفرنسى لمثل هذه المحاولة . لذا رجعت إلى فرنسا مباشرة تطلب مساعدتها اقتناعا منها بأن موافقة الحكومة الفرنسية على فكرة الحملة ستسمح باستقطاع مبلغ الـ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه التى كانت لازمة لها دون صعوبة . لكن فرنسا ، بدلا من تحبيذ هذه الفكرة ، أدانتها[1] . على أن انجلترا أصرت مع ذلك على موقفها وطلبت إلى مفوضى صندوق الدين باسم الحكومة المصرية الموافقة على استقطاع هذا المبلغ .

وفى ٢٦ مارس سنة ١٨٩٦ ، صوتت اللجنة بأغلبية أربعة من بين ستة أصوات (بعد أن انسحب المفوضان الفرنسى والروسى) على استقطاع المبلغ المطلوب . وفى اليوم نفسه وجه هذان المفوضان احتجاجا إلى وزير المالية على قرار زملائهما . واعترضت جماعة حملة سندات الدين الموحد ، فى اليوم نفسه على ذلك ، وحظرت على الحكومة اصدار مرسوم فى هذا الشأن وحظرت على المفوضين

---

[1] أعلن مسيو بيرتولو ، وزير خارجية فرنسا ، فى البرلمان يوم ١٩ مارس سنة ١٨٩٦ ما يلى : "تلقت الحكومة الفرنسية اخطارا من الحكومة البريطانية يتعلق بمشروع قيام الجيش المصرى بحملة على دنقلة وبالمصروفات التى تتطلبها تلك الحملة . وتقترح الحكومة البريطانية لمواجهة هذه النفقات خصم مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه من حساب الاحتياطى العام للخزينة المصرية . وهى بحاجة فى ذلك الى تصريح لجنة الدين وطلبت مساعدة الحكومة الفرنسية فى ذلك . ومثل هذا المشروع من شأنه أن يثير أشد الاعتراضات . فهو ، من الناحية المالية ، يعرض للخطر بشكل مباشر مصالح حملة سندات الدين التى يوجد ثلاثة أرباعها بين أيدى مواطنين فرنسيين نظرا لتخصيص رصيد الاحتياطى له وبسبب المخاطر التى يمكن أن تنجم عن الانفاق على مثل هذه الحملة على مالية مصر . والواقع أن هذه الحملة ، التى تتسم أساسا بطابع عدوانى وغير محدد تحديدا سليما ، يمكن أن تؤدى الى نفقات لا حدود لها قد تستغرق ليس فقط الـ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه المطلوبة ولكن أيضا مبالغ أخرى قد تستنزف الرصيد الاحتياطى كله وربما تجاوزته . وفى مثل هذه الظروف المالية فان الاقتراح المقدم الينا يتطلب الموافقة الاجمالية للقوى . كما أن هذه الموافقة لازمة كذلك من الناحية السياسية ، نظرا لما تؤدى اليه مثل هذه الحملة من تغيير عميق وغير متوقع فى الظروف الحالية لاحتلال مصر ، فضلا عما قد تجلبه على هذا البلد من مخاطر لا تهدده مثلها فى الوقت الحاضر .

دفع أى مبلغ من أجل حملة السودان خصما من الرصيد الاحتياطي[1] . لكن المفوضين دفعوا علىالرغم من ذلك . وكانت المسألة التى برزت حينئذ، والتى كان لا بد أن تطرح على المحكمة لحلها ، هى معرفة ما اذا كانت قرارات لجنة الدين يجب أن تتخذ بالاجماع أم أن الأغلبية المطلقة تكون كافية . ورأى المفوض الفرنسي ، وزميله الروسى معه ، أن الاجماع ضرورى . والحجة التى استندا اليها ، تأييدا لهذا الرأى ، هى أن الصندوق "باعتباره تجمعا لممثلى القوى الأوروبية فانه ، على غرار ما يحدث فى المؤتمرات الدبلوماسية ، لا يمكن للأغلبية فيه أن تفرض رأيها على الأقلية"[2] . وقد أخذت المحكمة فى هذا الموضوع بهذا الرأى . وألزمت الحكومة المصرية بأن تسدد المبلغ المستقطع إلى صندوق الدين . وازاء هذا الحكم قدمت انجلترا المبلغ إلى حكومة الخديوى فى شكل حساب جار وسمحت للحكومة بذلك بالخروج على وصاية اللجنة . وقد تخلت انجلترا فى وقت لاحق عن المطالبة بهذا المبلغ لصالح مصر .

وبعد أن مرت حادثة سنة ١٨٩٦ هذه ، ران الصمت على شئون مصر المالية . وظلت تسير فى طريقها العادى حتى سنة ١٩٠٤ .

وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٩٠٤ كان لصندوق الدين ، فيما يتعلق بمالية مصر ، سلطة مطلقة . واستخدمت ادارة الصندوق هذه السلطة بمهارة شديدة . ويعزى اليها الكثير فى نهضة مصر . فقد كانت تنظر دائما بعين الرعاية إلى الاصلاحات اللازمة للبلاد وتساعد فيها بقدر الامكان .

وبعد سنة ١٨٩٦ لم يعد دور الصندوق بارزا كما كان من قبل . فقد تباعدت عنه الحكومة المصرية شيئا ما ، ووجد مفوضو صندوق الدين أنفسهم مضطرين للاكتفاء بمراقبة مصالح الدائنين . وكان السبب وراء ذلك هو الدبلوماسية الأوروبية . فلما أيدت المحكمة المختلطة فكرة الاجماع فى اتخاذ قرارات اللجنة ، ولم يكن

---

[1] ذكر المستر كيرزون فى مجلس العموم فى ٢٦ مارس :"أن بعض الفرنسيين من حائزى سندات الدين المصرى ، وجهوا الى مفوضى صندوق الدين ، بواسطة المحاكم المختلطة ،احتجاجا على أية مدفوعات يقومون بها خصما من الرصيد الاحتياطى لمواجهة مصروفات الحملة ، وأعلنوهم بالحضور أمام هذه المحاكم يوم ٢٣ أبريل" .

[2] أنظر Politis ، صندوق الدين المصرى ، مجلة القانون الدولى العام ، ١٨٩٦ ، ص ٢٤٨ .

الأعضاء على رأى واحد فى النظر إلى الأحداث ، بل انـه كـانت هنـاك خلافـات بيـن دولهم ، فقد كان من الصعب حقا أن يتفقوا جميعا على قـرار معيـن . وظلـت الأمـور تسير على هذا النحو إلى أن جاء تصريح سنة ١٩٠٤ فعدل الأوضاع القائمة .

الفصل الثامن

اتفاق سنة ١٩٠٤

لم يبد لشئون مصر المالية أى أثر فى الدبلوماسية بعد سنة ١٨٩٦ . فقد سارت الأمور فى الاطار المرسوم لها بموجب الاتفاقيات والمراسيم . وارتفع رصيد الحساب الاحتياطى من ٠٠٠ ٨٢٢ ١ جنيه فى سنة ١٨٩١ إلى ٠٠٠ ٥٢٣ ٣ جنيه فى سنة ١٩٠٠ ، واتجه نحو الانخفاض بعد ذلك . ففى سنة ١٩٠٢ بلغ ٠٠٠ ٩٣١ ٢ جنيه وفى نهاية ١٩٠٣ بلغ ٧٥٠ ٧٦٠ ٢ جنيه . بينما وصل فى ٣١ ديسمبر ١٩٠٤ إلى ٠٩٤ ١٨٥ ٣ جنيها. وزادت الوفورات الناجمة عن الاستبدال من مليون ونصف المليون فى سنة ١٨٩٦ إلى ٠٥٥ ٥٠٧ ٥ جنيه فى سنة ١٩٠٣ لتصل إلى ٣٤٥ ٠٣١ ٦ جنيه فى نهاية سنة ١٩٠٤ . أما من الناحية السياسية ، فإلى جانب ما حدث خلال سنة ١٨٩٦ ، كان هناك حدث آخر هو حملة دنقلة التى أدت إلى تثبيت وضع الاحتلال الإنجليزى فى وادى النيل . وعلى الرغم من أن النجاح الذى أحرزته جماعة حملة سندات الدين الموحد كان بمثابة نجاح للسياسة الفرنسية ، فقد كانت هناك كذلك حادثة فاشودة . ذلك أن فرنسا أرادت أن تثير من جديد المسألة المصرية ، فبعثت الكابتن مارشان لاحتلال فاشودة . واحتجت انجلترا وازداد الموقف خطورة إلى حد الاعتقاد بوقوع الحرب بين الدولتين . لكن المسألة تم حلها سلمياً وسحبت فرنسا قواتها فأرضت بذلك انجلترا .

وفى هذا العام نفسه ، عام ١٨٩٨ ، فى الحادى والعشرين من يناير ، أبرم عقد بين الحكومة المصرية وشركة الدائرة Daira Company ، تعهدت هذه الشركة بمقتضاه بانهاء الدين العام للدائرة بالكامل قبل ١٥ أكتوبر ١٩٠٥ . وكان من المقرر ان يقسم الفائض الناتج من بيع أملاك الدائرة بين هذه الشركة والحكومة المصرية .

لم يطرأ شيء آخر فيما يتعلق بالدين المصرى . وكان صندوق الدين لا يزال مشغولا بمراقبة المصالح التى كلف بمراقبتها وباستخدام الأموال المودعة لديه فى شراء سندات الدين المصرى . وتراكمت الوفورات الناجمة عن الاستبدال دون أن يكون فى الامكان المساس بها .

وبدأت فرنسا ، بعد سنة ١٨٩٨ ، تشعر بالسأم من الحملة التى تقوم بها ضد الاحتلال الانجليزى لمصر . وكانت تزمع ، فى ذلك الوقت ، أن تتوسع فى الحماية الفرنسية لتمدها إلى مراكش . ولم يكن من شأن التوتر القائم بينها وبين بريطانيا العظمى حينئذ أن ييسر الأمور ، بل كان من الممكن أن تتفجر نزاعات حادة اذا ما ظلت الدولتان على هذا الموقف العدائى .

وإذ كانت الأحداث تساعد على ذلك ، بدأ التقارب بين الجانبين بغية التوصل إلى اتفاق يضع حدا للاستفزازات غير المجدية[١] . وتم حل نقاط الخلاف بالتحكيم ، وحلت المسألة المصرية ، التى كانت تشغل كلا من البلدين ، حلا مؤقتا . فقد صرحت الحكومة البريطانية أنه ليس فى عزمها تغيير الوضع السياسى لمصر ، وتعهدت الحكومة الفرنسية من جانبها بعدم وضع العقبات التى يمكن أن تضر بوضع بريطانيا العظمى فى مصر . وقد صحب هذا التصريح ، الصادر فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، ملحق هو مشروع المرسوم الذى صدر عن الخديوى فى ٢٨ نوفمبر من هذا العام نفسه . ويحل هذا المرسوم ، باعتباره ميثاقا ماليا لمصر محل قانون التصفية الصادر

---

(١) يقول المسيو دى فريسينيه : "بعد فاشودة ران الصمت على مصر . فقد كان الاعتزاز بالنفس من جانب ، واللياقة من جانب آخر ، يحولان دون استئناف طرح الأمر . ولكن الناس بدأوا يتساءلون عما اذا كان ينبغى لأحداث من هذا النوع أن تفضى إلى تباعد شعبين تدعو أسباب عديدة إلى تقاربهما ، وتتداخل مصالحهما معا ويمكن أن يكون لاتفاقهما تأثير نافع على السلام العام . وظنت فرنسا أنها كانت تلعب ، منذ عشرين عاما ، دورا فى غير صالحها . لقد كانت بالفعل حامية للحقوق ولكنها لم تنجح فى ذلك . وظلت مطالبها فى مصر بغير نتيجة. واذ قررت ألا تشن الحرب لسبب يعتبر رغم كل شيء ثانويا ، فانها لم تكن لتحقق ما تريد الا بالسمو الأخلاقى ، اذا ما ضمت أوروبا صوتها اليها . على أن أوروبا لم تؤيدها أبدا ، وكانت فيما يبدو تنتظر بغير مبالاة نتيجة المساعى التى تتم بمعزل عنها . ولم تكن هذه المساعى تفشل فحسب ، بل انها كانت تفقد بانتظام من هيبتها . بل انها كانت فى النهاية ستؤدى إلى قطيعة غير محمودة . ألم يكن الوقت قد حان لاتباع ما يقتضيه السلوك العادى ، وترك تلك الحقوق التى لا نزاع فيها ساكنة دون التضحية بها ، والسير مع التيار الطبيعى الذى كان يدفع بهاتين الأمتين الكبيرتين الواحدة نحو الأخرى .

"وبرهنت انجلترا من جانبها على أنها كانت تحدوها مشاعر ودية صادقة ، وأنه بارجائها حل المسألة المصرية وتركها للمستقبل ، كانت على استعداد لتقديم تنازلات عادلة لاعادة الوئام القديم . فهى لم تكتف بالاشارة إلى تلك المشاعر فى التقارير الدبلوماسية السرية بل انها أعلنتها على الملأ . فقد حرصت على أن تؤكد علنا تقديرها السامى للجمهورية الفرنسية . وذكر الملك ادوارد – بحق – الاستقبال الذى لقيه أمير ويلز فى باريس . فقد نبعت زيارته للسيد لوبيه فى سنة ١٩٠٣ من القلب وكانت دليلا على عقلية واعية . وكان رد رئيس الجمهورية على لندن ، ومعاهدة التحكيم بين وزارتى الخارجية ، شاهدى صدق على حسن النوايا ينتظر ترجمته إلى اتفاقات عملية جادة . ذلك هو جوهر الاتفاقية الفرنسية الانجليزية المبرمة فى ٨ أبريل ١٩٠٤ والتى استهدفت القضاء على نقاط الخلاف بين الحكومتين وخصصت جزءا مهما منها للمسألة المصرية" .

(انظر : دى فريسنيه ، المرجع السابق ، ص ٤٢١ – ٤٢٣ ، كرومر ، المرجع السابق ، ص ٧٦٣)

فى سنة ١٨٨٠ واتفاقية لندن لسنة ١٨٨٥ . وهو يحرر مصر من المراقبة الصارمة التى يمارسها صندوق الدين . فقد كان يساور انجلترا الضيق بسبب شعورها بأنها تحت المراقبة . وكانت مصر ، فى الوقت نفسه ، بحاجة إلى رؤوس الأموال الضخمة الموجودة لدى الصندوق . وطالما أنه لم يكن من الممكن المساس بهذه الأموال دون موافقة المفوضين ، اذ كانت مدرجة فى حساب الاحتياطى العام ، ودون اتفاق القوى فى شأن الوفورات الناجمة عن الاستبدال فان اجراء الاصلاحات كان يتأثر بذلك [1] .

وليس من المفهوم أن تضطر دولة لديها الملايين كاحتياطى فى خزينتها إلى الاقتراض من أجل القيام باصلاحات لا جدال فى فائدتها . لذلك لم تواجه انجلترا صعوبة فى اقناع فرنسا بذلك . ولكن الحكومة الفرنسية لم تنس مبادئها السابقة . فقد كانت لا تزال حريصة على الحفاظ على مصالح الدائنين. ومن ثم نص المرسوم الملحق بالتصريح على أن يظل هناك رصيد احتياطى قدره ١ ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه تحت تصرف صندوق الدين . وهذا الرصيد الاحتياطى سيكون بمثابة ضمان للخدمة السنوية للدين . وإلى جانب الرصيد الاحتياطى أنشأ المرسوم حسابا لرأس المال العامل بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه . يقول اللورد كرومر "الا أنه نظرا لأن هناك مدفوعات كبيرة يجب أن تتم فى أبريل ومايو لحساب الدين ، وأن القسم الأكبر من الضريبة العقارية لا يحصل الا فى وقت لاحق ، فان ذلك يقتضى ، ما لم يوضع ترتيب خاص آخر ، السحب من الرصيد الاحتياطى فى فصل الربيع من كل عام على أن يرد اليه المبلغ المسحوب بعد ذلك . وللتغلب علىهذا العائق فقد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية ومفوضى صندوق الدين على ترتيب يبدأ بمقتضاه هؤلاء المفوضين برصيد لحساب رأس المال العامل مقداره ١ ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه تقريبا بدلا من ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه كما ينص عليه المرسوم" . وبالتإلى فان "سندات الدين العام والمبالغ النقدية المودعة لدى الصندوق والخاصة بالرصيد الاحتياطى ، والوفورات التى تتحقق كنتيجة للاستبدال سوف يفرج عنها كلية وتسدد إلى وزارة المالية ، بعد استقطاع المبلغ الذى يكفى

---

[1] كتب المركيز دى لانسدون فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ يقول : "بينما أدت التطورات إلى سرعة تعديل وضع مصر الدولى ، فان النظام المالى والادارى السائد فيها هو بقية من بقايا نظام لم يعد موجودا ، ليس نظاما باليا فحسب ولكنه نظام ملىء بأسباب الضيق لجميع المعنيين به . وهو يقوم على أساس نصوص قانون التصفية المفصل والمعقد الصادر سنة ١٨٨٠ واتفاقية لندن لسنة ١٨٨٥ . ومع التحسن المالى والمادى الذى طرأ فى مصر فان هذه النصوص أصبحت عنصرا معوقا بدلا من أن تكون عاملا مساعدا على تنمية موارد البلاد ".

لاستكمال الرصيد الاحتياطى ورصيد حساب رأس المال العامل" (المادة ٥٢ من المرسوم). وبذلك يكون قد تم تذليل الصعوبة التى ظهرت وقت الاستبدال . وسوف يتخلى صندوق الدين ، طبقا لما ينص عليه المرسوم ، عن مهامه المتعلقة بالشئون المالية لمصر بحيث تقتصر مهامه على خدمة الدين ، وبعبارة أخرى فانه سيتراجع ليعود إلى الحدود التى وضعها له مرسوم الثانى من مايو سنة ١٨٧٦ الذى أنشىء الصندوق بمقتضاه . وفى نفس الوقت تسترد الحكومة حريتها فى الشئون المالية . وتلغى بالتالى جميع القيود التى فرضها قانون التصفية ، والنصوص اللاحقة له ، على المصروفات الادارية للدولة. بل ان مرسوم سنة ١٩٠٤ يذهب إلى أبعد من ذلك . فقد ألزمت المادة التاسعة من مرسوم سنة ١٨٧٦ الحكومة بعدم ابرام أى قرض الا بعد الحصول على موافقة مفوضى صندوق الدين . وبمقتضى مرسوم سنة ١٩٠٤ تصبح الحكومة حرة فى ابرام القروض دون الرجوع إلى اللجنة للحصول على موافقتها .

بذلك اقتصرت مهام لجنة الدين على "جمع الأموال اللازمة لخدمة الفوائد واهلاك الديون المضمونة والممتازة والموحدة ، واستخدام هذه الأموال وفقا لنصوص قانون سنة ١٩٠٤ . وتستطيع ، فضلا عن ذلك ، توظيف الأموال الموجودة لديها فى سندات الدين المصرى . "وتتخذ لجنة الدين قراراتها بالأغلبية المطلقة لأعضائها ." (المادة ٢٨) .

وقد تزايدت حرية الحكومة المصرية فيما يتعلق بضمانات الدين العام (أى الديون المضمونة والممتازة والموحدة) . وتم الافراج عن الضرائب العديدة التى كانت مخصصة من قبل للدين ونص المرسوم على أن يحل محلها "اجمالى الناتج من الضرائب العقارية (فيما عدا الضرائب على أشجار النخيل) فى جميع أقاليم مصر باستثناء قنا ، التى تضمن الضريبة العقارية فيها قرض الدومين . واذا لم تكن هذه الضرائب كافية ، فان موارد الخزانة العامة هى التى تضمن خدمة الدين . وقد لوحظ فى المادة (٣٠) أن حصيلة هذه الضرائب كانت تبلغ فى وقت صدور المرسوم ٤ ٢٠٠ ٠٠٠ وأن خدمة الدين ، بما فى ذلك نفقات الصندوق (التى تبلغ ٣٠٠٠ جنيه مصري) ، تحتاج إلى مبلغ ٣ ٦٠٠ ٠٠٠ دنيه سنويا تقريبا . "ولا يجوز للحكومة (م ٣٦) بغير موافقة القوى المعنية تعديل الضرائب العقارية بما يؤدى إلى تخفيض حصيلتها إلى أقل من ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه" ويسدد المحاسبون المسئولون حصيلة

الضريبة إلى الصندوق فى حدود المبلغ اللازم لخدمة الدين ، ويقومون بعد ذلك بسداد الباقى إلى وزارة المالية . وفى حالة عدم كفاية الايرادات المخصصة لخدمة الدين تلجأ اللجنة إلى الرصيد الاحتياطى "شريطة أن يعاد استكمال هذا الرصيد من أول ايرادات تتلقاها وتكون متاحة لهذا الغرض" .

وتشمل خدمة الدين العام القسط السنوى للضمان وفوائد الدين الممتاز والدين الموحد . ويشمل القسط السنوى للضمان (٣١٥ ٠٠٠ جنيه) جزءا خصص للاهلاك . ولا يمكن استخدام أية أموال أخرى لأغراض اهلاك الديون أو لسداد أى منها قبل ١٥ يوليو ١٩١٠ . وبدءا من هذا التاريخ سيكون للحكومة كامل الحرية فى سداد ديونها بقيمتها الاسمية . ويجوز لها أن تسدد أية مبالغ متوفرة بين يديها إلى صندوق الدين لاستخدامها فى الاهلاك . ويتم الاهلاك بالشراء بسعر السوق فى حدود القيمة الاسمية وبالقرعة فيما جاوز ذلك .

وفيما يتعلق بديون الدومين والدائرة السنية فان المرسوم لا يدخل أية تعديلات على وضعها السابق ، الا أنه لم يعد يحدد المبلغ الذى يمكن أن ينتج من المبيعات والذى سيخصص لاهلاك الدين . بل على العكس ، فهو يحدد تاريخ الخامس عشر من أكتوبر سنة ١٩٠٥ ، باعتباره التاريخ الذى يمكن أن يبدأ فيه سداد دين الدائرة بقيمته الاسمية ، وتاريخ الخامس عشر من أكتوبر سنة ١٩١٥ لتسديد دين الدومين بقيمته الاسمية أيضا . وكما سبق أن ذكرنا فان شركة الدائرة قد تعهدت بسداد كامل دين الدائرة بحلول الخامس عشر من أكتوبر سنة ١٩٠٥ .

وبالفعل فان الدين كان قد انقضى تماما فى ذلك الوقت . كما أن دين الدومين كان فى طريقه إلى الانخفاض بشكل ملحوظ . وبلغت القيمة الاجمالية لسندات دين الدومين التى كانت بين أيدى الجمهور فى الأول من يناير سنة ١٩١٠ مبلغ ٦١٨ ٠٠٠ جنيه . وكان قد تم خلال سنة ١٩١٠ استهلاك سندات قيمتها ١٧٢ ٠٠٠ جنيه ، أى أنه لم يبق من دين الدومين فى بداية سنة ١٩١١ الا ٤٤٦ ٠٠٠ جنيه . وهناك ما يدعو للاعتقاد بأن اهلاك هذه القيمة لن يستغرق أكثر من سنتين .

ويحل مرسوم سنة ١٩٠٤ هذا محل جميع القوانين والمراسيم السابقة ويبسط بشكل واضح الأوضاع المالية المصرية . فبدلا من التعقيد الذى كان قائما حتى هذا التاريخ ، والذى نتج عن الوضع الشائك الذى كانت تتسم به شئون مصر المالية من

قبل ، نجد أنفسنا أمام تشريع بسيط وشبه طبيعي . فهو يلغي الادارات الدولية فيما عدا صندوق الدين الذى ظل قائما بمقتضى المادة ١٢ من المرسوم إلى حين اهلاك الدين بالكامل ، ويلغي ادارات الدومين والدائرة . فادارة الدائرة ، بحكم أنه لم يعد هناك مبرر لوجودها اختفت من الوجود منذ سنة ١٩٠٥ . وسوف تختفي كذلك عما قريب ادارة الدومين.

ومع ذلك فان حرية مصر فى الشئون المالية ليست كاملة بعد . فقد نص تصريح لندن، فى شأن هذا المرسوم ، على أنه "لا يجوز ، بعد أن يصبح هذا المرسوم سارى المفعول ، اجراء أى تعديل فيه دون موافقة القوى الموقعة على اتفاقية لندن لسنة ١٨٨٥" . وهذا النص ، بحكم طبيعته ، يدلنا على أن المسألة المصرية لا تزال ، على الرغم من الاتفاقية ، مسألة دولية . وكل الذى أمكن عمله هو "ترك حقوق جميع الأمم فى مصر ساكنة دون التضحية بها" . على أية حال فاننا على استعداد للقبول بهذا التصريح باعتباره حلا مؤقتا للمسألة . وهناك محل للتساؤل عما اذا كان حق مصر فى ابرام القروض لا زال ، رغم تخلى القوى المذكورة عنه ، خاضعا لموافقة الباب العالي . ونحن نعرف أنه خلال المفاوضات التى مهدت لاصدار فرمان سنة ١٨٧٩ كان السلطان حريصا على أن يحرم مصر حقها فى الاقتراض بغير اذن منه . وكان اصرار فرنسا داعيا له لمزيد من التشدد ، ومنحت مصر حرية نسبية فى هذا الشأن ؛ فهى تستطيع ابرام القروض "اللازمة فقط لتسوية أوضاعها المالية" دون اذن منه . ولكن أى قرض آخر يجب أن يخضع لموافقة السلطان .

يذكر بعض الكتاب أن هذا النص الذى جاء فى فرمان سنة ١٨٧٩ وضع لصالح الدائنين ، وما دام هؤلاء يرون أن وضع مصر مستقر ويكتفون بالضمانات العادية ، فان موافقة السلطان تصبح مجرد اجراء شكلي[1] . ولا أستطيع أن أقطع برأى فى هذا الشأن . فقد كانت فكرة السلطان فى سنة ١٨٧٩ مختلفة تماما عن فكرة حماية دائنى مصر . كان يريد أن يسترد الحقوق التى اشتراها منه اسماعيل ، بقصد تجنب وقوع مصر فى أيد أجنبية . كان يرى بشكل واضح أن أوروبا لها مطامع استعمارية فى مصر . وترك هذه الولاية باستقلالها شبه الكامل كان يساوى فى نظره

---

[1] أنظر لامبا ، القانون العام والادارى فى مصر ، ص ٤٢٩ Droit public et administratif de l'Egypte

حرمان تركيا منها نهائيا . وكانت هذه الفكرة هى المنشأ الذى نبتت منه التعديلات التى أدخلت على فرمان سنة ١٨٧٣ . ومن ثم يمكن أن نقول بأن السلطان لم تكن تساوره يوما فكرة حماية دائنى مصر .

ومن جهة أخرى فان تركيا تبدى دائما اهتمامها بحقوقها فى وادى النيل . صحيح أن وضع انجلترا القائم بحكم الأمر الواقع يفرض عليها الصمت أحيانا ، الا أن ذلك لا يعنى أنها تنسى سيادتها . واننى مقتنع بأنها لن تتخلى عن أية فرصة تحين لها لتأكيد حقوقها فى مصر اذا لم يؤد مثل هذا التصرف من جانبها إلى الاضرار بها . على أنه يمكن مع ذلك أن نعتبر أن حقوق تركيا قد أصبحت اسمية وأنه طالما ظل الوضع الحالى على ما هو عليه فانها لن تحتج بحقوقها على أى شىء قد يحدث فى مصر .

فمن الوجهة القانونية لا زال متعينا اذن أن يعطى السلطان موافقته على أى قرض تجد مصر نفسها مضطرة لابرامه . أما من الناحية الواقعية فان هذه الموافقة هى مجرد اجراء شكلى لا يستطيع جلالة السلطان رفضه . بل انه يمكن القول ، من الناحية الواقعية أيضا ، انه اجراء لا لزوم له . فقد أصدرت الحكومة المصرية فيما بين سنتى ١٩٠٢ و ١٩٠٤ سندات امتياز قيمتها ٧٣٤ ٠٠٠ ١ جنيه دون أن تطلب رأى الباب العالى ، وكان هذا المبلغ لازما لمصروفات السكك الحديدية . على أننى أعتقد مع ذلك أنه اذا ما لجأت الحكومة المصرية إلى ابرام قرض كبير فانها ستحرص على الحصول على اذن الحكومة التركية .

وعلى الرغم من أن تصريح سنة ١٩٠٤ هذا يلزم الحكومة البريطانية بعدم تغيير "الوضع الراهن" لمصر ، فما من شك فى أن المرسوم الملحق به قد أدخل تعديلات كبيرة على هذا الوضع . فقد تغير الوضع المالى تغييرا جذريا وتأثر الوضع السياسى نتيجة لذلك تأثيرا مباشرا. فبدلا من تلك الرقابة الدولية على ما تقوم به انجلترا فى وادى النيل ، تلك الرقابة التى تمارسها لجنة الدين والقوى نفسها ، وفرنسا بصفة خاصة ، أصبحت أيدى انجلترا حرة من أجل ادخال "الاصلاحات" اللازمة فى البلاد . وقد تعهدت ، منذ دخلت البلاد فى سنة ١٨٨٢ ، بالعمل على تقدمها . وقد تكون المهمة صعبة فعلا ، ولكن شرف انجلترا يرفض أن تتخلى عما بدأته . فقد زالت بحكم هذه الاتفاقية الاستفزازات التى كان يثيرها الطابع العدائى الذى اتسمت به

علاقتها بفرنسا التى كانت تضع العراقيل فى طريقها .يقول اللورد كرومر "من النادر أن يكون أى ترتيب مرضيا لجميع المعنيين به بشكل مباشر أو غير مباشر . وأعتقد أن هذا هو شأن هذه الاتفاقية . وفيما يتعلق بالمزايا التى يمكن أن يتوقعها منها سكان مصر ، سواء من الأوروبيين أو المصريين ، فانه لا يمكن أن يكون هناك شبهة شك حولها . ففضلا عن الغاء القيود المالية التى لم يعد لها ضرورة بسبب تغير الظروف التى دعت اليها ، فان من الملاحظ أن التقدم سيسير الآن فى مصر ، أو هذا على الأقل هو المأمول ، دون أن تبطيء من خطاه المنافسات الدولية الشديدة التى كانت قائمة فى الماضي"[١].

ومن المؤسف بالنسبة لانجلترا أن السنوات التى تلت عام ١٩٠٤ لم تكن كلها سنوات سعيدة . فالمضاربات التى قام بها المستشار المالى (الذى كان بطبيعة الحال انجليزيا) على السندات الأجنبية قد أخفقت ، وتحملت الحكومة المصرية ، التى لم تكن تعرف ما اذا كانت هذه المضاربة تتم لحسابها ، بالخسائر الناجمة عن ذلك . وفى سنة ١٩٠٧ نشبت فى مصر أزمة مالية طاحنة . ونظرا لأن التدخل الأوروبى ترك مصر تحت رحمة رأس المال الأجنبى فقد انهالت عليها المآسى والخراب ، ولازال الآلاف من سكان مصر يعانون من آثار تلك الأزمة حتى اليوم .

ومع ذلك فان الدين المصرى لم يتأثر سلبا بهذه الأحداث . فقد ازدادت الثقة فى ثروة مصر ، وبحرص الحكومة المصرية حرصا شديدا على الوفاء بكل تعهداتها الدولية . والسياسة الانجليزية معنية بهذا الجانب من شئون مصر عناية شديدة كذلك .

وفيما يلى بيان بحالة الدين المصرى منذ تصريح سنة ١٩٠٤ حتى يومنا هذا :

٣١ ديسمبر	سندات الدين العام الموجودة لدى الجمهور بالجنيه	السندات الموجودة لدى الصندوق بالجنيه	دين الدومين بالجنيه
١٩٠٤	٩٢ ٣٥٨ ٠٦٠	٨ ٩١٧ ٢٨٠	١ ٧٤٩ ٠٠٠
١٩٠٥	٨٧ ٧١٤ ٠٠٠	٨ ٧٧٠ ٠٠٠	١ ٥٣٤ ٣٨٥
١٩٠٦	٨٧ ٤١٦ ٠٠٠	٨ ٧٦٥ ٠٠٠	١ ٣١٥ ٦٩٢
١٩٠٧	٨٧ ٤٤٨ ٠٠٠	٨ ٣٨٦ ٠٠٠	١ ٠٣٤ ٦٦٦
١٩٠٨	٨٩ ٤١٤ ٠٠٠	٦ ٠٩٩ ٠٠٠	٧٩٧ ٠٨٢
١٩٠٩	٨٩ ٢٣٦ ٠٠٠	٦ ٠٠٨ ٠٠٠	٦١٨ ٠٠٠
١٩١٠	٨٩ ١٥١ ٠٦٠	٥ ٨٢١ ٠٠٠	٤٤٦ ٠٠٠

[١] كرومر ، Egypt ، الجزء الأول ، ١٩٠٤ : التقرير ص ٤ .

ويتضح من هذا الجدول أن اهلاك الدين العام يسير ببطء إلى حد ما . والسبب فى ذلك أن الحكومة لم تكن حرة فى سداد الدين الممتاز والدين المضمون الا ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩١٠ ، وأنها لا تستطيع سداد الدين الموحد قبل ١٥ أكتوبر ١٩١٢ . ومن جهة أخرى فان الحكومة المصرية تفضل أن يكون لديها أموال احتياطية لمواجهة الأحداث الطارئة بدلا من اللجوء إلى قروض جديدة قد لا تتمكن من ابرامها بنفس شروط الدين الحالى . لذا فان من المتوقع أن لا يتم سداد الديون الممتازة والموحدة قبل وقت طويل . أما الدين المضمون فعلى العكس ، حيث سيتم سداده بالكامل قبل سنة ١٩٤٢ بفضل الجزء المخصص لاهلاكه من قسطه السنوى .

وقد أثيرت ، بعد الفراغ من تصريح سنة ١٩٠٤ ، مسألة ما اذا كان من الأفضل الغاء صندوق الدين العام ما دام أنه لم يعد له مهمة محددة يقوم بها ؟ قيل عندئذ أنه ما دام هذا التصريح يعد دليلا على ثقة القوى الأطراف فيه بمالية مصر وادارتها ، فلماذا تظل قائمة مؤسسة كان مبرر وجودها الصعوبات المالية وسوء ادارة شئون البلاد ؟ . ولماذا يسمح للمفوضين بالبقاء هناك دون عمل و "لمجرد أن ينعموا بكسلهم" ، فى الوقت الذى تستطيع فيه الحكومة المصرية القيام بمهام اللجنة ، التى أصبحت محدودة للغاية ، دون تحمل النفقات التى يتطلبها وجود الصندوق . صحيح أن اللجنة كانت نافعة للغاية قبل سنة ١٩٠٤ ، ولكنها لاتستطيع أن تكون كذلك بعدها .

والواقع أن اختصاصات الصندوق التى نص عليها مرسوم ٢٨ نوفمبر كانت ضئيلة. ويمكن أن تقوم بها بسهولة وزارة المالية . ولكن للمسألة جانبا سياسيا عمد إلى اغفاله أولئك الذين يريدون الغاء الصندوق . فرغم اعتراف القوى بملاءة مصر فى الوقت الحاضر ، فانها تساورها دوما فكرة أن مصر بلد دولى . ومن ثم فلا تستطيع أن تتخلى عن الاهتمام به . وهى تريد أن تكون ممثلة فيه دائما من خلال جهاز معنى بالادارة الداخلية . ومن هنا فانه لا يمكن الغاء لجنة الدين .

وقد مر الدين المصرى منذ نشأته حتى الآن بثلاث مراحل مختلفة : الأولى مرحلة التحسس والفوضى والتى تمتد من سنة ١٨٥٤ إلى سنة ١٨٧٦ ، والثانية مرحلة جهود أوروبا للمحافظة بأى ثمن على حقوق الدائنين والتى تمتد من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٩٠٤ ، والثالثة تتمثل فى النظام الحالى ، نظام حرية الحكومة المصرية .

والوضع الراهن للدين المصرى يدعو إلى الاطمئنان الشديد . وهو من أحسن المجالات التى يمكن أن توظف فيه الأموال . وتتجه قيمة السندات دائما إلى الارتفاع وتعد من أفضل السندات الدولية . ويرجع ذلك إلى أن مصر بلد يسوده الاستقرار ويسير فى طريق النمو الذى ينتظر ان تصبح معه البلاد أكثر رخاء .

خاتمـة

بعد أن استعرضنا تاريخ الدين المصرى خلال خمسين عاما ، وبعد أن تكونت لدينا فكرة عن تطور مصر من الناحية المالية ، وإلى حد ما من الناحيتين السياسية والإجتماعية ، يمكننا أن نسأل : ماهو وضع مصر الراهن ؟ وأين تقف من هذا التطور الذى أستمر طوال نصف القرن الأخير ، سواء كان تطورا مفروضا عليها أم كان تطورا طبيعيا ؟ . كانت نتيجة هذه السلسلة الطويلة من الأحداث والمعاملات ، كما يقول الأستاذ أرمانجون ، وضع مصر موضع التبعية للخارج ، ليس فقط من الناحيتين المالية والسياسية ، بل وكذلك من الناحية الإقتصادية . وهى إذ أصبحت تحمل عبء دين خارجى ضخم نسبيا فإنه يتعين عليها بالطبع سداد أقساطه المتأخرة عن طريق صادراتها . ومن جهة أخرى فان الأحتياجات الجديدة التى ظهرت لدى الشعب المصرى ، على مختلف درجات السلم الأجتماعى ، "أدت إلى تبعيتها للصناعة الأوروبية . ومن هنا أكتسبت التجارة الخارجية لهذا البلد أهمية غير عادية[1] .

لذلك ، فان اسم مصر اليوم لم يعد يذكر فقط بوادى النيل ، لكنه يشير كذلك إلى بلد له علاقاته الخارجية السياسية منها والاقتصادية . فقد أقامت مصر صلات ببلدان أخرى فرضت عليها وجودا يتجاوز قدراتها .

إن إصرار أوروبا على التدخل فى شئون مصر كانت تمليه – بالتأكيد – الأسباب سالفة الذكر . وعلىالرغم من القبول بهذا التدخل باعتباره أمرا واقعا كانت له مبرراته إزاء التبذير الذى أخذ به نظام الخديوى إسماعيل ، فلا مناص من الاعتراف بأنه كان تدخلا بالغ الأنانية ، بلغ فى أنانيته حد الظلم بل والظلم المثير ؛ فلنذكر فى هذا المقام التعويضات التى خصصت لضحايا قصف الإسكندرية ، والديون التى قبلتها لجنة التصفية . وفى كلتا الحالتين يظهر الظلم صارخا واضحا للعيان ، مما لم يسع معه المسيو دوكلير إلا أن يعلن أن الدولة ليست مسئولة عن الأضرار التى تحدث نتيجة للثورة ، كما سبق أن ذكرنا [2] .

---

(1) أرمانجون ١١" الوضع الإقتصادى والمالى لمصر " ص ٥٥

(2) أنظر الفصل السادس

وقـد أدى هذا التدخل إلى ظهور الوضـع الحـالى فى مصـر ، والـذى سيظل قائما ، علىالرغم من غرابته وشذوذه ، إلى أن يأتى اليوم الـذى تقـع فيـه أحداث غير متوقعة فتقلبه رأسا على عقب . فلنبحث الآن ماهية هذا الوضـع مـن جوانبـه الثلاثـة : السياسى والمالى والإقتصادى[1] .

أولا – الوضع السياسي:

بعد أن كـانت مصر مجـــرد ولاية تركية متمتعة بحكم ذاتـى داخلـى محـدود للغاية ، أكتسبت مصر اليوم أستقلالا كاملا تتمتع به مع مراعاة نصائح إنجلترا ، التـى هـى ملزمـة فـى الحقيقـة باتباعهـا . وتبلـغ هـذه النصـائح للحكومـة المصريـة بواسـطة مجموعة كبيرة مـن الموظفيـن الإنجليز الذيـن يشـكلون سـلما إداريـا يوجـد علـى قمتـه القنصل العام لبريطانيا العظمى ، الـذى يتلقـى أوامـر مباشـرة مـن حكومتـه . أمـا فيمـا يتعلق بإستقلالها الخارجي فإن مصر بعد أن كانت فى الماضى تابعة لتركيا فقـط ، فقد أصبحـت تتبـع اليـوم – أولا – تركيـــا و – ثانيـا – التجمـع الأوروبـــى و – ثالثـا – إنجلترا . فهى تابعة أسميا لتركيا التى تعتبر مصالحهـا فـى نظـر القـوى الأخـرى غير ذات بال مقارنة بمصالحهم . وإذا مـا تعـارضت حقـوق تركيـا مـع مصـالح أوروبـا أو إنجلترا ، فان الحقوق التركية تهمـل إهمـالا تامـا وترجـح المصـالح الأوروبيـة دائمـا . والأحداث تدل على ذلك بوضـوح ؛ فلنذكر بمسألة الجلاء عن السـودان واسـترداده ، واتفاقية سنة ١٨٩٩ بشأن تقسيم السودان بين مصر وبريطانيا العظمى ، وحياد مصـر فـى الحـرب الإيطاليـة التركيـة. وقـد جـاء هـذا الوضـع السياسـى لمصـر نتيجـة حتميـة للأحداث . فقد منح سعيد امتياز قناة السويس لمسيو دى ليسبس ففتح بذلك أمـام فرنسـا باب التدخل القائم علـى المصلحـة ، ودعـى الأجـانب الآخريـن كذلـك إلـى التغلغـل فـى مصر . أما إسماعيل فهو الصـانع الحقيقى للوضـــع الحـالى . كـان يريـد الانفصـال عـن تركيا ، ولكن بصيرته لم تسعفه لكى يرى أن ذلك سيؤدى به أيضـا إلـى الارتمـاء فـى أحضـان أوروبـا . ولعلـه كـان يمكـن أن ينجـح بشـكل أفضـل لـو كـانت هنـاك سياسـة واضحة فى ذهنـه . ولكـن الأمـر – وبكـل أسـف – لـم يكـن كذلـك . فوضعـه كخديـو

---

[1] نتناول هنا "الأمر الواقع" .

مستنير – كما كانت تصفه الصحف الأوروبية – ونفاق حاشيته ، حالا بينه وبين أن يرى المصير البشع الذى كان ينتظره . فيوم خلع إسماعيل كانت مصر مستقلة استقلالا شبه كامل عن تركيا ، ولكنها خضعت – ولزمن طويل – للنير الأوروبى الذى أثقل كاهلها خاصة أن الأجنبى كان يفرض عليها أعباء باهظة . وكان لابد لهذا الوضع الذى تولد عنه العداء بين تركيا وأوروبا أن يؤدى إلى تفجير النزاع بينهما ، بل وتفجر هذا النزاع بالفعل . وكان من الطبيعى أن تتفوق أوروبا على غريمتها . وبذلك أصبحت مصر تابعة للسياسة الأوروبية أكثر من أى وقت مضى . واستمر هذا الوضع ثلاث سنوات استاء المصريون فى نهايتها وقاموا بالثورة . وسنحت أمام انجلترا الفرصة التى كانت تنتظرها للتدخل ، وأدى تدخلها إلى أن يكون لها الوضع الراجح فى مصر .

ثانيا – الوضع المالي:

تشهد مصر فى الوقت الحاضر عهدا من الإزدهار من الناحية المالية . ويدعو كل شيء إلى الإعتقاد بأن هذا الإزدهار سوف يتزايد . فلمصر ميزانية متوازنة بشكل جيد ، بل ان هذه الميزانية تسفر دائما عن فائض فى الإيرادات ، ولكن من المؤسف أنه لا توجد فى مصر سوق مالية مصرية . فعمليات بورصة الأسكندرية تكاد تكون كلها قاصرة على الأجانب ، ولذلك فان سنداتها تدرج ضمن "السندات الدولية" . فما السبب فى ذلك ؟ . يرجع ذلك إلى حد ما إلى أن المصريين لم يعتادوا التعامل فى القيم المنقولة ، ولكنه يرجع بقدر أكبر إلى أن الأجانب يتمتعون بحماية بلادهم ويستطيعون مطالبة الحكومة المصرية بضمانات لا تقدم مثلها بطبيعة الحال إلى المصريين أنفسهم . فلقد رأينا أنه منذ سنة ١٨٧٦ كان الشغل الشاغل للقوى الأوروبية هو حماية مصالح رعاياها بصورة جدية ، ولاسيما من كان منهم دائنا للدولة . وتسهر لجنة الدين ، التى تمثل القوى الست الكبرى ، بصفتها الممثل القانونى للدائنين ، على أن تحفظ لهم حقوقهم كاملة . وكلما طرأ تعديل على هذه الحقوق ، ولو كان تعديلا قانونيا ، فان القوى الكبرى تتدخل فورا بهدف حماية مصالح رعاياها . لقد فشلت عملية استبدال الدين الموحد ، الذى يشكل أكثر من نصف الدين المصرى ، لمجرد أن هذا الاستبدال لم يكن فى صالح حملة السندات . وفى مثل هذه الظروف فان المصريين

لا يستطيعون مقاومة المنافسة التى يفرضها عليهم الأجانب . وهذا هو السبب الذى من أجله أصبحت هذه السندات سندات دولية . وهذا السبب نفسه هو الذى من أجله أصبحت السوق المالية فى مصر سوقا دولية .

يؤدى ذلك إلى تراجع دور المصريين ليكونوا مجرد مزارعين ومجرد منتجين للمواد الأولية . وهم يكتفون بهذا الوضع ، بل يتمسكون به بدافع الغريزة الطبيعية التى تميز الانسان وتدعوه للالتصاق بمسقط رأسه . ويكفى أن نعرف شيئا بسيطا عن المصريين لنفهم السبب فى أنهم يستقبلون الأجنبى الذى يأتى للاستقرار فى بلادهم على النحو الذى يستقبلونه به باعتبارأنهم هم أصحاب الأرض . وقليلون منهم هم أولئك الذين يريدون خوض مجال التجارة على نطاق واسع ، وأقل من هؤلاء من يعرفون شئون المضاربات فى البورصة أو الذين يحرصون على إمتلاك القيم المنقولة .

وقد نتج عن ذلك تراكم الأصول الرأسمالية فى أيد أجنبية . ووصل الحال إلى حد أن المصريين الذين يرغبون فى المشاركة فى الشئون المالية لبلادهم يبعدون عن ذلك بعنف نتيجة لمنافسة الأجانب لهم بعد أن أصبح لهم ، فضلا عن الحماية التى يتمتعون بها ، السيطرة الكاملة على الوضع . لقد ظهرت فى العام الماضى ١٩١١ ، لدى بعض الأعيان المصريين فكرة إقامة بنك وطنى مصرى ، تلك الفكرة التى راودت ذهن إسماعيل من قبل عام ١٨٧٦ ، لكن الصعوبة الأولى التى قامت فى وجه تنفيذ مثل هذه الفكرة هى منافسة البنوك الأوروبية القائمة والتى تثير القلق الشديد حتى اليوم .

ومن هنا أدى التدخل الأوروبى ، بمحاباته للأوروبيين فى مصر ، إلى نتيجة ضارة للغاية وهى عدم استطاعة المصريين القيام بالإصلاحات التى يرون أنها ضرورية لبلادهم وذلك بسبب المنافسة الأجنبية . والحكومة المصرية ، مدفوعة بأسباب لا تمت للوطنية بصلة ، لا تفعل شيئا لتصحيح هذا الوضع . ولذا فطالما ظل الوضع الحالى فى مصر على ما هو عليه فان وضعها المالى سيظل على ما هو عليه أيضا وستظل سوقها المالية سوقا دولية .

ثالثا – الوضع الاقتصادى

تكمن ثروة مصر – حتى الآن – فى خصوبة أرضها . وقد أحرزت البلاد تقدما ملحوظا حقا فى مجال الزراعة ولا تزال تربتها تبشر بالكثير . والغالبية العظمى من سكانها المحليين ، سبعة ملايين من بين اثنى عشر مليونا ، يحرثون الأرض . لكنها لا تكاد توجد فيها أية صناعة . ففيما عدا بعض المصانع التى يتم فيها تحويل المواد الأولية القطنية أو بعض العمليات الصناعية الأخرى فلا نجد فيها إلا بعض الصناعات اليدوية الصغيرة . وتعتمد مصر على أوروبا فى كل احتياجاتها الصناعية واحتياجاتها من المنتجات تامة الصنع .. الخ . والمصانع كلها ملك للأجانب . وقد بذل بعض صغار رجال الصناعة جهودا من أجل إدخال الصناعات الكبرى فى مصر ، ولكنهم تراجعوا أمام الضرائب الضخمة التى فرضتها عليهم الحكومة والتى وصلت إلى ٨٪ .

ومن الناحية الزراعية فان الحياة الاقتصادية لمصر قد أصبحت كلها تقريبا بأيدى الأوروبيين . على "انه توجد طبقة من صغار التجار لا تزال مصرية . ويرجع السبب فى بقائها حرة ووطنية إلى طبيعة عملها ذاته . فاتصالها المستمر بالسكان المحليين سمح لها بألا تتعرض لمنافسة العنصر الأوروبى لها .

وتكفى نظرة بسيطة على هذا الوضع لتبين كيف أن العنصر الوطنى المصرى أصبح محصورا فى حدود ضيقة للغاية وأصبح يواجه ، إذا حاول الخروج عليها ، بعقبات بالغة الجدية . والواقع أن مصر تكافح اليوم من أجل البقاء بل بالأحرى حتى لا تموت . صحيح أنها تكافح بشجاعة ، ولكن العنصر الأجنبى ، هذا المنافس العنيد ، يسعى أكثر فأكثر إلى حبس المصريين على الرقعة الزراعية حتى يظلوا يحرثون الأرض فحسب ، وحتى يظلوا مجرد فلاحين . ومن ذا يعلم ؟ فقد يكون من الممكن فى مستقبل غير بعيد أن يأتى أجانب آخرون ، الصينيون مثلا ، كما قيل فى عهد إسماعيل ، لمنافسة المصريين على أرضهم الزراعية . وقد لا يكون من المستحيل ، إزاء سلبية الحكومة فيما يتعلق بمصالح السكان المحليين، أن ينجح الصينيون فى ذلك.

وأعتقد أن الأجانب فى مصر أصبح لديهم بالفعل من القوة الطبيعية والمعنوية بما لا حاجة لهم معه إلى الحماية . فهم يستطيعون بضربة واحدة ، ودون أى تحرك من جانب الأسطول الإنجليزى أو الأسطول الفرنسى ، أن يشلوا الحركة الاقتصادية

للبلاد ، مما يكفى بذاته للدلالة على أنهم لم يعودوا يحتاجون إلى هذه الحماية الشديدة التى كانوا يتمتعون بها من قبل . فإذا كان الأمر كذلك فان ما يجب أن تقوم به أوروبا هو أن تدع المصريين يعيشون ، يوفرون لأنفسهم وسائل الحماية ، ويحققون لبلدهم النمو فى حدود إمكاناتهم .

لقد حقق التدخل الأوروبى من سنة ١٨٧٦ حتى سنة ١٨٨٢ ، والاحتلال الإنجليزى منذ سنة ١٨٨٢ حتى الآن ، أمورا كثيرة فى صالح البلاد ولكنهما كانا فى الوقت نفسه ، بحكم طبيعتهما وبحكم دوافعهما المتمثلة فى حماية مصالح الأوروبيين ، وبحكم الأسلوب الذى اتبعاه من الناحية العملية ، يحابيان الطوائف الأجنبية والتوسع فيها على حساب الاقتصاد الوطنى للبلاد.

ويبدو لى أن أفضل الحلول ، لتصحيح هذا الوضع من جميع النواحى ، يتمثل اليوم فى حياد مصر . فسيظل صندوق الدين قائما فى الحدود الموضوعة له فى مرسوم ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ حتى يتم اهلاك الدين بالكامل . والاستقلال الذاتى الخارجى الذى تتقاسمه الآن تركيا وأوروبا وإنجلترا يجب أن يعاد إلى مصر فى ظروف تسمح لها بالوفاء بتعهداتها الدولية وتكون متفقة مع حالة الحياد المطلق التى ستكون لها . وستظل قناة السويس على حيادها الدقيق الذى تراقبه هذه القوى . وبذلك يمكن حل المسألة المصرية ، التى ظلت الهمّ الشاغل لأوروبا طوال عشرين عاما ، حلاً يحقق مصلحة الجميع . وليس لأوروبا أن تتضرر من هذا الحل ، فمصر ليست قادرة على منافسة الصناعة الأوروبية . وللطائفة الأجنبية فى مصر وضعها الواقعى المتميز بما لا يدع مجالا لها للشكوى من هذا الحل . ولهذه الطائفة نوع آخر من الحماية هو المحاكم المختلطة التى لا يمكن إلغاءها إلا بموافقة تلك القوى . وسيظل طريق الهند مفتوحا دوما أمام انجلترا . وسيتحقق لمصر من وراء هذا الحل حماية ستعطيها دفعة لم تعرف مثلها من قبل . وستجد رؤوس الأموال المصرية ، التى ظلت غير منتجة وحبيسة خزائن أصحابها (كما لاحظ اللورد كرومر ذلك عدة مرات) ، سوقا تستغل فيه بما يحقق النفع للجميع .

الفهـرس

المشروع القومى للترجمة

اللغة العليا	جون كوين	أ. د. أحمد درويش
الوثنية والإسلام	مادهو بانيكار جى. ام	أ. أحمد فؤاد بلبع
التراث المسروق	جورج/ جيمس	ت : شوقى جلال
كيف تتم كتابة السيناريو	اتى كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : د. محمد علاء الدين منصور
اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : د. سعد مصلوح/ د. وفاء كامل فايد
العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الانطاكى
مشعلوا الحرائق	ماكس فريش	ت : د. مصطفى ماهر
التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : د. محمود محمد عاشور
خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معتصم وآخرون
مختارات	فيسوافا شمبيوريسكا	ت : د. محمد هناء عبدالفتاح
طريق الحرير	ديفيد برانستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
ديانة الساميين	روبرتسون سميث	ت : عبد الوهاب علوب
التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
حركات الفن المعاصر	ادوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : د. لطفى عبد الوهاب يحى/ د. فاروق القاضى/ د. حسين الشيخ/ د. منيرة كروان / د. عبد الوهاب علوب
واحة سيوة وموسيقاها		ت : محمد جمال عبد الرحيم
تجلى الجميل	هانز جورج جادامر	ت : سيد توفيق
المثنوى	جلال الدين الرومى	ت : د. إبراهيم الدسوقى شتا
ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : د. بكر عباس
مصادر دراسة التاريخ الإسلامى		
النظريات الحديثة للسرد	والاس فاوتن	ت : د. حياة جاسم
الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت

حسنى راتب
مشروع الثقافة

مختارات	فيليب لاركين	ت : د. محمد مصطفى بدوى
الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : د. طلعت شاهين
الأعمال الكاملة	چورج سفيريس	ت : د. نعيم عطية
قصة العلم	ج. ج. كرواثر	ت : د. يمنى طريف الخولى د. بدوى عبد الفتاح
خوخة وألف خوخة	صمد بهرنكى	ت : د. ماجدة محمد على
مذكرات رحالة	جون أنتيس	ت : د .سيد أحمد على الناصرى
دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
التنوع البشرى الخلاق		ت : نخبة
الانقراض	ديفيد روس	ت : د. مصطفى إبراهيم فهمى
الرواية العربية	روجر ألن	ت : د. حصة عبد الرحمن منيف
الاغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة عبد المنعم كروان
الموت والوجود		ت : بدر الديب
نقد الحداثة		ت : د . أنور مغيث
التاريخ الاقتصادى لافريقيا الغربية		ت : ا . أحمد بلبع
الأعمال الكاملة لسفيوليس		
رسالة فى التسامح		ت : د . منى أبو سنة

المشروع القومى للترجمة
(تحت الطبع)

قصائد حب

الدراما والتعليم

العلاج النفسى التدعيمى

تاريخ النقد الأدبى الحديث

مصر الفرعونية

ت . س . إليوت

الرواية الاسبانوامريكية

ما بعد المركزية الأوربية

حسنى راتب
مشروع الثقافة

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٣٥١١ / ١٩٩٧

الترقيم الدولى (I. S. B. N. 977 - 235 - 943 - X)

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٤٨٠٩ س ١٩٩٧ - ٣٠١٤